





المسكن شاه
مولانا مولانا احمد القزويني
الشيخ القزويني

من كتب عليه
سید علی

عاشق عجم علی فیه ایض

عاشق علی شرح السید
لاحد القزويني



Kütüphane	
AMCA ZADE	
HÜSEYİN PASA	
Kat	261



استجابته التلبية فلا حاجة
الى جهر قوله عند ان كبره في الزيادة
كونه اعم من تعاليمه

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله المصريح الحمد لله رب العالمين حمد ان كبره في توصيفه برب
العالمين مفيد لكون الحمد في مقابلة التوبة لا وايضا لبقاء الحمد على
حيث يتناول قسم الحمد اولى من تخصيصه بما تعابل النعمة فالاولى ان تعال
المراد من حمد ان كبره معارضة الحمد للذكر الذي هو صرف العبد جميع النعم
عليه فيما خلقه لاجله فاذا كان محمدا معارضا لمثل هذا الشكر يكون في اعطائه
مراتبه يكون مفيد لكون محمدا با و اقعا على اكل وجهه في جميع الحالات
لان ان كبر هذا المعنى لا يتصور ان يخفى في وقت ما من اداء شكره
فيكون الحامد بهذا الحمد من جملة العباد الذين قال سبحانه في شانهم و
قليل من عبادي الشكور **قوله** هكذا رواية الفقهاء اراد انه رواه
الفقهاء حيث يوردون هذا الحديث في باب المبررات ويحلون
الفرايض على معنى ذكره وهو اشارة الى ان ما ذكره عقيب هذا من
رواية الدارمي والدارقطني ليس متعارفا بين الفقهاء وهم لا
يرون والمختص بالفرايض في رواية الفقهاء بالجمع المذكور تعقيب
الحديث بقوله ثم قانا نصف العلم وقد ورد في بعض الروايات
تعليم الفرائض قانا نصف العلم كذا في علمه بالانفس وقيل في

في بعض النسخ ان الحذف هو الملايم للتعليل المذكور فانه يفهم منه ان
الباعث للحج والزجيب في الفرائض هو انهما نصف العلم في احاطتهما
احاطة بخلق وافر حيث احاط بنصف العلم ولا شك في ان مثل هذا
الخط لا يتوقف على التعليم نعم هذه الزيادة بلايم للتعليل بانه او انفس
كما ورد في الرواية الاخرى غير ما بين الروايتين هذا ولا يخفى ان
التعليم والتعليم متساويان فالزجيب في احدهما بلايم الزجيب في الاخرى
غاية الامر ان يكونا بالنسبة الى شخصي المعلم والمتعلم نعم مثل هذا الحذف لا يتوقف
على تعليم المتعلم شخص آخر وان جاز ان توجب التعليم بيل خط آخر كمن يتوقف
على تعليمه فله والامر بالتعليم والتعليم لما كان بالنسبة الى الجملة كان
التعليل من اجله باعتبار تعلق الامر بالتعليم شخص والامر بالتعليم نعم
لا يكون لو كان الامر بالتعليم متعلقا بالتعليم مع قطع النظر عن انه معلم المتعلم
آخر وليس كذلك كذا التعليل الآخر وهو انه اول ما ينسى بلايم الامر بالتعليم
ايضا كما ان بلايم الامر بالتعليم على ما بينا قائل **قوله** والفرايض جمع فريضة
لفظ الفرائض الواقع في الحديث يحتمل معنيين احدهما ما ذكره الشافعي
2 وجهه ايراد الضمير مؤنثا لان نعم تحتاج الى توجه في كونها نصف العلم

فاما ان يقدّر في الكلام لفظ العلم ويكون المعنى كما ذكره الشارح فان
العلم بها نصف العلم او يجعل العلم عن المعلوم ويكون المعنى فانها القو
المعلوم والحاجة الى تقدير من الكلام وتامها ان يكون الغرض عبارة
عن العلم المتعلق بالمبحث وهو علم مخصوص من العلوم المدونة بترتيبها
ابواب الفقه وعلى هذا التقدير لا يختلف المعنى بتقدير لفظ العلم مضافا
الى الغرض وعدم تقديره وعلى هذا الوجه فوجبه ان يثبت الضمير في ظاهر
الا ان يقال الغرض ليس علمي للعلم المحض حتى يكون الضمير ارجح اليه
مذكور ما بل جار مجرى الاعلام كما يستذكره الشارح فيجوز ان يثبت ضمير
بالنظر الى معناه الاصل الذي لم يجر بالكلية وقد يكون وجه كونها نصف
العلم ظاهرا من غير احتياج الى تقدير العلم والا او جعل العلم في نصف العلم
بمعنى المعلوم لا يقال ان اطلاق هذا الاسم على العلم المتعلق بالبحث
وقع بعد تدوين الفقه وافراد الغرض عنه وهذا بعد زمان النبي
فلا يصح ان يكون المراد في الحديث من الغرض هذا العلم المتعلق بالمسألة
المدونة من جملة ابواب الفقه لانا نقول العلم المتعلق بالمسألة
وان لم يكن مدونا في زمن النبي كما نفقه لكن لما كان مشتملا

مشتملا فيما بين الصحابة وسبق العالم به فرضها وقوله ثم افترضكم زيد
بمعنى اعلمكم بهذا العلم يدل عليه هذا القدر يكفي في صحة ارادة المعنى المذكور
من الغرض في الحديث ثم ان علم الغرض ليس علميا بترتيبها
هو باب من ابواب الفقه واجزاء العلوم المدونة والابواب
لا يختص بتعريف وموضوع وغاية بل للبيان الضروري الا ان يترجم
المبحث فيها الى اثبات عرض ذاتي لموضوع العلم نوع موضوع
لعرض ذاتي له او لنوع العرض الذاتي على ما فصل في موضوعه فلا حاجة
بناء الى ارتكاب التكلف في تعريف العلم الغرضي وبيان موضوعه
وغايته ثم من ارتكب التعريف لموضوعه وغايته ذكر في تعريفه
انه علم يعرف به كيفية قسمة التركة على مستحقيها وقد يقال هو معرفة
ما يتعلق بالتركة من الحقوق وما يمنع منه ومعرفة اصحابها وكيفية
استحقاقهم وقسمتها عليهم هو قريب من التعريف الاول وجعل موضوعه
التركة ومستحقيها وغاية الاقتدار على تعيين السهام لذويها بالبيان
على وجه صحيح وبعضهم قد باعتبار كون العلم عبارة عن المسائل بالحق
الشريعة النوعية المتعلقة بتركة الاموات وجعل موضوعه افعال

المكلفين من الضرب والقسم والتبصير وغير ذلك من حيث يتعلق بها الامور
واورد على من جعل الموضوع التركة ان الغرايض جزء من الفقه بالاعتناء
وموضوع الفقه الافعال من هذه الجبته والتركة من هذا البست
في شيء هذا ما قيل في بعض من الشروع وبما ذكرنا من ان ابواب
العلوم المدونة لا يلزم اختصاص كل منها بتعريف موضوع وخاتمة
محصل الغنية من امثال هذه التكلفات ثم على تقدير ان كتاب التكلف
لا يلزم ان يكون موضوع كل باب من جنس موضوع العلم بل القدرة
ان يفيد البحث الواقع في الابواب اثبات عرض ذاتي لموضوع العلم وكثيرا ما ياور
مسائل العلوم اذا لم ينظر كون موضوعها واحدا من الامور المذكورة على
يفيد اثبات عرض ذاتي لموضوع العلم ثم الضرب والقسم المذكوران المحدثان
في موضوع الغرايض ليسا من قبيل ما يتعلق بالاحكام الشرعية المبينة في
اصول الفقه وايضا لا يبحث في الغرايض عن احوال الضرب والقسم بل
الامور المتعلقة بعلم الحاسب على ما لا يخفى نعم لو ارد جعل موضوع الغرايض
امرا من جنس افعال المكلفين وقيل ان البداية بالتجارب والتكليفين
وقضاء الديون وتنفيذ الوصايا ثم تقسيم ما يتبع من التركة على وفصل

مصدر علم الغرايض من قبيل الافعال التي تناسب جعلها موضوعا
علم الغرايض ونزه جعل مطلقا افعال المكلفين موضوعا للفقه
مطلقا من الجبته المذكورة لم يبعد قوله ما قدر من السهام في المسألة
ذكره في الحاشية انه لو قال ما قدر من السهام صريحا لكان الاولى
لو قدر من السهام ضمنا لا يستحق فريضة قانه قدر نصب الامم كما
فقوله في فلامه الثلث ويعلم منه تقدير نصيب الامم وهو الثلثان
فلا يستحق فريضة والحكم بالاولوية مع انه على تقدير عدم التقييد بالحق
دخول المقدر ضمنا وهو يوجب الفساد بناء على انه مراد ومبادر من الكلام
وان لم يذكر وقد اورد عليه بانه قال المطر في تطلق الغرايض على انصاء
الموارث لانها مقدرة لاصحابها وهذا القول ظني رد ما قاله الشارح
من ان التقييد يفيد صريحا اولى بهذا محل كلام المورد ولا صانع يقول
لا شبهة في ان الشارح المتعارف فيما بين اصحاب هذا الفن يستعمل الغرايض
بمعنى السهام المقدرة في كتاب الله او السنة او الاجماع على ما سيذكر
المصنف وان اطلاق الانبساط منه الا هذا المعنى وقول المطر في لا يقتضيه
شمول الغرايض انصاء جميع الورثة بل يجوز ان يكون الانصاء

المخصوصة المقدرة وقد دل عليه قوله لأنها مقدرة لأصحابها و
 على تقدير ادا دة مطلق الانصباء لا يوجب كلامه عدم اعتبار قيد
 الصريح في المعنى المتعارف الشايع لا يقال المندوب اليه في قوله
 هو العلم بالمواريث مطلقا لا العلم بالفرايض بالعلم المذكور لا نقول لو حمل
 الفرايض من الحديث على العلم المخصوص فلا إشكال ولو حمل على معنى السهام
 فيجوز ان يكون تخصيص الفرايض بالذكر والامر بالتعلم من بين انصباء
 المواريث سبب كونها اقوى اقسام الميراث وتعلمها اهم كونها اقوى
 واكثر انتشارا ومبنى لتعلم سائر الانصباء مستبعا له ومع اجماع
 اصحاب الفروض وغيرهم لا يعلم نصيب غيرهم الا بعد العلم بنصيبهم
 الفرايض بالامر بالتعلم زيادة الاهتمام مع دلالة قرينة المقام على
 تعلق الامر بتعلم المواريث مطلقا فلا يوجب حمل الفرايض على معنى
 لم يحدد في اصطلاح العلوم قصده **قوله** وانما جعل العلم بها نصف
 العلم آه لما قسم الفرايض بالسهام المقدرة وضمير فانما راجع اليها و
 لا يناسب جعل الفرايض نفسها نصف العلم فلا بد من تقدير في الكلام
 ونقطة التعليم والتعليم يدلان على العلم فتناسب قول الكلام بقوله فان

فان العلم بها نصف العلم وجعل العلم في قوله علم نصف العلم بمعنى العلوم
 بناء على ان سهام تطلق على المسائل كما تطلق على ادراكاتها انما يلزم
 على تقدير جعل الفرايض عبارة عن العلم المخصوص المدون المتعلق
 بالمواريث وانما اذا جعل الفرايض بمعنى السهام المقدرة فجعل العلم
 بمعنى المعلوم بناء على الاطلاق المذكور غير ظاهر نعم اطلاق العلم بمعنى
 بمعنى المعلوم صحيح لكن حمل العلم على هذا المعنى خلاف الظاهر المتبادر ثم
 الضمير في الاختصاص في الموضوعين راجع الى الفرايض ولا محذور فيه لان
 اختصاص الفرايض بالوجهين المذكورين يصلح دليلا لكون العلم بها
 نصف العلم او نقول انما تنسب اختصاص اليها الى العلم بها جريا
 على سنن الحديث حيث قيل فانها مكان فان العلم بها ثم قوله دون سائر
 العلوم الدينية يجوز ان يكون المراد من العلوم العلوم المدونة ويكون
 العلوم عبارة عن المسائل وحق حسن مغالبتها بالفرايض ويجوز
 ان يكون العلوم بمعنى الادراكات ويغدر مضاف بمكذاد دون معلومات
 سائر العلوم ولو لم يغدر المضاف ايضا جاز لان مال اختصاص العلوم
 والمعلوم واحد **قوله** دون سائر العلوم الدينية اور دخله بانه قد

في غير الغرائب عن غسل الميت وتكفينه ودفنه والصلوة عليه وغير ما وقع
 ذكره في دفعه وجوه لا يخفى عن تكلف ولا يبعد ان يقال في وجه كونها نصف
 العلم ان الاحكام المذكورة في هذا الباب متعلقة بمال الميت من حيث انه
 مال الميت والاحكام المذكورة في سائر ابواب العلوم الدينية متعلقة بمال
 الحي فيكون العلم بتلك الاحكام نصف العلم ولا يخفى انه على هذا التوجيه لا يرد
 الايراد المذكور **قوله** وفي رواية الدارمي آه هذا في متعابه قوله مكره
 رواية الفقهاء **قوله** اما محمولة على ما ذكرنا آه الغرائب لغز مشتركة وحمل
 على احد المعاني يحتاج الى قرينة دالة على تعيين احد المعاني فالمستحب
 حمله على معنى يكون بتعليقه وتعلقهم واكدوا ثم وهذا هو المعنى الآخر فالعلم
 عليه اولى ثم على كلا التقديرين التخصيص بعد التعميم لا اهتمام وما مر من الوجوه
 المقيدة للتصنيف وجوه الاهتمام بهذا العلم **قوله** ولا يبعد ان تجعل آه هذا
 الكلام بيان وجه صحة دخول باب النسبة على صفة الجمع وجه جاري لا يخرج العلم
 لا من قبيل الاعلام عدم الجزم بكونه علما لا سيما وما يطلق عليه علما
 بغيره بل بغير ابواب الفقه علمية عدم متعين فلذا لم يحكم به والاطلاق
 لا يقتضي على العلم المذكور في الاصطلاح ان يكون منقولاً عن المعنى الاصطلاحي

الى معنى الاصطلاح بطريق العلانية وما ذكر من كلام المطرزي
 في بعض الشروح لا يدل على كونه علما فكلام بعض الشروح حيث قال
 وما قبل لا يبعد آه يبعد عن سنن الصواب ودعوى عدم الخفا
 ايضا مشترك والقد اعلم **قوله** علمنا وما قبل انه احتراز عن مذهب
 الشافعي فان مذهبهم تقديم قضاء الديون وهو فاسد لان
 مذهب الشافعي لا يقتضي تم قضاء الديون مطلقا بل كل حق تعلل
 بعين الزكاة مقدم عنده على التجهيز والتكفين ايضا علما للحنفية
 ايضا وفقونه في ذلك وسائر الديون متأخرة عن التجهيز والتكفين
 لا يقال عند الحنفية الديون المتعلقة ببعض الزكاة غير مقدم على التجهيز
 في بعض الروايات كما ذكر في بعض الشروح وفي بعض الروايات بأخذ
 المستأجر والمترحم فان المستأجر والمرتمن احق بالعين من تكملة
 الميت فان هذا الكلام يدل على ان في الروايات التي اختار
 المصنف لم يشتمل المستأجر والمرتمن وغيرهما مما يتعلق به حق الغير بل
 فيها على اطلاقها فبقي الاحتراز من مذهب الشافعي لانا نقول على تقدير
 ثبوت هذه الرواية حمل كلام المصنف على اخبار الرواية المرجوحة

هل خلاف مذهب الجمهور المخرج مع تصريح المصنف بقوله قال علماءنا بل
الجمع المضاف للمفيد للاستعراص في غاية البعد لا ينبغي ان يقول به احد على
ان قول المصنف يقتضي بونه من جميع المال نص في ان الديون المتعلقة بعين
من اعيان التركة ليست داخله فيما ذكره المصنف لانها لا يقع من جميع المال
الذي في متاعه الثالث بل يقتضي من تلك العين فلا وجه لادراجها في الديون
والحكم بتقديم التجهيز والتكفين عليها في بعض الروايات وابعدها من
هذا ما قيل ان المراد علماء أهل الاسلام مطلقا كيف ومتى القول
بنهاية متفق عليه بين جميع العلماء لا اولى ان يقال انه ليس للاحتراز او تعار
انه احراز عن مذهب الشافعي بالنسبة الى مجموع ما في خبره قال ويكفي في هذا
تحقق المخالفة في تعيين المراد من الديون او في تفصيل الوصايا
او في ترتيب الورثة او في توريث بعض المذكورين كما يظهر للواقع
على التفصيل بعد الاطلاع على مذهب الشافعي **قوله** يتعلق بتركة الميراث
لفظ يتعلق بشعور حدوث التعلق بتركة فصح الحكم بتقديم التجهيز والتكفين
من جملة تلك الحقوق عليها ولا يراد ان الحقوق المتعلقة بالعين مقدمة
على التجهيز والتكفين وايضا مع قطع النظر عن هذا الوجه لتركها

بما يتكره الميراث صافيا عن تعلق حق الغير بعينه يدفع هذا
الايثار اذ كمن اعتبار هذا القيد في تفسير التركة مما لا دلالة عليه ثم مع
ان دفاع الایثار المذكور باحد مذهب الوجهين لا اعتبار على كلامنا
حيث يقول عقيب هذا واعلم ان الابداء بالكفر ليس مطلقا كما
يشعره عبارة الكتاب بل كل حق للغيره فان غرض الشارع من هذا
الكلام تحقيق المسئلة لا الاعتراض على المصنف نعم في عبارة الاشعار
اشعار بالاعتراض لكن لا يتعين حملها على الاعتراض **قوله** بتركة الميراث
قوله او رد في بعض الشروح مكان التركة المال وذكر في وجه العدول ان
المال يشمل الديانة الواجبة بعد موته فانها من جملة امواله دون تركته
اذ لم يتكرها حيث حصل له بعد موته وفيه بحث اذ عدم شمول التركة للدين
بل شمول المال لها محل نظر فان المال قد قسم عام من شأنه ان يدخل في كل ما
والدين ليست كذلك والظاهر ان التركة اعم من المال فانها تشمل
الحقوق التي قبل بانتقالها بالارث دون المال وبوجه قوله عدم
ومن ترك مالا او قفا فلورثته مرتبة الى ان يتقدم بعضها على بعضها في ثبوت
الترتيب والتقديم في الجملة ولا يقتضي هذا ان لا يصح قبض الغريم

مال الميت المستوفى في الدين قبل التجهيز والتكفين مع انه صحيح فانه لو قبض
لاسترد منه شيء لكفن فان الترتيب التقديم في الجملة يكفي فيها البداية
بالتجهيز قبل الدين ولا يلزم من التقديم في الجملة وجوب الاستمرار
القبض **قوله** اذا لبس بعد تقديم يبداء في المعطوفات الآية المتبادر
على ما صرح به الشارح لا يلزم استدراك تعدد الالفاظ ذكر في بعض المواضع
اذ هو مخير قبل لبسها ويجوز تعقيب البداية بالاولية اذا تعدد الابداء
قوله لا يتبدى ولا تقديم الاسراف والتبذير استعمالان بمعنى واحد
وان وقع في الفرق بينهما بوجه لا يناسب المقام فلا وجه للعدول
عن لفظ التبذير الى لفظ الاسراف مع الاطباق على استعمال لفظ التبذير
في ذلك المقام ثم المراد من قوله لا يتبدى ولا يتقير بيان كونها متضمنين
على ما صرح المصنف في شرحه وعلى تقدير تسليم عدم كون هذا البيان من فوائده
الغرائب لا يجوز ذكره على سبيل الاستطراد ومن جعلها بياناً لشرط التقديم
ما تقدم منها على الدين وما ذكره على عامة الناظرين بالتحصيل لمزيد الانعام
او مزيد التوفيق في استخراج خبايا المراد من زوايا الكلام قيد على
عدم صحة اشتراط التقديم بعدم التقية وان صح اشتراطه بعدم التبذير

التبذير فلو كان المراد بيان شرط التقديم لموجب الاكتفاء بالتبذير
وترك ذكر التقية مع انه لم يعقل كذلك وايضا اذا كان عليه من مستوفى
فللغرماء المنع عن كفن السنة بل يكفي بكفن الكفاية مع انه ليس في
كفن السنة اسراف ولا تبذير فلو كان التقديم مشروطاً بعدم التبذير
لذلك على ان كفن السنة من غير تبذير مقدم مع انه ليس كذلك واذا
لم يكن عليه من مستوفى فمنع الاسراف ليس بجزء الدين للغرماء
المنع بل المنع متعلق باصل الاسراف والمنع حي الوارثة لا الغرماء اذا
خرفت من هذا يظهر عليك ان بعد ما عدل هذا الجا على عن العبارة المشبهة
الى قوله والتكفين يكفي السنة ان لم يضر الغريم وان تضر فكفن
الكفاية لا بتصور تعقيب التقديم المذكور فمائل **قوله** باعها القاضي
وقضى الدين واشترى بالباقي ثوباً يكفنه سياق الكلام وان كان يوقف
تقديم اشتراء الثوب على قضاء الديون لان الدين مقدم على
الدين لكن على الشارح وقال وقضى الدين واشترى الخشب على
انه امكن النزل الى ادنى مراتب الكفاية فقدم قضاء الدين على الخشب
لم يتصور ادنى منه والمستدرك على الشبه بقوله ومن قال وقضى الدين

وقضى اشترى بالباقي ثوبا يكفنه لم يصح لم يتبين بهذه النكته والافلا^{يخزن}
على احد ان السباقي يقتضى تقديم الاشتراء **قول** واذا لم يكن للميت تركه
لا ينفى تحقيق المسئلة المصححة لذكر من عليه الكفن في هذا المقام ولا يخفى على
متابع للكتب القديمة ان ياء دى مسئلة يذكر بعض سائل باب من ابواب الفتوة
في باب آخر فلا وجه للمواخذة على الثالث بان بيان من عليه كفن اذا لم يكن
للميت مال لم ينفى وظايف الفوايض فلا يلحق ذكره **قوله** ثم اعلم ان
عبارة الكتاب حيث قيل ببدء بتكفينه وتجهيزه ثم يقضى ديونه من غير تفريق
للدیون بشعرو يوم يتقدم التجهيز والتكفين على الحقوق والديون المتفاوتة
بمعين الزكاة والوجوه المذكورة يدفع هذا الوهم غير ظاهر بل بما يستنبط
الكلام بتدقيق النظر فذكر الشارع صراحة هو الحق في هذا المقام ولم يكتف
بما ينههم بعد ارتكاب التكليف والتحلي من الكلام وجعل متمم الكلام **قوله** ثم يقضى
ديونه ذكر في بعض الشروح لما كان الحق المؤخر عن وقت يقضى ولا يؤدى اليه
العبارة القضاء اشارة الى ان وقت اداء الدين حال سلامة الذمة
من آخره ايا زمان خرابها فقد ضيع مشوبة الاداء وهذا كلامه لم يثبت
شعري ان الدين المؤجل الذي يحل اجله بعد الموت اذا قضى بعد الموت

كيف يكون وقت اداؤه حال الحيوة وكيف يحكم بانه مؤخر عن وقته و
قولا يقبل الدين منه لو ادى قبل حلول الاجل فكيف مشوبة الاداء
في هذه الصورة **قوله** من جميع ما بقى من ماله قد ذكرنا ان التقيد
القيدي يفيد اخراج الديون المتعلقة ببعض من اعيان التركة فانها لا تقضى
من جميع ما بقى من التركة وهذا الاخراج بما لا بد منه والآلة ثم تقدمت
والتكفين على الديون المتعلقة بالعين وايضا لهذا القيد فائدة
اخرى وان تعلق بجميع المال كتعلق الدين بالمرموم ولو ترك هذا
القيد لم يقد هذا المعنى فمن اسقط هذا القيد لم يأت بشئ ثم الدين
المال الواجب الذمة فيشتمل الحقوق المالية الواجبة للذمة في الذمة
كالزكاة وغيرها فلا يرد على من قال ان ديونه المطالبة من جهة العبا
لادين الزكاة والكفارة والغنية وغيرها ان الدين وجوب المال في
الذمة بدلا عن شئ اخر خارج دين لانه بدل عن منافع الحق كخلاف
الزكاة لانها ليست بدلا عن شئ اخر فان كون الزكاة دينيا بالمعنى
الاول لا ينافي عدم كونه دينيا بالمعنى الاخير ولا يقتضى هذا عدم جواز القول
بكونها دينيا **قوله** لما روي عن علي بن ابي طالب قال انكم تغفرون هذه الآية من بعد

وصيته يوصي بها اودين ولقد رايت رسول الله ص بيا بالدين قبل
الوصية وهذه الرواية لا تدل كما توهم بعض على انه رخصه قائل بهذه
الرواية لدلائلها على خلاف ما بدأ به النبي ص وذلك لان تقديم الوصية في
نظم القرآن وان كان في الفعل البني ص في الظاهر لكن ليس في المعنى
اذا التقديم في الذكر لا يوجب التقديم في الرتبة ويكون في وجهه استغناء
الرواية مع فعل النبي ص خلافا لمجرد الاحتياج الى بيان نكتة التقديم **قوله**
وان كانت بغرض من الغرض في مقابل الشرح فيتمثل الواجب **قوله** فيفضل
المقام ان الدين اذا كان للعبادة قد ذكر بعض المسائل المتعلقة بباب
من بواب العقول لانه مناسبة في باب آخر ليس بل في سائر العلوم
ايضا قد تور بعض الاحكام في غير موقعه بالاستطراد فلا يرد ما قيل ان
وضيعة الفرائض هو البحث عن وجوب تقديم قضاء ديون العباد من
مال الميت الباقي عن التخيير على تنفيذ وصايا يامنه وتقسيم بين الورثة واما
البحث عن كيفية قضاء يامنه بتقديم دين الصحة آه فليس وطايف بل هو
سائل كتاب الاقرار على ان الاصل ان يقول كون البحث عن كيفية قضاء
الديون من مال الميت من مسائل كتاب الاقرار ثم ذكر في بعض النسخ

الشرح عند قول المص لم يقضى ديونه الى ديون المطالبة من جهة العباد لا
دين الزكوة والكفارة والغنية وغير ما من الحقوق الواجبة للتمتع فانما
تسقط عندنا خلافا لما في واورد في بعض النسخ عليه وقيل في نظائره لو
سقط بالموت الحقوق الواجبة للتمتع كما كان للتكليف بما فائدة فالاولى
ان يعمل في كتاب المال لما خرج بالموت من ملكه وحار ملكا للوارث
كما ينهم من قوله ص يقول ابن ادم مالي وملك من مالي ما اكلت فاقبنت
اوليست فابليست او تصدقت فاقبنت وما سوى ذلك فهو مال الوارث
وقد صرح به في مجموع ولم يجز على الوارث شيء ليقف ملكه به فيستوفي منه الا
ان يوصي به فيكون كوصيته لسائر التبرعات بنقد من ثلث ماله كما
سجد والعجيب انه بعد ما ذكر العلة المذكورة قال في اجتمع الدينان
فدين العباد او لا عندنا فان قوله هذا ينافي في سقوط هذا اكل الله
ان يعمل لا يلزم من سقوط الحقوق بالموت ان لا يكون للتكليف فائدة
وانما يلزم لو كان المراد السقوط باعتبار الآخرة وليس كذلك بل المراد
المطالبة في الدنيا وايضا التعليق الذي ذكره بقوله فالاولى آه نظروني في
العباد قد حصل عوضا في يد المورث فلا جمل ذلك تعلقت بتركه دون

حقوق الله تعالى لانا نقول لالم ان ذلك هو جيبها على انه
قد يلزم بعض ديون العباد بلا اخذ بدل وكذا يلزم بعض حقوق
الله تعالى من جهة عوض كفارة الجماع ثم مناقات ما ذكر من قوله وان
اجتمع الدينان آه لا سقوط غير معلوم كيف والاجتماع المذكور يلزم
ان يكون بعد الموت بل يجوز ان يكون في حال الحياة ايضا اذ قد
روي عنه ان الورقة فريضة ان المراد بالفريضة اخم من الواجب ان ذكر الغرض
في مخالفة الشرع فريضة الشمول فريضة وجوب الوتر على ما هو المشهور
لا يخرج عن هذا الحكم فليقتضه عنه معنى بالا طعام حمل القضاء على
الا طعام لسبب الحديث المروي عن ابن عمر رضي الله عنهما ولا وجه لما قبل
قوله يعني بالا طعام احراز عما ذهب اليه الشافعي من صوم وارثه عنه
فان هذا ليس بشهر من مذهب الشافعي بل ليس بالكلام ما يشترط
هذا مع عدم الشهادة عدم الاشعار في الكلام لا وجه للحمل عليه وقوله
بدل عليه حديث آه وبعد رواية الحديث قوله وجب على الاطعام بدلان
على ان الباغي علم قوله يعني بالا طعام مضمون الحديث لا احراز الكفو
ما يحمل على الاحراز المذكور خلاف الظاهر ثم ينفذ وصاياه آه

آه لا تخفى ان كلام المص على الوجه المنقول واف بما هو مقصود
ومن غير العبارة واورد في الكلام بعض التفاصيل مع تفسير
الاسلوب والتقديم والثناء خبر على تقديم كون كلامه اظهر في
اقادة المقصود فقد ازيلت لا ضرورة في ارتكابه والله اعلم
سواء كانت الوصية مطلقة او مفيدة آه المراد من التقديم ان
المال الموصى به يصر في الوصية وهذا المعنى يرجع الى الاولوية و
الاحقية والتقديم هذا المعنى مما لا نزاع فيه لاحد ومن قال بالتقديم
في المعينة دون المطلقة كانه اراد المعينة مثل الوصية بكذا او عبد
او دار لا يشترك فيها الورثة بل يختص بالموصى له فبظهر معنى التقديم
واما المطلقة فليقبل الا الشبهة ولا يتصور التقديم الا معناه الاثر
والتسليم للموصى له قبل الورثة ولم يقل احد بالتقديم بهذا المعنى
خلاف الظاهر والى اصل ان القول بالتقديم مطلقا مبرجه بالمعنى
الذي ذكره اولا ولا خلاف لاحد في تقديم كذا قسم الوصية بهذا المعنى
والقول بعدم تقديم المطلقة بل مع استواء الموصى له والورثة في اخذ حصصهم
بالشركة ايضا لا خلاف فيه وكان من قال بالتقديم قد رتب المعنى الاول

ومن قال بعدم التقديم لاحظ المعنى الاخر فلا يكون النزاع الا
لفظيا لا حقيقيا ثم لا يخفى ان الفرض من تفصيل الوصية الى المطلقة و
غيرها بيان تقديم تنفيذ الوصية على التقديم في المطلقة عند من
لم يعمل بالتقديم مطلقا وظان المقتدة الى ذكر ما بعض الشارح في
مقابلته المطلقة ومثلها بان يوصي بثلاث دارسم او ذمانير او ثلث
الغنم مثل المطلقة في عدم ظهور فائدة تقديم الوصية على الارث بل
حكمها حكم الشركة كما في المطلقة فمن جاز في مقابلته المطلقة بالمعينة
مثل الوصية بكنى او عبد مثلا فخطا فائدة ظهور تقديم الوصية
على الارث فلا يليق التعرض له بان في مقابلته الوصية المطلقة الوصية
المعينة الا الوصية المعينة والوقوف واخرج وان خفي على بعض الناظرين
في هذا المقام هذا كلام المستعرض ولا يخفى ان الاطلاق قد يستعمل
في مقابلته التقييد وقد يطلق في مقابلته التعيين فوقع في مقابلته
التقييد في كلام بعض لا يوجب ان لا يكون في هذا المقام في مقابلته
التعيين لا سيما مع قرينة توجب جعله في مقابلته كما ذكرنا وبدل على
شروع حق آه التقديم بالمعنى الذي ذكرنا لا ينافي الشروع المذكور

قوله وهو ان يقسم ما بقى من ماله آه في كل واحد من الحقوق الثلاثة
يبدأ وقال منها ان يقسم لانه اخر الحقوق الاربعة والابتداء يكون
بالنسبة الى شئ بعده ففتح ذكر يبدأ فيما مضى لا في هذا والعجب من بعض
المحسبين انه ذكر وجه تغييره لاسلوب في هذا المحل وترك لفظ يبدأ فيه
مع ذكره الحقوق السابقة وقال ان لفظا اوليا في قول المصنف في اوكر
الكتاب او لا يبدأ مستدر ك**قوله** وان الذين يثبت ارثهم آه ثمارة
الى ان الباء في بالكتاب متعلق بمفعول الفهم من فظ ورثته فوا
المعنى ما ذكره الشارح بقوله الذين يثبت ارثهم متعلق بالباء ثبوت
الارث لا التقسيم المستفاد من قوله يقسم فلا حاجة الى جعل الواو بمفعول
بل لا حاجة له لان ثبوت ارث مجموع هو واولاء الورثة بمجموع الكتاب والسنة
والاجماع وعلى تقدير جعل الباء متعلقة بقسم فانها معن اولان القسم
لا يكون بمجموع الثلث لكن معن الواو عن الشركة في اصل الحكم وهو
لان كونها مجمعة معن الحكم **قوله** واجماع الامة آه الظاهر ان المراد من
الاجماع المعنى المتعارف ولم يذكر القياس ولم يتعرض حال من اختلف في
ارثه في هذه المرتبة بل ذكر هذا في مرتبة اخرى بعد هذه المرتبة فكانه قال

بعد تنفيذ الوصايا التفسيرية في بن الورثة الثابت ارثهم بالكتاب والسنّة
والاجماع وهم الورثة الذين لم يختلف في وراثتهم وهذا الكلام حكم
موافق للواقع ومن هنا الى قوله ثم الرد على ذوي الفروض بيان لهذه
القسم وقوله ثم الرد آه ليس خلا في جزاء هذا التفسير من جملة تفصيله بل
معلق عليه قسمة وهو بيان لمراتب الارث المختلف فيه والدليل على عدم
كون جميع ارباب الورثة بذكرنا بياننا وتفسير التفسير لبيان في الورثة ان بعضا
من المراتب ليس ارثا مثل الموصى له بكل المال وثبت المال فلا بد من اخرجها
عن الورثة ولا يتصور الاخراج الا بصرف الكلام عن الورثة الاولى
فبما سبب جعل الورثة في قوله من ورثة مخصوصة بالورثة بالحق والورثة ثم فان
قسم الميراث بين خصوصي هؤلاء من الحقوق الاربعة بالاجماع خلافا
سائر التوارث ويجعل قوله ثم الرد آه بياناً لقسم الباقى من التركة بين
ارباب المراتب الباقية سواء كانوا ورثة اولاد والمؤيد لهذا الوجه ان
اصحاب الفروض من جملة الورثة ذكرنا اولادهم بصرف الكلام عن النكاح الا
لزم ذكر اصحاب الفروض مرة اخرى فيلزم عدم من الورثة مرتين وهو
خلاف الظاهر ولا يخفى ان ما ذكرنا في وجه عدم ذكر القليل والى ما ذكرنا

ان رجح سبب ما قبل ان القياس على ما تقرر في موضوعه منظر لا مثبت
والكلام فيما يستند اليه القسم لا ظهورا فان الميث بالحق الذي ينفقه
عن القليل لا يصدق على غير القليل ايضا او ليس مثبت بهذا المعنى الا الكلام
الذي هو احد الصفات السبعة كما ذهب اليه المحققون وذكر في كتب الامور
وتطوع الميث على اقسام الاربعة باعتبار انها تفيد عليه الظن بالكم
ولا شك ان العمل بها مثبت بهذا المعنى فلا يصح ما ذكره في وجه عدم
القبول وجهه **قوله** وقد يقال لم يرد آه سوى هذا العبارة تدل على
عدم كون هذا الوجه مرفضا لث رجح فلا بد من دلالة تعين في صرف
الاجماع عن المعنى المصطلح المتبادر الى الفهم الى جانبنا والاضمار
المجمل لشمل الكلام من اختلف في وراثته **قوله** ولا يبعد ان
يقال اكتف بذكرنا ان لا يبعد ان يجعل هذا الكلام على ما ذكرنا من ان
المراد بيان الدلائل المشبهة للورثة بالاتفاق حتى يجعل الحق للورثة
الميراث بين خصوصي هؤلاء الورثة والآفلو كان المراد من الورثة
شاملا لجميع الورثة وارباب النكاح المذكورين بعد هذا بالترتيب
فذكر بعض دلائل التورث وان كان اقوى وترك بعض آخر مع ذكر

يرتبط بهذا الدليل الضعيف خلاف الظاهر **قوله** فيبدأ به هذا
وتفسير للقرينة بطريق الاجال فان تفصيل القرينة لا يمكن الا بعد
تفصيل الورثة وتعيين انصباؤهم وبيان تفاصيل احوالهم احتمالا
وانفراد اقوال بعض الشراح في هذا التفصيل للقرينة المذكورة لا يحل
رد الكلام الشارح العلامة تبين اجمال الترتيب **قوله** سهام مقدرة
في كتاب الترخيم عبارة المصنف اكتفى بكتاب الترخيم بكونه
في الكتاب متعلقا بمقدرة لا بالنظر الدال على معنى الثبوت لكن
لما كان متعلقا بمقدرة ايضا يدل على ان ثبوتها بالكتاب مع
ان ثبوتها بغير الكتاب ايضا زاد المصنف في سره او في سنة
وقال بعض راجعين مقدرة اي ثابتة فلا جمل هذا ذكر الشارح
بعد قوله في كتاب الله او سنة رسول الله او الاجماع او اجمل
متعلقا بمقدرة باعتبار جعلها ثابتة كما ذكر في الشرح او باعتبار
اشعار الكلام وان كان في متعلقه مقدرة بان ثبوتها بالكتاب
وقوله كما ذكر السخسي ظ في ان زيادة او السنة او الاجماع باعتبار
التعلق بالثبوت باحد الوجوه لا باعتبار قصد طريقه لا احد الامور

ثم اراده ان ثبوتها باحد الادلة
المذكورة اما يجعل في الكتاب
متعلقا بثبوت لا مقدرة

الامور للتقدير فتأمل **قوله** وتقدم على العصبه جماعة مخصوصة من
الوارث وموقوفون بالتفصيل بعد معرفة تفاصيل اصحاب العود من
تعريف العصبه بالتعريف المذكور تعريف لفظي يقصد منه تحصيل
صورة غير حاصلة بل قصد تعيين معنى هذا اللفظ بعد ما علم ان
جماعة من الوارث حالهم هذا او اذا كان كذلك يظهر عليك وجوب
قول الشارح ان تقدم العصبه يوجب حرمان اصحاب الوارث ولا
يتوجه عليه ما قبل ان تقدم اصحاب الوارث على العصبه ضروري لان
العصبه من باء خذ ما ابقته الوارث فلا يمكن تقديمها على اصحاب الوارث
والا لا يكون عصبه وذلك لان تعريف العصبه بالتعريف المذكور تعريف لفظي
انما يطلق على لفظ العصبه بناء على ان العصبه نوع من اصحاب الوارث
اما لو قدم العصبه عليهم فليست العصبه على ذلك التقديم من باء خذ ما
اوقته الوارث وهذا كما جرد او قول هذا الغايل حكم الاستبعاد انما
يثبت للعصبه عند انقضاء عن اصحاب لا مطلقا حتى يتحقق عند
مهم فليزعم المخدور المذكور مدفع بان تخصيص ثبوت الحكم للعصبه
الافراد عن اصحاب الوارث بناء على التمسك المذكور واما على تقدير

التقديم فلا يخفى ان الاستيعاب في حال الافتتاح ايضا بل لا يمنع التقديم
الامد والجواب كل العجب من بواقي الحق الشريف العلامة في كل قلب
وكثير ما يفتش وانما لم يكن مما يليق بشان ادنى شخص وبواقي مثله
ثم يفعل في مثل هذا الكلام عن الحق الصريح وينتبه الى الوهم مراد الله
الحق الحق وهو يتقدم الى سواد السبيل **قول** فلا ولى رجل ذكر طلاق الرجل
على البتة بطريق المجاز فاطلاق الرجل منها من قبيل عموم المجاز ودفع
توهم خروج البتة عن الرجل رد فذكر تنقيحها على التمثيل **قول** ثم يبدأ بها
بالعصبة من جهة النسب ذكر في جهة النسب صيغة الجمع ووجه النسب
لفظ العصبة مفرد الا ان العصبة النسبية كثيرة والعصبة النسبية ليس
مولى الصفاة **قول** ويرشد الى ذلك آية يريد ان فيما ذكره نوعا كاشفا
بقوة النسبية بالنسبة الى السببية وليس اده انه دليل على زيادة
القوة فلا يفتر ما يقال ان علة عدم الرد على ذي الفرض البتة كتمان
امر آخر مثل عدم بقاء علة الاخت في البتة وتبعا لها في النسبية
كذا لا يصرح بان قوة البتة من جهة عدم طريان الجواب على ذي الفرض البتة
على النسبية امثال هذا **قول** والعصبة مطلقا آية قبل مطلقا دفعه وان

ان هذا التعريف للعصبة السببية وايضا يفيد قيد الاطلاق شموله
سائر اقسام العصبة اعني العصبة بنفسه وبغيره ومع غيره وتوحيده
العصبة لما لم يكن بيان سببية العصبة بل هو تعريف لفظي مراد منه بيان
ما يطلق عليه لفظ العصبة ولفظ العصبة يطلق على المتعدد لا من حيث
الجموعية بل باختبار كل واحد ايضا اور دلفظ كل صفة لا يتوهم وجوب
اطلاق لفظ العصبة على الجماعة والتعريف اللفظي وان لم يجب الصراز فيه
عما يجب الا صراز في التعريف الحقيقي كمن يجب ان لا يدخل فيه الا بصرف
عليه المعروف ولا يخرج عنه ما يصدق عليه بقيد ما بقيد الفوايض اخرج ذوي
الارحام عنه **قول** وعند الانفراد اي انفراد عن غيره في الوراثة و
انما حل على هذا المعنى لا على الانفراد عن اصحاب الفرض كما هو المتبادر
وقد حله على هذا المعنى بعض الشارحين لانه لما ذكر في تعريف العصبة
لفظ كل فاذا اجمع عدة من العصبة فيصدق على كل منها انه عصبة
مع انه لا يجوز المال عند الانفراد عن اصحاب الفرض بل ذكره عند الانفراد
عن غيره في الوراثة وقوله في الوراثة من غير ان يقول عن غيره من
الوراثة تنبيه على لواجم مع الوراثة لاني حال وراثتهم مثل اصحاب الفرض

المجوبين وذوي الارحام والمحرومين بحز المال **قوله** نجمة واحدة
لا يقال لاحاجة الى هذا التقييد للاحتراز المذكور لان احتراز الكل وان
كان صادقا على صاحب الغرض المحالي عن العصبية كمن القيد الاول لا
يصدق عليه لان ما اخذه من جنس الغرائب لا الباقي من ذلك الجنس فان
المتبادر من الباقي من جنس ان لا يكون مومن اقاربه لانا نقول صاحب
الغرض المنفرد اذا اخذ بعضا بالتوضيعة واخذ ما زاد على الغرض يصدق
عليه بما اخذ ما بقية الغرائب وعند الاحتراز جميع المال فقد صدق عليه
القيد الاول وليس الكلام دلالة على انه اخذ ما بقية الغرائب في غير حال
احتراز بل يمنع لو خصص القيد الاول من طريق العناية بانه في وقت الاحتراز
مع سائر اصحاب الغرض والاحتراز في وقت الاحتراز عندهم المقصود وكذا
لا يقال ان هذا القيد مما لا دلالة عليه في الكلام فكيف يغير لانا نقول
المتبادر من التعريف ان يكون الاخذ والاحتراز من جهة العصبية
ومن جهة واحدة فهذا الاعتبار يكون في الكلام دلالة عليه على ما اخذنا
عصبا آه وكذا البنات مع البنين او وجه رفع هذا الاحتراز انما
عند الاحتراز ليس بعصبيين وظان معنى قولنا بحز جميع المال احترازنا

انه بحز المال من جهة كونه عصبية فانه لم يكونا عصبين حال الاحتراز
مع بقاء صفة العصبية والمراد بهذا المعنى فلا يرد النقض بهما واذا
عرفت هذا انه لا وجه لما قبله في الجواب عن هذا الاحتراز انما بحز
عند الاحتراز البعض بحجة الغرض والبعض بحجة الرد وذلك لان المراد
الاحتراز بحجة العصبية كما ذكرنا قبل فلا يبعد الاحتراز من جهة الغرض و
الرد لا يقال اذا كان المراد من قوله بحز جميع المال الاحتراز مع بقاء العصبية
بلزم ان يكون التعريف دورا بالاحد العصبية في تعريف العصبية فتوقف
تعريف العصبية على معرفة العصبية لانا نقول قد عرفت ان هذا التعريف
لغرض فلا يابس بشئ له على المعنى **قوله** ويجد انه اذا خصص التعريف بخصيص
التعريف لا يوجب كون المراد من العصبية لا من تعريف العصبية فبما تقدير
تخصيص التعريف لا يلزم تخصيص العصبية خلاف الظاهر انما لا يلزم اليه
وسم اصل الحكم بان تخصيص التعريف يدل على كون المفهوم كذا وان
كان الدال حقيقة ثم بالعصبية **قوله** وهو موافق لقائه ان المعنى
المراد من المعنى من كان سببا للمعنى سواء حصل المعنى بفعله
او سببا مثل الشر او لم يحصل بفعله واختياره كما اذا اذن على

قريبه بالارث وانما قسم مولى العناقة بالمعتق لكون المعتق اشهر و
اظهر وان كان دلالة مولى العناقة على الشمول وفتح ثم مولى العناقة يكون
ان يكون متعدد اقايراد صنفه المفرد ليس بناء على لزوم كونه واحدا
المتبنة بل من جهة ان الوارث من هذه الجهة باعتبار وحده جهة الارث
بعد وارثا واحدا وان كان في الواقع متعدد **قوله** ثم عصبته هذا مجرؤ
ليكون معطوفا على العصبته من جهة النسب بعد تفسير العصبته من جهة النسب
العناقة لا يندرج عصبته العصبته من جهة السبب نعم هو عصبته بالنسبة
من جهة النسب بالنسبة الى الميت ولا يلزم من هذا ان يكون موصية
للميت وكيف يكون عصبته سببه وليس العصبته السببه الاموال العناقة
نعم لو كان عصبته للميت لكان عصبته سببه ولا يلزم من عصبته للميت
لانسبته ولا سببه ولغايل ان يقول ان تعريف العصبته بعدد
على عصبته مولى العناقة فيجوز ان يكون عصبته سببه للميت ويكون
حصص العصبته من جهة السبب مولى العناقة كما هو المستفاد من ظاهر
باطلاق هذا ولو قل نعم عصبته بالبرقع ليكون معطوفا على مولى
العناقة ويكون المعنى ان العصبته من جهة السبب مولى العناقة ثم

ثم عصبته ابا، هذا الفن ثم على هذا التقدير ايضا العصبته في قوله ثم
ثم عصبته احم من العصبته النسبته والعصبته السببه ولا حاجة
الى تقييده بالذكورة فان العصبته السببه لا يشترط ذكوره و
العصبته النسبته يشترط فيه الذكورة لكن هذا المقام ليس بمكان
شروط الارث بل المقصود الا ببيان الترتيب لا وجه تخصيص العصبته
منها بالنسبه وادراج العصبته السببه مولى العناقة لان المراد
من مولى العناقة هو المعتق القريب ومعتق للمعتق ليس مولى العناقة
للميت بل لمعتق قناء **قوله** ولا بد منها من قيد الذكورة وهذا
المقام كما ذكرنا مقام ترتيب الورثة ففي مقام بيان الترتيب يكفي ذكر
قبل المؤخر ولا حاجة الى بيان شرط ارث ذلك المقدم بل يذكر هذا في
مقام بيان الورثة ثم التقييد بالذكورة انما يصح اذا كان المراد من
العصبته العصبته النسبته وحق بصير الكلام قاصرا عن افادة تمام
المراد واما اذا كان المراد ايراد مطلق العصبته ليس كان سببه
بالذكورة لا وجه له وتقييد الكلام تمام المعنى والطاهر ان المقصود
هذا ولم يقيده بالذكور والعمه اعلم **قوله** اذا قرأته لهما بعد اخذ فرضها

العبارة يومهم ان القرابة كانت قبل اخذ الفرض وبعد الاخذ ^{الفرز}
 مع انه ليس كذلك اذا اخذ الفرض لادخله في بناء القرابة وانتفاها
 ومصادره لان القرابة لها بعد اخذ الفرض لا يستحق شيئا آخر وفيه
 سبب الارث في غيرهما القرابة وهي سبب للترد ايضا وفيها سبب
 الارث الزوجية والتكاح وهي بعد الموت كانت موجبة للارث
 فينبغي ان يكون موجبة للترد بوجوب الارث والترد ايضا والزوجية ضعيف
 لا بوجوب الارث ونحو ان يحمل كلام الشارح على هذا المعنى **قول** بعد
 حقوقهم اي يعتبر فيه نسبة هذا تفسير صحيح بيانه ان من كان للنصيب في
 الاصل نسبة الى نصيب خسر بان كان نصيب ضعيف نصيب الاخر ونصفه
 او ثلثه ففي الترديات ايضا باخذون بهذه النسبة وقد فسره بعض الشرح بهذه
 النسبة وقبل اي يعطى لصاحب الثلثة في الاصل اذا اجتمع مع ساير اصحاب
 الفروض وزاد عن فروضهم شيئا فباخذ صاحب الثلث من التزايد قدر
 نسبة نصيب مجموع الفروض لثلث التزايد مثل اذا اجتمع مع الفاضل
 المسئلة من ستة اثنان لصاحب الثلث واحد لصاحب السدس صاحب الثلث
 ثلثة وتصيب صاحب الثلث من الثلثة الثلثان وموارثان من التزايد هو

وهو ايضا ثلثة نصيب اثنان وليس نصيب ثلث الثلثة ويقتضى كلامه يلزم
 ان يكون نصيب واحد وموثلث ما يقسم بالترد ثم بعد ما دل قول المصنف
 حقوقهم الى قوله على نسبة حقوقهم قال وانما لم نقل على قدر حقوقهم لان لبناء
 منه المساواة بين المعطى اولا والمعطى ثانيا وليس كذلك فان ما يعطى
 ثانيا اقل مما يعطى اولا وهذا كالحل وفيه ايضا نظر فان ما يعطى ثانيا قد يكون
 اقل مما يعطى اولا كما اذا خلف الميت اختا لابوين واختا لام وقد يكون
 مساويا كما اذا خلف اختين لام وابا وقد يكونا اكثر كما اذا خلف اختا
 لام وحدة فلا يتعين ان ما يعطى ثانيا اقل مما يعطى اولا كما لا يخفى **قول**
 اي عند عدم هوء لاء المذكورين ذوي الارحام بقربة انه ذكر في ذوي الارحام
 عند عدم ذوي الفروض النسبة في كل واحد يعتبر عدم الفرقة ان يقع
 عليه فيكون المراد هوء لاء في هذه المرتبة ذوي الارحام فلا يرد على
 الشارح ما اوردته بعض الشارحين في حواشي كتابه وقال من قال عند عدم
 هوء لاء المذكورين يبدأ في جميع الميراث بولي المولات ان لم يوجد احد
 الزوجين فكانه خاف من دخول الزوجين في المذكورين على انه على تقدير ان
 لا يجعل هوء لاء المذكورين اشارة الى خصوص ذوي الارحام ويجعل لاء

للزواجين ايضا يمكن توجيه كلام الشارع بان مراده من التقيد بان
لم يوجد احد الزوجين بعد دلالة عدم هو لاء المذكورين على عدمهما ايضا
تمهيد اتيان شق الاخر اعني الابداء بالباقي من فرضي احدهما على تقدير
وجوده وكان تقدير الكلام بعد بيان الابداء في جميع الميراث على المولا
هذا ان لم يوجد احد الزوجين وان وجد يبدية آه فقال ومولى المولا
للمولى معان متعددة بحسب اللغة والمناسبات معانيه في هذه العبارة وفي
مولى العتاقة معنى يعبر عنه بالفارسية بخداوند وسائر المعان من الميراث
والنكاح والسيد والعبد وغيره لا بنا على الجمل عليها لم تغير الشارع مولى المولا
بقوله شخص الى آخره يوم بان مولى المولات الذي ذكر في الورثة بهذا
المعنى مع انه ليس كذلك بحدوث هذا الوهم ببيان الوارث من المتقاربان
وبيان انه ايضا يسمى مولى المولات ولو صرح بان مولى المولات المذكورين
المتن بهذا المعنى لكان اولى لكنه اخذ على دلالة الكلام على ما هو المراد
في هذا المقام **قول** مجهول النسب هم لا يشترطوا في جهوية النسب ويقولون
عقد المولات من معروف النسب ايضا صحيح كقول الوراثة في مجهول النسب
اظهر وهذا القيد نظير قيد الاسلام على يده حيث قيل ان ذكره على سبيل

العادة عند بعض بشرط كونه مجهول النسب وقد يشترط آخر مثل
ان لا يكون عربيا وان لا يكون له قريبا وعشيرة ولا يجوز لمن عقل عنه
لبس المال او مولى المولات آخر وقد قيل ان اشتراط عدم العوبة
لان في العرب قبائل كثيرة فيكون لهم المورثة النسبية وعدم الاقارب
والعشيرة معلوم من الترتيب فلا حاجة الى اشتراطه ثم جمهور النسب
قد يفسر على الا يعرف نسب البلد الذي هو فيه وعند اكثر من مولا يعرف
نسبه موطنه الذي فيه والظاهر انه الان البلدان لا يعرف نسبهم
ان يكون من قبيل مجهول النسب ولم يوافق الظاهر **قول** ثم المولى
بالنسب على الغير الظاهر انه في مقابلة المقول بالنسب على نفسه لا يشمل
ما اذا اقر بالنسب على نفسه ويستلزم ثبوت النسب على الغير ايضا كما اذا
اقر شخص بانه ابنة فانه ينسب بنسبه على اب المقول لانه حبه واذا اتمم
المقوله بالنسب على الغير بهذه الصورة لما ذكرنا لا يكون قوله بحيث
لم يثبت باقراره نسب من ذلك الغير احرازه عن هذه الصورة بل لا
ان يقال انه احرازه اذا شهدت به واحد مع الاقرار فانه يثبت
نسبه على الغير باقراره ويكون المقول في هذه الصورة وارثا حقيقة

الاقرار بنسبة من المقرره الاقرار بالاخوة ليس اقرار بالنسبة من
المقر وان كان اقرار بنسبة له الى المقر لان النسبة لا يكون الا باعتبار
الولادة فان المتبادر من قوله المقر بالنسبة الغير ان لا يكون مقر
بالنسبة الغير ان لا يكون مقر له بالنسبة نفقا فان النسبة خوة ليست
الثاني ان يكون ذلك الاقرار الى قوله كما اذا لم يصدق ابوه في هذا الخبر
منه الكلام بشعوبان قيدت لم يثبت الى اقراره عما اذا صدق ابوه
في هذا النسبة لا يناسب هذا الاقرار فانه اذا صدق ابوه فثبت
النسبة بتصدق الاب لا باقرار المقر وعلى هذا ان في قوله بعد هذا
اذا صدق ابوه في ذلك النسبة باقراره على الوجه نسب ابيه ايضا
وكذا في قوله وصدق جده آه نظرا لان النسبة الصورة يثبت بتصدق
الاب ولجدة لا باقراره لكن اقراره بالنسبة آه يعلم من هذا الكلام
ان الاقرار المذكور بالنسبة ليس اقرار بالنسبة المقر بل اقرار بالنسبة
الغير كما ذكرنا **قوله** اذا لم يكن له وارث معروف الى من باء خذ ما يأخذ المقر
من جميع التركة او يفتي من احد التزوجين على قبيل ما مر في سائر مراتب
وقد غنى بيان الترتيب غير مراتب الارث في عبارة المصنف عن التعرض

التعرض لهذا الشرط لكن الشارع تعرض له نصرا بما المقصود
قوله ثم ثبت المال لما كان هذه المرتبة آخر المراتب لم يكن
مرتبة اخرى مسبقة بها غير الاسلوب ولم يذكر هذا لعدم
شئ يصح القول بالابتداء بالنسبة اليه ثم وضع المال في بيت
المال واخذ الموصى له بجميع المال بطريق الارث على ما صرح به في
حيث قال وليس كذلك بطريق الارث فيجرب في الكلام عن ظاهر
الموهم لدخولها في خبر قوله فيبدأ باصحاب الغرائب وقد ذكرنا
ما هو المرص في توجيه هذا سابق فلا يفيد **قوله** بناء على انه اخوة
هذا قيد للمنفعة **قوله** الا يرى ان الذي آه هذا الوجه وكذا التسوية
بين المذكور والناثي لب او اجبين قطعين على المدعى عن قبيل **قوله**
المفيدة للنظر فلا يطرأ القدر فيها كما اذا تعد وجهه الوضعية مال الذي
ومال المسلم ويمنع عدم التسوية في الميراث بين الذكر والانثى
مستندا الى ولادام والمعتق والمعتقة وكذا الوجه الذي
في بعض الشروح من انه يعطى من ذلك المال لمن ولد بعد موته
صاحبه لا يتقل نصيبه من كالموجود واخذ من من يوضع

في بيت المال ثم مات الى ورثته ولو كان الوقف فيه طريق الارث
لما كان الامر كذلك فانه ايضا لا يوجب القطع بالمدعى لتجوز تحقيق بعض
ما يمنع المحرم بعدم الارث من الاحتمالات التي يظهر للمتناهمل والله اعلم
قوله في مواقع الارث آه كانه اراد بالمانع من الارث صفة توجد
في شخص يكون مانعة عن ارثه لولا تلك الصفة فبذلك كان وارثا ولهذا
لم يعد معية الموت وسائر ما لا يحكم بالارث معها من الموانع لانها ليست
صفات الوارث وعلى هذا لا يكون بنوة الموت من جملة الموانع لانه
ليس صفة في الوارث ولا يبعد ان يجعل هذا مدار الفرق بين المحرم
والمحرم واما الفرق بين ما يقوت به اهلية الارث وبين ما يقوت
الارث وجعل الاول مانعا دون الثاني فغير ظ ولا يظهر به التمييز بين
المانع وغير المانع اذ ما هو يقوت لاهلية الارث مقوت للارث
ايضا وبالعكس فلا يظهر الفرق ولا يمتاز احدهما عن الآخر امتيازاً
ظاهر **قوله** اربعة آه المانع بالمعنى الذي ذكر اربعة كمن قد يطلق المانع
بمعنى آخر على غيرهما وبهذا المعنى قال الشافعي في آخر المجتبى ولم يتوض
الشيخ معنا لا يتبهما تاريخ الموت وان كان مانعا على الاصح لذكر

في آخر الكتاب واذا كان كذلك فلا وجه للاختصاص عليه بانه قد اخطأ
في زعمه انه من الموانع وفي اعتداله بانه ذكر في آخر الكتاب لانه
لم يقتصر على عدم ذكره من قبل صريح كحصر ما في الاربعة **قوله** الاربعة الاول
آه ذكر في وجه الضبط ان المانع اما ان يقبل الزوال ولا والثاني هو
الثاني والا اول ان لا يكون زواله ممكن من قبل موصوف به او لا والا
هو الاول والثاني اما ان لا يحتاج في ازالته الى حركة وانتقال او لا
والاول هو الثالث والثاني هو الرابع هكذا قبل ولا احد ان يقول
القسم والفرق بانواعه والخارج من الضبط ان يقبل الزوال ولا
يكون زواله ممكنا من قبل الموصوف به فبذلك ان يكون جميع انواع الفرق
كذلك مع ان للكاتب من حيث انه مكاتب بل بعد ما صار مكاتباً يمكن
زواله من قبله ولا ينفع كون زوال المانع قبل الكناية بخبر ممكن من
قناصل **قوله** وناقضاً كما مكاتب آه المكاتب لا يقدر المالك على التصرف
فيه وفي مكاتبه وقد نعلق ما يقرب من العنق وحصله التمكن من
ازالة رقبته بغير اختيار المالك والمدير وام الولد يتمكن المالك من
التصرف فيها وفي مكاتبتهما ولا يقدر ان على ازالته الرقبته قال القائل

روح المكاتب كالملا ومكته ناقصا وفي المدير المستولدة بالعكس
الآجود عبارة واعتبار لا يقال يجوز اختاف المكاتب في الكفارة دون
المدير وام الولد فيكون رقه كالملا دون رقهها والمكاتب بالعكس هذا
ظاهر لاننا نقول يجوز ادائه في الكفارة لاجل انه لما كان عنقه مشروطا
باداء عوض فعنه في الكفارة لا ينافي في الغرض من الكتابة لان العوض
حاصل مع سقوط العوض بخلاف التدبير والتبديل فانه يتعلق بينهما
حق اوجب العوض فوات الغرض من ذلك الحق فهو جلية ثواب عنقها
فلا يؤدي في الكفارة واقوله دم المكاتب عبدا ما يتولى رقه فاما جوب
الحكم يكون رقه كالملا **ان** جميع ما في يده من المال فهو لمولاه فلو
ورثنا من اقربائه لوقع المكاتب به آه ارادته بالفعل لمولاه فيكون
ما في يده له ومن جملته ما باء اخذه بالارث واداء مال الكتابة وتوقه
بعد الاداء احتمال لا بد من الوقوع بالفعل فحقه الى الواقع يلزم
توريث الاجنبي ولا بد من احتمال عتقه وان كان احتمالا راجحا قويا
وبعد ما كان مرادنا من هذا المعنى لا يريد على ما قيل ان ما في يده ليس
للمول ولذا يغرم اذا التفتة فان تغريم المولى على تعذر التلافى لانه وسيله

الى تحصيل مقصوده الذي قد ألزم المولى نفسه بتكليفه من تحصيل
لا يقال بهذا يقتضي ان لا يصح دفع الزكوة الى المكاتب اذا كان سيده
غنيا وايضا نقول لما جاز دفع الزكوة ليتوصل به الى تحصيل مقصوده
فينبغي ان يرث ايضا لهذا لاننا نقول لما جعل مال الكتابة اخذ
مصارف الزكوة فلو لم يوجد مال الكتابة واخذ السيد بعد تجزئه
لا يلزم خلاف المشروع بخلاف الميراث فانه لو عجز واخذ السيد يلزم
خلاف الاجماع وهو توريث الاجنبي فلا يقال الميراث على الزكوة **وله**
يتعلق به وجوب القصاص والكفارة آه اراد من القتل الذي يتعلق
وجوب القصاص القتل عمدا مع شرايط مخصوصه ومن القتل الذي
يتعلق به وجوب الكفارة القتل الخطا وشبهه عمدا فانه قال المانع
من الارث القتل عمدا بشرط العقل والبلوغ حقيقة القتل وعدم
التأويل فان مع انتفاء الشرط لا يوجب القصاص وكذا ساير اقسام
القتل من الخطا وشبهه العمدا مانع اذا كان القاتل عاقل بالغ وبعد ما
كان المراد من القتل المذكور القتل عمدا او خطا وشبهه عمدا الذي
من شأنه ان يتعلق به وجوب القصاص اذا الكفارة لا يبرء النقض بقتل الا

ابنه عند الكا سيد كره الشايع وكذا يقتل الابن اباه في دار الحرب لانه قتل
 عمدا بالشرايط المذكورة كذا لا يرد النقص بقرب بطن حامل القتل جنينا
 ميتا فانه يوجب حرمان الميراث مع ان هذا الضرب بالموجب للقتل لا يوجب
 قصاص ولا كفارة لان الظاهر انه شبه عمدا من شان شبه عمدا ان يوجب
 الكفارة لكن لم يحكم بوجوب الكفارة في الجنين خطأ بمنزلة قتل الجنين
 عن قتل امه وحاصل الكلام ان المراد بالقتل الموجب للقتصاص قتل
 من الشرايط المذكورة وبالموجب للكفارة سائر اقسام القتل وفي النوعين
 المذكورين العمد او شبه العمد متحقق فيوجبه الحرمان **قول** واما خطأ كان رعى
 آه الخطأ على نوعين لانه قد يكون في القصد وهو ان يرى الشخص معينا
 طنه صيدا فكان ذلك الشخص انسانا فعقد وقع قصده خطأ وقد يكون
 في العقل وهو ان يرى الى صيد فاحسب انسانا شخصته غير الشخص الذي
 قصده والمثال المذكور في الشرح يجوز حمل على مثال النوع الاول بان يكون
 معنى قوله قاصدا انسانا فكان الذي قصده انسانا فيكون مثال النوع
 الاول ويجوز حمل على مثال النوع الثاني وهو ظاهر **قول** كما ذهب الشافعي
 فان القتل موجب للحكم بان عنده ما يكان في جميع هذه الصور على

على الاظهر **قول** واما اخراج المسبب لانه ليس بتقابل حقيقة قبل القتل
 فعلى كل الحى فيورث في انهما في الروح بحرى العادة والتسبب
 بفعل نفس الحى لانه لم يوصل به بل فعل في غيره لكنه تعدى اثر فعل اليه
 فالتسبب يقتل حقيقة هذا الكلام وفيه ان القتل زالة الحياة وزالة
 الحياة ليست فعلا بل الحى نعم قد يكون هو سببا عن فعل كل الحى وهذه
 المسببة ليست مطردة فانه قد يجعل القتل با مور ليس منها فعلا
 بكل الحى كما اذا قتل بالدهاء او السوا او يمنع الشرب والغدا
 من غير ان يتوضأ له بوجه من الوجوه فالنفس المذكور للقتل وبناء
 عدم كون التسبب قتل اعلم غير مستقيم **قول** واما اخراج المسبب
 ليعتدل حقيقة آه المسبب متعديا في فعل ترتب عليه بنفس حكم
 عليه باحكام القتل الخطأ عقوبة لما صدر عنه من التعدي في ذلك
 الفعل وليس تعد بالقتل ولا الفعل ترتب عليه القتل جرم ما و
 لا عالما بان هذا الفعل ترتب عليه التلف فلذا لم يتعلق به حرمان
 الميراث والكفارة **قول** اذ ربما كان الحافز متبنا ولا يتنقص هذا بان
 يماي قد عوت قبل وصول مرتبة الى المقتول وهو يجعل قاتلا لان المراد

في مادة النقص قد فعل فعلا ترتب عليه القتل لما به عامداله فينصف
بالقائدية حين الرمي بخلاف الخافقانه لا ينصف حين **الحفر** وفعلها ما
لا يصلح ان يوصف باخطر فعل الخفي من حيث انه مخفي لا يصلح لان يوصف
باخطر لقوله وم عن امتي الخطاء والنسيان قاذوا كان فعلهم مع عدم اتصافه
بالخطو به موجب الخوف ان قد لا يكون فعلا ايضا موجب الخوف ان كان يوجب
الانفعي وكان الوجه الثاني اوجه **قوله** وكذا اثبت عندنا حق الزوجه
في القصاص اكد الدية والقصاص مشتركان في انها يجان بعد موت الميراث
وقضاء الديون وتنفيذ الوصايا غير محقق بالدية اللازمة بدرا قبل الخطاء
بل لو انقلب القصاص ما لا يجري فيه ذلك فمن فرق الدية والقصاص قال
والدية يجب حق الميت ابتداء حتى يقتض من ماديونه وينفذ وصاياه ثم
ثبتت للورثة بطريق الخرافة والوراثه عنه والقصاص ببل للورثة ابتداء
لا بطريق الخرافة والوراثه ثم قال وهذا اظهر ما في قوله من قال لا شك ان
القصاص حق الميت وما في الاستدلال بقوله من ترك مالا او قضا
فلورثته فان حق القصاص لما كان ثبوته بعد موته لم يكن تركه والى هذا
كلامه لم يسكت مسكت الصواب وكيف لا يكون المقصود من حق الميت

اولا مع انه لو غنى المقتول عن موجب الدية يصح عقوبه ولا شيء للورثة
ولو قتل للورثة ابتداء لم يصح عقوبه والتعليل بثبوته بعد الموت لا قبل
فان الدية ايضا يجب بعد الموت كما صرح به مع انه سلم انه حتى للميت
يقتض من ماديونه وينفذ وصاياه وبطل القصاص ايضا كذا في
الفرق الموجب للحكم بكون الدية للميت ابتداء ثم للورثة وعدم كون
القصاص كذلك فظهر ان كلام الشافعي حتى واخره ارض الفارق على
قوله ان القصاص حق الميت وعلى استدلاله غير وارد وقطع ايضا ان
تبدل التركة في اول الكتاب حيث قال المصنف بتعلق تركه الميت
بالمال غير مستحسن مع كون بدل القصاص ايضا متعلق الحقوق
فان بدل القصاص ليس بالالميت وان لم يكن تركه الميت ايضا على
قوله لكنه في الواقع تركه باعتبار ان الحق القصاص تركه قوله لا
الوصية فان حق الموصي اشارة الى بيان الفرق بين التكا
وعقد الوصية فان سبيته التكا لا يستحق الا الحاشية الى القبول
بخلاف سبيته عقد الوصية فانها تحتاج الى القبول بمجرد الوصية
غير مكاف فلا يغاس الاستحقاقية بالتكا على الاستحقاقية بالوصية

قوله واختلاف الدينين الدين وضع آلهي سابقا لا ولي الالباب
باختيارهم لمحمود الى الجز بالذات وبطلوا عليه الملة من حيث اجتماع
الناس عليه وبعض الكفار الذين ليسوا من ارباب الملل والاديان
يجري فيهم هذا الحكم فادراجهم فيه باعتبار التغايب سميته بالدينين
دينا واطلق الدين لا بالمعنى المذكور بل المراد منه معنى يجوز استعماله في فرق
الكفار على طريق قوله كرم دينكم وليدين ومن بدل قوله واختلاف الدينين
بقوله واختلاف الملتين اجعل الملة اعم من الدين وقال اليهود و
النصارى مع اختلاف دينهما جميعها ملة واحدة وهذا نزاع لغوي
مبنى على تفسير الملة والدين والامر فيه سهل **قوله** واما ان المسلم يرتد
عنه من المرتدة اذ كان ارث المسلم من المرتدة مستندا الى حاله الاسلام
فكانه ليس هنا اختلاف دين واحادهم ارث المرتد من المسلم فعناه
اختلاف الدين والطلاق اختلاف الدين مع انه لا دين للمرتد بطريق
المساحة وهذا سهل ومن بدل اختلاف الدينين باختلاف الملتين
قال ولم نقل واختلافهما ملة لان المسلم يرتد من المرتد مع اختلافهما
ملة اذ لا ملة للمرتد فالمراد باختلاف الملتين لا باختلافهما ملة والحق

والنوع دقيق هذا كلامه ومع التاء ويل الذي ذكره الشارح
لا حاجة الى هذا التكليف ثم ليست شعري بالفرق بين العبارتين و
كانه ظن ان اختلافهما ملة لا يقتضي ان يكون الكل منهما ملة والحق
انه ليس كذلك بل هذه العبارة ايضا يقتضي تحقق الملة لكل منهما فان ملة
في هذه العبارة تختص عن نسبة الاختلاف الى الصيغة المضادة اليه واليمين
النسبة في الاضافة يكون مضافا اليه في المعنى فيكون تفسير الكلام
اختلاف ملتاهما ولا شك ان هذا المعنى يقتضي تحقق الملة لكل منهما
كما يقتضي العبارة الاولى ويذكر الملة مفسرا لا يفيد **قوله** والوجه
على قولهما ان الجميع ورثة ان المرتدة حكم المرتدة على قولنا مع حكم المرتد
على قولهما ولم يتعن الشارح بحكمهما على قوله اعتمادا على حومان الدليل
الذي ذكره على قولهما في المرتد ايضا على قولنا مع مع فيعلم من جريان الدليل
ان قوله في المرتدة كقولهما في المرتد وقولنا مع ان ارث المسلم المرتد
مستندا الى حاله الاسلام معناه فصيحة تطبيقه على قولنا مع في المرتد والمرتدة
وعلم قولهما ايضا ويكون قوله ولذلك قال ابو جردة بيان لهذا المعنى
قوله اختلاف الدارين اما حقيقة مجرد اختلاف الدارين حقيقة من غير

الاختلاف حكما لا يمنع الارث كالومات مسلم في دار الاسلام وله ورثة
في دار الحرب واختلاف حكم يمنع الارث وان لم يوجد اختلاف الدار حقيقة
كالمتسا من والذقي لا يرث احدهما الآخر وان كان في دار الاسلام لا يرث
دارهما حكما لا يتعال الخ بيان في اربها المختلفين يرث احدهما الآخر
والمانع هناك الاختلاف حقيقة فقط لا حكما لاننا نقول يوجد هذا الاختلاف
حقيقة وحكم ايضا فانما لو وقع في دار الاسلام او دار كون ومثلا
احدهما لا يرث الآخر لكونهما مختلفي الدار حكما ويجزكون كل منهما في داره
وموته فيد لا يوجب اخصار الاختلاف في الاختلاف حقيقة او يتحقق
الاختلاف حكما ايضا كما بينا واذ كان كذلك فالاختلاف الحقيقي يدور
الاختلاف الحكمي غير موثر فلا وجه لجعله متعابله ولا يبعد ان يتعار
في توجيه كلام المصنف ان الاختلاف المانع عن الارث في الاصل حقيقي
في ان هذا الاختلاف انما هو يكون دارية احدهما دار الاسلام ودار
الآخر الكفر ويكون دار احدهما دار امن ودار الكفر مستقلة بملكه
ومنه ودار الآخر دار اخرى من هذا القبيل ولا شك ان هذا الاختلاف
اختلاف حقيقي مانع من الارث وقد يكون شخصا من شأن احدهما ان

ان يكون في دار الحرب كالمتسا من ومن شأن الآخر ان يكون
في دار الاسلام كالذقي وهما يكونان معاني دار واحدة فالاختلاف
بينهما اختلاف حكم وهذا ايضا مانع من الارث ولا شك ان من شأن
منع الاختلاف الحكمي ايضا الاختلاف الحقيقي حتى لو لم يعبه مانعة
الاختلاف الحقيقي لم يكن الاختلاف الحكمي ايضا مانعا غاية عاني
الباب ان مادة يوجد الاختلاف الحقيقي الذي هو المانع الاصل
يوجد الاختلاف الحكمي فهذا الاعتبار قال المصنف اختلاف اها حقيقة
الذي هو الاصل والمنشأ في المانعة وان لم يتفك عن الاختلاف
الحكمي وان لم يوجد الاختلاف حقيقة فالاختلاف الحكمي مانع ايضا
قوله ويحتاج الي ان يجاب آه او وجه الجواب بان معناه ان
المراد من اختلاف الدارين حقيقة دار الاسلام ودار الكفر فان
هذا الاختلاف اختلاف حقيقة والاختلاف بين دار الكفر وبين
قبيل هذا الاختلاف الذي هو الحقيقي بل حكم حكم هذا الاختلاف
في كونه مانعا من الارث والمراد من قوله الكفر مله واحدة في متعابله
الاسلام كما ان الاسلام مله واحدة لا يرده عليه ما اوردوه ^{الشاح}

لا يقتضي آه بعد ما جعل الاختلاف حقيقة باختلاف دار السلام
 ودار الكفر مطلقا لا يكون اختلاف ديار الكفر واختلاف دار السلام
 المعنى فوجب بدخول الحكم ولا مشاحة فيه **قوله** وان كان الاوسيلة
 آه لو قال المتناهي لا يختص اتحاد دارهما بكونهما في دار السلام
 مع انه يحتمل ان يكونا في دار السلام ومن غير ما من بلاد الحرب سواء
 كان بلدة احدهما او غيرهما ايضا قلنا جل جواز هذه الاحتمالات ترك
 الاولى **قوله** اشارة الى انه يمكن جعله مثالا آه بعد ما عطف على المتناهي
 الذي هو مثال للاختلاف الحكمي بتعيين جعله مثالا للبيئة ولا يصح عطفه
 على المثال السابق على قوله او حكما تكليف يكون جعله مثالا للاختلافين
 وكأنه رحمه الله تعالى اراد ان يصلح في هذه ان يكون مثالا للاختلافين
 وان لم يصلح في تلك العبارة لان جعله مثالا لهما بل هو مثال للمثنى البيئة
 ويكتفي في ترك الاولى بمراد الاشارة الى المصلاحيات الاولى ولا يلزم
 الاشارة الى المصلاحيات لثانية الاختلافين اكتفى بذكر الاصلين
 المستلزم كل منهما لاختلاف وان كان على تقدير الاختلاف الحكمي يحتمل
 ان لا يكونا في دارهما بل في واحد من دارهما او غير دارهما ايضا كما

كما ذكرنا **قوله** لا تقطع العصمة فيما بينهم لو حمل الامر على التوقيف
 يكون قيدا اخر معتبرا في سلب خلاف الدار لاعتناء الاختلاف بالمنفعة
 والمكسب لا حاجة الى التغير والتبديل فيقول من قال والدأ
 انما تختلف بالتقطع العصمة فيما بينهما لاختلاف المنفعة والمكسب
 والاخذ عن التبديل بان التعليل بعلة خاصة يوجد للعلو
 بدونها فتبين خلاف التعليل بعلة عامة يوجد بدون العلو فافهم
 هذا الكلام **قوله** وانقطعت العصمة آه سور هذا الكلام حيث
 قال رحمه الله وانقطعت ويدل على ما ذكرنا من ان اللام في
 الانقطاع ليس للتعليل **قوله** وليس خلافا لدارين بما في آه هذا
 هو المواقف للذهب الشافعي كما هو المذكور في الكتب الفقهاء
 على مذهبه ومن تغل خلافا ذلك معترضا على الشافعي حدير
 بان يقال في حقه الخطي والله اعلم **قوله** ولم يتعصر الشيخ بهن آه
 كونه مانعا عن الارش بمعنى لا ينافي حصر المانع يمنع آخر في الاربع
 كما ذكرنا قبل وكأنه اخذ عن انه لم يجعل خلافا في الموانع وارتكب
 حصر الموانع في الاربع في هذا البحث واخرجه عنها غاية ما في الباب

انه لم يتعرض لوجه صحة الحكم في الاربعة وكيف التوفيق بينه
 بين جعل جعل هذا ايضا من موانع الارث واما الارث فمقدّمات
 ليس راجعاً عن الموانع المذكورة في الكتاب فلا حاجة الى جعل الموانع
 تحتها وفي بعض الشرح **قوله** **باب** **في بيان**
والتحقيق لما ذكر قبل هذا انه يبدأ في التسمية باسمي الغرضين
 الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله تعالى اراد ان يبين تلك الغرضين
 والغرض والغرضين معنى واحد فقال الغرض المقدرة وكأنه
 قصد المعنى العمدي اي الغرض المقدرة المعهودة سابقاً
 التقدير وان كان ما ذكره في لفظ الغرض لكن اعاد لفظ المقدرة
 قصد الى تعلق في كتاب الله تعالى بتم وصف السهام بالمعينة
 الى ان الماد بالغرض ليس مطلق السهام وهذا المجموع بيان معنى الغرض
 ثم اورد لفظ المذكور واثارة الى معنى المقدرة التي هي بمعنى المبينة
 فان التقدير قد جاء بمعنى التبيين وبمعنى التبيين بالمعينة بالمذكورة
 ولا يخفى ان تفسير كلام المصنفين الغرضين اما مقدرة كسهم السهام
 الغرض او غير مقدرة كسهم العصيات وذوي الارحام والمقدرة

والمقدرة اما مقدرة في كتاب الله تعالى وهي الغرض الستة المذكورة
 او مقدرة بالاجماع كالسهم التسع واللاخر اذ عن هذا النوع من
 الغرضين المقدرة قال الغرضين المقدرة آه فان تفسير كلام المصنفين بهذا
 المعنى مما لا يخفى بعده على العارف لسوق كلام المصنفين سابقاً
 بحيث لا يحتاج الى بيان واليه الموفق **قوله** في باب الميراث ذكر هذا
 القيد لان معنى الغرضين السهام مع هذا القيد فهو بيان للواقع لا
 للاخر اذ عن سائر السهام المعينة في كتاب الله تعالى فانها ليست بباب
 الميراث فان هذا مما لا حاجة اليه وبعد ما جعل اللام في الغرضين المقدرة
 للعهد ليكون ان الغرضين المذكورة في كتاب الله تعالى المعهودة سابقاً
 لا يتوهم اختصار مطلقاً الغرضين في الستة كيف وقد اضاف الى ان
 هناك لفظاً او ستة رسوله والاجماع **قوله** النصف وهو فرض خمس
 مع عدم الولد وولد الابن وبنات الصلب المفردة وبنات الابن المنفردة
 والاخت من الابوين او من الابن المنفردة ومن وابتداء بالنصف
 لانه فرض يخرج من اول عدد ثم ذكر بعده من توهم ونصف ونصف
 ولم يورد بطريق التضعيف بان يقول الثمن وضعفه وضعفه وضعفه

لان خرج الثمن اخرج الخراج فلاننا سبقت به في الذكر لانه وليس الا سبقت
واحد ملاما تمام بالبحث عنه ليس مثل ساير القروض والزوج فرض اثنين
النزوح مع الولد او ولد الابن **قوله** الثلثان ابتداء من النوع الثاني
القروض بالثلث لانه يريد ان يرتب خمسة عليه طريق التصفية على
طريقة ما ذكر في النوع الاول والآن مستحقة اكثر من سبقت الثلث فينزل ثلثه
عليه مخزبه سابعاً على مخرج السدس فلان الاولي تغديه عليه ايضا وهو فرض اربعة
بنت الصلب فصاعد او بنت الابن فصاعد او الاخوات من الابوين او
من الاب فصاعداً والثلث فرض ثلثة للام اذا لم يكن للبيت ولد اولاد
ابن ولا اثنان من الاخوة والاخوات ولا اثنين فصاعداً من اولاد الام
وقد يفرض للجد مع الاخوة والاخوان والسدس فرض سبعة الاب اذا كان
للبيت ولد او ولد ابن والجد كذلك الام اذا كان للبيت ولد او ولد ابن
او اثنان من الاخوة والاخوات والجد وبنت الابن ابنت الصلب **قوله**
والاخذ من الاب مع الاخت من الاثنين الواحدة والواحدة اولاد
الام **قوله** سواء علم آه لما ذكر ان القروض المذكورة في مواضع من
كتاب الله تعالى صار محل ان يظن ان سبقت اصحاب السهام المذكورة في

وعلم بنص الكتاب قد دفع هذا بقوله سواء علم آه وقد ذكر قبل هذا التفصيل
ما لبيان ما به ثبت وارثة الورثة **قوله** قدم الاب على الجد تقدم الاب على
الجد في القرابة والارث واضح وتقديمه عليه في الذكر معلوم سبقت
الي بيان وكذا تقدم الجد على الام تقدم الام على الزوج **قوله**
الي بيان وجه وهو ما ذكره رحمه الله تعالى **قوله** لاننا اصل الولاد لا يقال
لا يحسن هذا التعليل لان البنت لا يلزم ان يكون بنتها ولان موجب
ان يقدم الزوج في الذكر لاننا نقول بكونها اصل الولاد ومن
شأنها ان تتولد منها البنت يكفي في تقدمها على البنت لا يلزم
ان يكون البنت بنتها وكون الدليل المذكور موجبا لتقديم الزوجة
على البنت لمع وجب التقديم الزوج على الاب كما لا يخفى **قوله** لا يقال تقدم
الاب آه لا يخفى ان تقدم الاب مع رعاية المناسبة بينه وبين الام يقتضيه
تقديم الام ايضا وعدم جريان وجه تقدم الاب في الام لا بوجوب ترك
تملك المناسبة ما لم يكن مع غيرها فلا يكون ايراد هذا الاعتراض غير موجب
كما ذكر في بعض الشروح بل يكون له وجه وبيان المنافع عن تقدم الام
بتدفع الاعتراض بل نقول راعي المناسبة بين الاب والام حيث قدم

الاب على الجب واللام على الجدة غايته انه لم يقدم اللام على الاخوات لما ذكره
قوله معرفة نصيب الاخوات من وجه آه كان مراده ان الاخوات اذا كانت
 فوق واحدة فان كانت من غير اللام يأخذن الثلثين وليس للام السدس
 وان كانت لام يأخذن الثلث وليس للام ايضا الا السدس ان كانت
 واحدة من اللام وواحدة من اللام يأخذن ايضا الثلثين فينقص من
 اللام السدس وان لم يكن فوق واحدة يأخذ اللام الثلث ولو اجتمعت
 مع الاب ايضا اللام عن السدس وبما قد ذكره السدس الاب في معرفة
 نصيب اللام على معرفة نصيب الاخوات بالوجه الذي ذكرناه على تقدير كون
 الاخوات نحوبة فيستوقف على معرفة نصيبهم على تقدير عدم الحجب وذلك بان يعرف
 ان نصيبهن على تقدير الارث اما الثلث او الثلثان وذلك على تقدير
 وهذا معنى قوله من وجه آه **قوله** فسر بما لا بد حل في نسبتها آه
 لا يقال الجدة الصحيحة اذا دخل في نسبتها جد فاسد من جهة اخرى كما ام
 اب ام اب اللام يخرج عن هذا التعريف فالاولى ان يقال هي التي يجب
 ان يدخل في نسبتها جد فاسد لا نأقول مثل هذه الجدة لها جهتان
 جهة الفاسد وجهة الصحيحة في جهة انما صحيحة لا بد حل في نسبتها جد فاسد

مفسدة فلا تنقض **قوله** اما الاب فله احوال ثلث آه الكلام في بيان
 مستحق الغايبين لكن لما اخرج الكلام الى احوال المستحقين ذكرنا بالمتكسبة
 سائر احوالهم وان كان عصوبة استناد **قوله** الفرض المطلق آه
 او روي الفرض لفظ المطلق وفي التعصيب لفظ المحض اي ان الفرض
 مقدم كانه مقيّد والتعصيب ليس بهذه المثابة والفرض ليس بمعنى السدس
 المقدر فان السدس ليس حل الاب بل حاله الاخذ بالفرض فيكون
 الفرض بمعنى المقدر اي الاخذ بالفرض كما ان التعصيب معناه الاخذ
 بالعصوبة **قوله** وذلك مع الابن آه المثار اليه بذلك الاخذ بالفرض لا
 المفروض وفي قسمه الفرض والتعصيب الاخذ بالفرض والعصوبة معا
 وفي الآخر اعني قوله والتعصيب المنجى عند عدم آه وان لم يورث المصطفى
 وذلك تعينا في العبارة لكن الشارح قدرة تطبيق هذا الشرح
 على قرينة قائل راليه في جميع الاحتمالات الاحوال الثلث اعني
 الفرض المطلق والفرض مع التعصيب والتعصيب المنجى وفي من جهة
 كونها مذكورة في الكلام صح الاشارة اليها وبما ذكرنا يظهر فاقول
 من قال ثم لما كان ما استحق في الاولين متعينا وهو السدس في

والثالثة غير معين وهو التعقيب **والا** حصل في المشار اليه ان يكون معينا
ذكر فيها اسم المشارة دون الثالثة ومن لم يتنبه لذلك اذ من عند
نفسه عبارة وذكر فان قوله هذا فاسد من وجوه احدها ما ان استحوذ
في الحالة الثالثة وهي الحالة الغرض والتعقيب ليس معينا بل يعقبه
ما ياء فذه بالغرض معين ويجوز تعيين البعض لا يوجب تعيين الكل ثانيا
ان المشار اليه الاولين ليس بسدس بل المشار اليه حالان اثنان حالة
الاخذ بالغرض فقط وحالة الاخذ بالغرض والتعقيب لثما ان الاشارة
في جميع الاقسام الى معين وهو احد الحالات المذكورة وهي معينة
ان ما تنبيه القائل له ليس موافقا للواقع فكيف تنبيه المشار مع
ولذلك اذ لفظ ذلك لا يحدو في ذلك **قوله** وذلك مع الابنة وابنة
الابن لا يقال اذا اجتمع مع الابن البنات فليس بالابن السادس والتعقيب
ومن هذا القبيل المسئلة المبترية لان المراد بالبنات البنات الواحدة
قال هذا التخصيص بين البطلان والما قبل من ان المراد ان الغرض
مع التعقيب يكون اذا اجتمع الاب مع البنات لان كل اجتماع يكون
له كل اسم فان هذا بين سلطاننا من الاول بل لاننا نقول الاب والابن

مع البنات مطلقا سواء كانت واحدة او اكثر تحصل جهتان فرض
وتعقيب لا يلزم من اجتماع الجهتين ان ياء فذه بالفعل شيئا من جهة
العصوبة ايضا فان معنى العصبة ان ياء فذه المال كله حال الانفراد
وحال الاجتماع ياء فذه ما بقية الغايبين ولو لم يبق من الغايبين شيء
فلا شيء للعصبة ففي صورة اجتماع الاب مع الام والبنات ينصف
الاب بالعصوبة لكن لا يبق زائد عن الغرض حتى ياء فذه ولا يلزم
من ذلك ان لا يكون عصبة فاقبل **قوله** والتعقيب المحض آه فان
اجتمع مع اصحاب الغرض كان له الباقي كما علم من قوله فان لم يكن
له ولد الآتية والا كان له الجميع **قوله** وذلك لقوله آه الا والى الاستدلال
بالاجماع ايضا كما ذكره المحقق في شرحه **قوله** والجد الصحيح هو الذي
لا يدخل آه في بعض الشرح او تعريف الجد الصحيح في هذا المقام وكلام
حيث اورد مثال الجد الصحيح تعقبه بقوله ويسقط الجد بالآه
اي دل على انه مذکور آخر في ذلك المقام وكان اختلاف مقام مقام ياء
التعريف بناء على اختلاف التسميتين والبراه في كلا الموضعين كمرار
وقع خطأ من خطأ التسميتين والله اعلم ووجه كون الجد الذي يدخل

في نسبة ام فاسد ان النسب يعتبر من جهة الاباء فالانتساب من
جهة الامهات لم يعتبر فيكون الجد يثبت بواسطة الام فاسد و
ايضا يعتبر نسبة من حيث كونه منبأ داخل اذا انتسب من جهة
الانثى حصل في نسبة الاصل نوع ضعف وقصور لانه يكون الذكر في
اللانثى في المنثانية والاصلية فيصير هذه النسبة فاسدة **قوله** في
ثبوت تلك الاحوال الثلث على جميع احكام الميراث على التقدير الثاني يكون
قوله الآتي اربع مسائل مستتعة متفصلة لدخول المستثنى في المستغنى منه
على تقدير الاول يكون منقطعاً لعدم دخول المسائل الاربع في الاحوال
الثلث وتقييد الاحكام بالميراث لانه على تقدير عدم التقييد حكم الجد يمتنع
لان حكم الجد ليس كالاب في سائر الاحكام غير المسائل الاربع ايضا و
لا يرد انه يحكم خبر الولاء بالجد كالاب فان الاب يخرج ولده الى مواليه
دون الجد لان هذا من احكام الولاء الذي يكون سبباً في الميراث
لا من احكام الميراث ثم استثناء المسائل من الاحكام لا يوجب
معذرة ان قد يطلق المسئلة على الحكم والحكم على المسئلة من جهة
من المسئلة الحكم وعلى تقدير عدم الاطلاق فيجوز تقدير الكلام في

في المستثنى اي الآتي احكام اربع مسائل **قوله** واذا جعل المسئلة
الثانية وهي ان الميت اذا ترك احد الزوجين والابوين
فان مسئلة ترك الزوج والابوين غير مسئلة ترك الزوج
والابوين وتتم الكلام اليه وعندنا بياننا توجيه القول بالجنس
والاربع ايضا بان الجنس فيما اذا كان الوارث الاب لان حصته
الام يختلف في صورة اجتماع الزوج او الزوجة مع الابوين
والاربع عند اجتماع الجد معهما لانه لا يختلف حصته الام في الصورتين
لانها تاء خذبت الاصل مع الجد لكن لما لم يكن لعدم اختلاف
حصته الام اكثر دخل في عدم في تعدد الصورتين وكان الواقع
التعدد وحكم اربع بان الاول ان يقال الآتي خمس مسائل **قوله**
لان الاب اصل في قرابة الجد يجوز ان يراد منه للجد قرابة وهو يكون
منشأ الاولاد في هذه القرابة الاب اصل لانه منشأ بالذات
والجد منشأ تبعاً فيكون فرعاً ولا يخفى انه اذا وجه الكلام على
لا يرد الاخر اخص المذكور لان قرابة اولاد الام غير قرابة الام
فلا يتصور كون الام اصلاً في تلك القرابة وليعلم ان من الاصل

في القواعد الوسطية في القواعد فلا يرد الاخر **قوله** وقد يدفع
 الدفع باطبيعة تغيب الدليل ولكن توجب الدفع بوجهين احدهما ان ليس
 الدليل جردا لاصالة في القواعد بل يضم الى الاصل في القواعد العنصرية
 التي تترج على عصبية اخرى بزيادة القرب فبعصبية الاب يترج على
 عصبية الجد بزيادة قرب الاب وقد انضمت عصبية الاب الى الاصل
 في القواعد الثاني ان العصبية التي يترج على سائر القواعد بزيادة القرب
 يضم الى الاصل في القواعد في تعليل تقديم الاب وفي الام لا يوجد ذلك
 العصبية فلا يرد الاخر **قوله** ولا يخفى ان الدفع المذكور في كل القواعد
 تغيب الدليل **قوله** وكانت الاخت لام آه اي ذكر من جنس التامس في
 فصل الر جا مع انه خلاف الظاهر بل عذر المذكور وما ذكره احوال
 الاب لا من جهة التوضيح اخذ حال تعصبيه في مقام ذكر الاب الذي
 عدم اصحاب الفروض فليس ينظر لهذا وان لم يبعد الاعتذار عن ذكر
 حال التعصيب هناك وثيان ما بين ذكر التاد في فصل الر حار و ذكر
 حال التعصيب بعض اصحاب الفروض عند ذكره الاستعداد **قوله** وعليه
 قراة آه وغيره من الصيغ ايضا غاية الامر ان بعضهم واو بتعريف

الام وبعضهم بالتكبر ومع وجود القواعد اي حاجة الى الاجتماع
 لكن لا يثبت تلك القواعد بالتواتر فالاحتياط على الاجتماع ويدل
 على ذلك قوله بعد ذكر الاجتماع ويدل عليه حيث جعل الاجتماع دليلا و
 القواعد قرينة ولا يعلم ان سند الاجتماع هو تلك القواعد ولو تحقق ان
 سند الاجتماع هو القواعد كان الاجتماع منقدا على ثبوت القواعد
 فيكون القواعد ثابتة فيبقى في الاستدلال من غير حاجة الاجتماع
 المستند اليه **قوله** للثنتين فصاعدا القول مع فان كانوا اكثر من ذلك
 كما ان مرتبة الاثنين بعد الواحد كذلك مرتبة عدد زاد على الاثنين
 بعد مرتبة الاثنين ولجود هذا يصح ايراد القواعد في قوله فصاعدا
 ويظهر ان لا وجه لاي ايراد وما زاد بدل فصاعدا كيف وحال
 ورأته الاثنين فقط غير حال ورأته ما فوق الاثنين فلا اجتماعا
 فيما زاد الثلث ولا يخفى ان المتبادر من قولنا الاثنين وما زاد
 شركاء في الثلث ان الفريقين مجتمعان في وقت واحد وشركاء
 في الثلث مع ان اجتماعهما غير متصور **قوله** ولا يخفى عليك ان الاجتماع
 آه مراد المص من قوله ذكروهم واثانهم في القصة والاستحقاق سواء

ولا يلزم من هذا الكلام ان لا يستلزم الاستواء في احد ما استواء
 في الآخر فان هذا الكلام يفيد معنى مقصودا وان استلزم الاستواء
 في الاستحقاق للاستواء في القسمة بالنسبة الى اولاد الام دون العكس
 فان الاستواء في الاستحقاق اعم لتحقيق في الواحد والتعدد دون
 الاستواء في القسمة فانه لا يتحقق الا في المتعدد **قوله** اجماعا لقولكم
 قل لآله آه مراده ان منشاء الاجماع مجموع الآيات وقوله دم لا مجرد الآيات
 وقد ذكر في الشرح في وجه دلالة الآية على انتفاء الوالد ايضا
 ووجه ظاهره الفاء لا يليق ذكرها ولا يبعد ان يقال انتفاء الوالد
 يعلم من سياق الآية لا صراحة ولا من قوله لا يمس له ولد بل من تقدير
 انتفاء الولد بقوله كما وله اخت فان سياق هذا الكلام شروبا **لخصار**
 الوارث في الاخت فانه لم يكن المراد اخصار الوارث وقصد احتمال
 وجود وارث آخر لم يكن تخصيص التعرض بوجود الاخت وجه وكان
 هذا من قبيل بان يقال ان السكوت في معرض البيان يفيد المحرم
قوله ولكن ولد الابن داخل في الولد والجدة داخل في الوالد بقوله
 لا يقال الاستدلال على الاول بقوله مع يابني آدم وعلى الثاني بقوله كما

كما اخرج ابو بكر من اجته من منظور لان الكلام في شمول الولد
 والوالد لا في شمول الاب والابن والفرق واضح لانا نقول لا شك
 في صدق الولد والوالد على الابن والابن على الابن ولد والاب والجد
 فيصح اطلاقهما على ما يصح اطلاق الابن والاب عليه والمضاهية في ان
 الواو في الاثنين لفظ الابن والاب لفظ الولد والوالد غير موجه
 كما لا يخفى **قوله** ثم استعبرت لقراءة آه فانه ادات كلاله اي ضعف
 فاطلق عليه نفس الكلاله وكذلك اطلاق الكلاله بعد اطلاقها على التوراة
 او مع قطع النظر عن هذا الاطلاق يطلق على المعنيين الآخرين **الذين**
 هما ذوات التوراة المذكورة من قبيل اطلاق لفظ المصدر على الفاعل
 للمبالغة او بعد جعل المصدر بمعنى الفاعل او بتقديم **قوله**
 واما للزوج آه قدم النصف لانه اول الغرض كما مر ولان اصل
 امير ان للزوج النصف ويقرن به عليه سقوط نصفه بسبب وجوده
 ولو ادعى جاز وجبة امرأته ولم يظهر حقيقة الحال واحتمل كل منهما
 ولم يحكم بزوجية واحدة خصوصية اشرك الجميع في ميراث الزوج كما
 اذا تعدت الزوجات **فصول النساء** اراد فصولا يذكر فيها

احوال النساء واورد بلفظ الجمع اشارة الى بيان حال كل واحد وواحدة
منها من فصل بربطه وجعل العصور عبارة عن احوالهن خلاف
قوله للتزوجات اورد احوال النساء بترتيب ذكرهن في التعليل
لحالة المجرى فلا حاجة هنا الى بيان وجه الترتيب لما اورد كلامه
هو ولا بصيغة الجمع مثل التزوجات ونبات الصلب بنات الابن
وغير باعتبار ان المقصود بيان احكام هو لا الاصل من جهة
ان بعض الاحكام متعلقة بالواحد وبعضها بالمتعدد ولا خصوصية
بوحدهما في الاحكام المذكورة فلا وجه لتبديل لفظ التزوجات بلفظ
للمتزوجات مفردا واتباعا سائر ما على الجمعية كما فعل في بعض الشروح **قوله**
واما نبات الصلب بعد ما شرع في بيان احوال النساء وذكر حال
واحدة منهن وقع في خاطر السامع التردد في احوال سائر النساء
مشرع في بيان تفاصيل كل واحد واحد مقدرة بما ازاله لذلك
التردد ونبات الصلب قد ذكر بالاضافة اذا لم يكن الياء للجمعية
بالصلب قد ورد بعد اذ قال ياء النسبة بطريق الوصفية فيقال
البنات الصلبية **قوله** في حكمها عند ابن عباس في آه واستدل بها بقوله

قوله فان كن ساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما سركن وبان في اول
الآية ما يدل على اثنتين النصف للذكر مثل والنصف للثنتين
وبان النصف متيقن والزيادة مشكوك فيها ولا يثبت الزيادة
لشك وقد ارجع عن هذا الاستدلال بوجوه ضعيفة واستدل
على استحقاقها الثلثين بوجوه ذكرها السابق والاضافة ان
الدليل من الجانبين متعارضة وقوله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين
مستلزم للزام من الجانبين فالاعتماد في هذا البطلان على السنة حيث
اورد ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى البنتين الثلثين **قوله** وعلى قولهم بوجوه
قد ارجع عن استدلاله لقوله فان كن ساء فوق اثنتين بان فيه
تقديرا وتأخرا فان كن ساء اثنتين فما فوقهما ولا يخفى ما فيه
من البعد والتكلف والبعد من هذا ما قبل كلمة فوق زايده كما
في قوله تعالى ضربوا فوق الاغصان فان هذا مع كونه خلافا لفظ
صدرا بالاعين فيلزم على فوق الاغصان لفظ كن وساء بصيغة
الجمع الدالة على عدم زيادة فوق **قوله** الثاني آه هذا الوجه وكذا الثاني
بل الاول ايضا من قبل اساعات الموجبة لانه كان ودار الخ

على ان الاخذ بالاول فلا يصح مدار الحكم الشرعي الذي يعارضه
صريح قوله تعالى فان كنت ادفعون اثنين الآية **قوله** وليس احوال
ست ادا جعل الحلة حالية ويكون حالا عن نبات الابن والعايد
الحال معنى الفعل اعني التشبيه المستفاد من الكاف يكون الكلام شعار
بان لها احوالا ثلثا آخر سوى الثلث الا هي مشتركة بين المشبه و
المشبه به ويكون اجزاء الكلام مرتبطة معتدة للمعنى المراد من غير فارة
ولا يبقى وجه لقوله من قال لا تخفى ان المتكلم سيج ان يقال وليس ثلث
احوال مجتمعة احوالهن **قوله** والدليل على ذلك آية اي الدليل على
ان لبنات الابن السدس بالفرض وحصل الدليل ان الثلثين للبنات
بالفرضية فاذا اخذت الواحدة النصف وبقي سدس من حق
البنات فاخذ بابنت الابن كان السدس لها بالفرضية ويؤيد
عدم تفصيل التذكير الاسفل اباهن ولا تخفى ان هذا يدل على المدعى
المذكور وليس الغرض ببيان دخول الابن في حكم البنات بل المقصود
بيان اخذ بنت الابن مع البنت السدس فهو الحديث حيث
روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للبنت النصف ولبنات الابن السدس

تكملة للثلاثين واشارت الى غير ملزمة ببيان مستند الاحكام
فلا عليه في ترك بيان المستند الاحكام **قوله** ولا يرثن مع الصبي
أم لم يجعل هذه الحالة مع الحالة الآخرة وهي سقوطهن بالابن
حالة واحدة لان هذه السقوط ليس مطلقا بل مقيد بعدم وجود
من بعضهن ولان سبب سقوطهن في هذه الصورة عدم تباشري
من الثلثين فلا يرثن بالفرضية ولهذا يرثن عند وجود من بعضهن
بالصورة وفي الحالة الآخرة سبب السقوط وجود الحاجب من
من الارث بالكلية وكأنه للتبني على هذا القول ذكرنا بلفظ يرثن
كان مراده انهن لا يرثن السدس وفي الآخرة قال ويقطع
قوله فيبعضهن وحق يكون الباقي انه قد جعل قوله والباقي آية جملة
حالية من الفاعل والمفعول في فيبعضهن والواو للحال ثم قيل ومن
قدر الكلام بمكذو وحق يكون الباقي فقد غيرت كيب المص كما لا تخفى
هذا كلامه وعلى تقدير ان يصح جعل الواو للحال ويقصد تقيد التقصير
بالحال المذكورة اي قصور في الكلام من قال وحق يكون آية وكيف
غيرت كيب المص وتزيف كلمات المص بأسرها عن مواضعها لا يوجب

مواخذة ومواخذات راجع من تنبيه كلام المصنفين من غير تنبيه
 لفظ ولا صرف ولا تنبيه عن مكانه **قوله** واجيب عن الاول باستحفاة
 قيل وفيه ان عبارة الحديث هي النبات لا فرض النبات وما في غير
 ضم احد الحقلين الى الآخر انما هو على الثاني دون الاول وحمل الحق على
 الفرض لقيس المطلق بلا قرينة هذا كلامه وفيه ان الثلثين الذين
 سماهم النبات ليس بالالفرضية مجرد ذكر الثلثين بل هي قرينة على ان
 المراد من الحق الفرض كيف وهي النبات قد يتردد على الثلثين اما
 على تقدير الرد فقط ومع عدم الرد ايضا اذا زادت النبات مع
 واحد على اربع كان حقين رايدي على الثلثين فلو لم يقصد من الحق
 الفرض لا ينقص مضمون الحديث بهذه الصورة فيعين ان يكون المراد
 من الحق الفرض الاستقام **قوله** فان ابن الابن لا يعقب
 النبات قيل ان فيه مانعا وهو ان النبات في تلك الصورة اصحاب
 فروض وصاحب الفروض لا يكون عصبة بخلاف ما نحن فيه هذا كلامه
 وفيه نظر لان النبات انما يكون اصحاب فرض اذا لم يجعل بالذكور
 عصبة فلا يبرح تعليل عدم جعلها عصبة كونها اصحاب فرض على ان

على انا نقول ان بنت الابن ايضا فيما نحن فيه صاحب فرض غاية
 الامر انها منعت عن اخذ فرضها باستغناء الثلثين وفرضها مندرج
 في الثلثين فلم يبق شيء باخذها ويمكن توجيه كلام صاحب القيس بان
 مراده ان المانع كون النبات اصحاب الفروض بالفعل ووجه التوجيه
 النظر **قوله** وايضا عصبته الذكر آه هذا الوجه لا مانع عن عصبته الاقرب
 اذا صار عصبته بالا بعد فكيف يكون عصبته منشا وحرمان الاعد
 فان مع حرمان الاعد لا يكون الاقرب عصبته والقيس على الاخت
 وابن الاخت غير صحيح فان الاخت لم تصر عصبته بابن الاخت من لا يكون
 مقدمة عليه بل صارت عصبته مع البنت فالقيس من عارق المقبر عليه
 من وجهين احدهما ان المقبر عليه عصبته مع غيره وما نحن فيه عصبته
 بغيره والثاني ان العصبته مع غيره في المقبر عليه ليس موجبا لحرمان
 ذلك الغير في المقبر كقولكم **قوله** ويستقطن هذا اولى مما
 في بعض النسخ من ويستقطن لان المقصود بالذات هنا بيان
 حال نبات الابن ويسقون يفيد بيان حال اولاد الابن مطلقا
 وهو ليس مقصود في المقام وذكر في بعض النسخ وانه لما كان سقوط

بنات الابن مع الصليتين في حالة التوادر من عن ذكر في درجتين او
اسفل منهن دون حالة الاجتماع معه وسقوطهن مع الابن الصلي
عاما للحياتين على كل منهما حالة على حدة وبما قرنا ظهران ما في بعض
النسخ من عبارة يسقطن بدل سقطون من سقاط العلم اذ لا ينظر
وجه العد المذكور بهذا كلامه وفيه نظر اذ يكفي في وجه العد المذكور الفوق
بين السقوطين يكون احدهما عاما للحياتين والاخر خاصا باحدهما
ولا يحتاج في توجيه العد الى ادراج الذكر ايضا في الوصف بالسقوط
فان حال البنات لا يتفاوت با دراجتهم في السقوط بل يكفي في العد
المذكور كون السقوط حالا للبنات من وجهين اعني حال التوادر
فقط او حال الاجتماع والتوادر وقد بينا ذلك قبل هذا ايضا **قوله**
العليان من الفروع الاولى آية في الفروع الاولى يحتاج الى ذكر مراتب الثلث
من هذا الفروع يستغنى عن ذكر من يجازي وسطه هذا الفروع و
سفلان من الفروعين الاخرين اعني عليا التاني ووسطاه وعليان
الثالث وبعد ذلك ذكر سفل التاني يستغنى عن ذكر وسطه الثالث
فلذا لم يذكر بعد ذكر مراتب الفروع الاولى الاسفل الفروع الثاني وبعد

وبعد ذكر السفل من الفروع الثاني ولم يبق الاسفل الثالث فيكم
قوله قام من دونها بدرجة مقام بنت الابن اي قامت مقامها
في اخذ السكك للثلاثين كما انها قامت مقام الصليتين في اخذ الفروع
ولانها في قيامها في اخذ السكك وجود بنت الابن فلا يبردها قبل
ان القيام مقام بنت الابن انما يفعل اذا كانت مقدمة ومع وجودها
في الواقع كيف يقوم من دونها مقامها **قوله** ولا شئ للسفليات
آه المراد من السفليات ما سوي الثلث المذكورات وثلث منهن
سفليات حقيقة وثلث آخر سفليات بالقبول الى الثلث الاول
وهي الوسطى من الفروع التاني والعليان والوسطى من الفروع ^{الثالث}
قوله الا ان يكون معهن آه لوصف هذا استثناء من قوله ولا شئ
للسفليات يكون المعنى لا شئ للسفليات الا اذا كان مع تلك السفليات
غلام فيعصبون وكان الغلام في درجة سفل الفروع الثالث او
في درجة سفل الفروع الثاني او الفروع الاولى فانه على التقديرين لا يضر
لا يعصب الا من خذائه وعلى المتقديسين الاخرين يعصب من خذائه
ومن قوله ايضا ولم يصر على هذا ان يكون قوله معن لم يكن ذاتهم

مستدركا فان ضمير بعضهن اذا كان راجعا الى السفليات لم يكن
 هو ذات سهم لانهن يذكرا في اية مرتبة فرض ولا يمكن
 قوله فلا حاجة الى قوله من لم يكن ذات سهم سواء جعل معية الذكر و
 السفليات المعية في الدرجة كما هو الظاهر او المعية في درجة الوجود كما
 جعل عليه بعض الشراح نعم لو كان ضمير بعضهن راجعا الى مطلق النبات كما اورد
 هذا الشراح لم يكن التقييد عن لم يكن مستدركا لكن بعد كون جمع
 ضمير معهن السفليات جعل مرجع ضمير بعضهن مطلقا النبات خلافا لما
 ثم على هذا التقدير اخذ جعل الاستثناء راجعا الى قوله ولا شيء للنبات
 الاحتمالات متحصرة في اربعة احدها ان يوجد ذكر اضلاوح يكون مسئلة
 من اربعة وتصح من ثمانية لان للبنت الاولى النصف والاخرى الثلث
 ولا شيء لغيرهن فتعذر رد السنة الى الاربعة التي قد انصبحت
 لضرب اثنان وهو عدد رؤوس صاحب السدس لعدم حصتها
 من الاربعة وهي واحد عليهما في الاربعة يبلغ ثمانية ومنها يفتح للبنت
 بالفرض والرد والاخرى اثنان كذلك لكل منهما واحد الاحتمال الثاني
 ان يكون الغلام مع السفلى من الفروع الاولى فيكون اصل المسئلة

انعام

من سنة ويصح من تسعين للعليا النصف وهو ثلثة من سنة ولكل
 من هذا الفروع مع العليا من الفروع الثاني السدس واحد وهو لا يتقسم
 على الاثنين ويبقى اثنان للذكر مع ثلث نبات من غير السفلى من النبات
 وغير السفلى والوسطى من الثالث اخماسا ولا يتقسم عليهم فنفس الخشب
 وهو عدد رؤوس الذكر مع من بعضهن في اثنين وهو عدد رؤوس
 صاحب السدس يبلغ عشرة بغيرها في سنة يبلغ تسعين للعليا الاولى
 ثلثون وللوسطى من الاول والعليا من الثاني عشرة لكل فرع وللذكر مع
 الثلث المذكورة عشرون للذكر ثمانية ولكل من النبات السفلى
 الاول والوسطى من النبات والعليا من الثالث اربعة الاحتمال الثاني
 ان يكون الغلام مع السفلى من الفروع فيكون الثلث بينه وبين
 خمس نبات السباعا بين غير سفلى الفروع الثالث وبقر الاثنين في
 السبعة عدد رؤوس هو لا يبلغ اربعة عشر ثم بغير اربعة عشر في
 اصل المسئلة يبلغ اربعة وثمانين ومنها تصح للعليا اثنان واربعون
 ولكل واحد من صاحب السدس سبعة وللذكر ثمانية ولكل من الخشب
 اربعة يبلغ المجموع ثمانية وعشرين ثلث التركة الاحتمال الرابع ان يكون

الغلام في آخر درجات النبات فيصير نبات يكون عدد درجته
 مع الذكر ثمانية وكان نصيبهم من ستة اصل المسئلة اثنين والنصف
 الرءوس موافقة قدر على رؤسهم الى ربعة وعيد رؤس النبات صبا
 السدس اثنان وقع الكسرة ايضا والاثنان داخلان في الاربع فخرج
 الاكثر وهو ارجح في اصل المسئلة ستة وبعده وعشرين و
 منها تخرج عليك استخراج نصيب كل من الورثة المعلومين كل
 هذه الاحتمالات على تقدير ان يجعل الاستثناء متعلقا بالاشئ من
 السفليات ولو جعل الاستثناء متعلقا بالاول الكلام اعني قوله فتقول
 للعليا آه فربما احتمل ان اخرا ان يظهر لقوله ممن لم يكن ذات فائدة
 ثمانية احد الاحتمالين ان يكون الذكر مع العليا من الفروع الاول فكان
 المال كما ذكره الشارع بينه وبين العليا للذكر مثل خط الاثني و
 لاشئ لغيرهما من السفليات وغيرهن الاحتمال الثاني المحتمل لصوتين
 كما ذكره الشارع ان يكون من وسطى الاول وسيجي تفصيل هذا
 الاحتمال في الشرح **قوله** فان كان الغلام الي على آه لما كان كلام
 الشارع مبني على تعلق الاستثناء لقوله ولا شئ للسفليات ابتداء

ابتداء بالاحتمالات المبني على هذا وقد كرر لفظ فان كان ثم بعد
 الغرض عن جميع هذه الاحتمالات ذكر احتمالين الآخرين للذين
 على التقدير الآخر وصدورهما بقوله وان فرض تنبها على ان كلام المص
 على الوجه المشروح لا ينطبق على مذهب الاحتمالين بل ذكر مذهب
 الاحتمالين بل ذكر مذهب الاحتمالين بطريق الفرض وكذا الحال اذا
 فرض مع العليا في الاحتمالات الاخر المذكورة آتيا متفقوا
 كون الغلام مع سائر النبات الواقعة في درجة من اجتماع الذكر
 معه مثلا في صورة الذكر مع السفلى الفروع الاول يتصور اجتماع الذكر
 مع وسطى الفروع الثاني وعليا الفروع الثالث ويكون بعينه كما في
 صورة اجتماع مع سفلى الفروع الاول وعلى هذا صور سائر
 الاحتمالات ولا شك ان فرض الذكر مع العليا وجه آخر مغاير
 لفرضه مع وسطى الاول فلا يضر في ذكره دفعا لتوهم المغايرة في
 الحكم وليس اداك الشارع ان هذا صورة اخرى مغايرة للاول في الحكم
 فلا وجه للاعتراض عليه **قوله** ولا شئ للسفليات المراد بالسفليات هنا
 المعنى الاضافي وان لم يكن سفليا حقيقة ولما اقال وهي ثمان **قوله**

ذكر المص منها اربعاً منها آة ذكر في بعض الشروح آة المناسبة لهذا الاختصاص
 ان يؤخر الرابعة ايضا الى ان يذكرها مع سادسة الاحوال للاخوات لابل
 فان تعصيب الاخوات مطلقا مع البنات كقوله من هذا كلامه ولا يقال
 ان جميع الاحوال للاخوات الاعباتية مشتركة بين بنات الابوين وبنات
 الاب فلوروي المناسبة بهذا الاعتبار ينبغي ان يوفق الجميع للاختصاص فان
 استحقاق النصف حال الانفراد والتكليف حال التعدد والتعصيب حال
 الاجتماع مع الاخوة ايضا كقوله من في الكثرة اكبر بين الاخوات مطلقا
 فليس المقصود الا توجيه ما فعله المص ولا يلزم من اطراف الوجه المذكور في غير
 فعله المص كذا ورعيه في عدم ارتكاب التاخير في سائر الاحوال ايضا على
 انه يمكن ان يقال ان سائر الاحوال التي لا يتصور بثبوتها للظانين
 عند عدم وجود الاخوات لابل وام ثبتت للاخوات لابل فان
 تعصيب الاخوات لابل مع البنات عند عدم الاخوات لابلين كما ان
 استحقاق النصف والتكليف يكون حال عدم الاعباتية بنات ذكر بكل من
 التفرقة بالانفراد بخلاف حال السقوط فانها لا تختص بحال انفرادهن
 بل تحقق هذا الحال عند انفرادهن واجتماعهن فلهذا استعملها معا

معا وادرج مع الاخوات الاخوة ايضا في هذا الحال وهذا ايضا
 بوجوب التاخير حتى يذكر الجميع مرة واحدة واما تعصيب الاخوات
 لابل بالانح فانه وان لم تختص بحال عدم الاخوات من الابوين بل تختص
 حال وجودهن ايضا لكونها كان ذكر هذه الحالة على وجه لا يتصور ادائها
 الاخوات من الابوين مع الاخوات لابل في اثبات هذه الحال بكتفاء
 قوله الا ان يكون معهن ارج عن قوله ولا بد من مع الاخوات لابل ام
 فلهذا لم يؤخر ذكر هذه الحال ايضا **قوله** ليعلم من حال الاخوات آة اما
 حال البنين من حال الاخوات بطريق الاولوية فلانه اذا كان للبنين
 الثلثان والاولى ان يكون للبنين وهما اقرب وامس رحا الثلثان
 واما علم الاخوات بطريق الاولوية فلان بعد ما علم ان للاختين الثلثان
 ولا كثر من البنين الثلثان فالاولى ان يكون للزوجة الاخوات الثلثان
 ولو عكس لم يمكن ان يعلم حال اكثر من البنين قياسا على اكثر من
 الاختين لكن عدم قياس الاختين على البنين كان محتملا **قوله** ورد
 بانهم اجمعوا آة حاصلة وقوع الاجتماع على تشريك الاخ والاخت
 عدم البنات كما وقع على تشريك بنت البنت وابن الابن من البنت او دونها

وقد وقع الاجماع ايضا على تخصيص العلم بالميراث حال الاجتماع و
 الاتفراد عن البنات فلما كان الحكم المانع والاخت حال الاتفراد
 البنات حكم الابن الابن وبنات الابن لا حكم العم والعمة كان
 المناسب ان يكون حكمها حال الاجماع مع البنات ايضا كذلك
 ولم يتوخى في الرد المذكور للحدث المذكور الذي هو مدار استدلالهم
 ولا يتم الكلام الا بتأويله بان يقال المراد من رجل ذكر مطلق العينة
 في الغالب يكون الا ذكر اجبر به عنه كيف لا ولو اتبع على عموم انتقضى
 مع الابن وبنات الابن مع ابن الابن فانها ميراثان بالاجماع
 مع عدم كونها ذكر **قوله** اي النصف او الثلث تعيين النصف او
 الثلث باعتبار كون الوارث يجب ما يفهم من عبارة الكتاب منحصرا
 في الاخت والبنات او بنات الابن والا فيعلم انه لو كان هناك
 وارث غيرهما يتبع اقل من النصف او الثلث فالواحدة على ان
 بائنا من هذا لا يتبع عن عرف شانه رحمه الله **قوله** ففصل
 انتم اعلم ام الله اه هذا الكلام رد لقول الخصم بابلغ وجه من حيث
 انه في خلاف الحكم الله تعالى لم يكن مطلقا على قوله تعالى

على الخبان قوله مخالف لما قاله وليس خصم في هذه المرتبة في مقام
 تعيين مراد الله تعالى من قوله بل بعد سماع قوله لو صار في مقام
 تعيين مراده تعالى وخالف ابن عباس في تعيين مراد الله تعالى لانه وعلى
 هذا يظهر ضعف قول من قال ان الخلاف في تعيين مراد الله تعالى فلا
 يناسب لاحد المتخالفين ان يقول في رد قول الآخر انت اعلم
 ام الله تعالى **قوله** والجواب بان المراد بالولد الذكر بدليل قوله تعالى
 اه اراد ان قوله تعالى مع ملاحظة ارتباطه بما قبله وخطفه عليه السلام
 على ان المراد من الولد الذكر لا مجرد القول مع قطع النظر عن العطف
 فلا قصوره في التفسير كما ظن **قوله** اي ابن بالانفاق المراد الا
 في ان مراد الولد المانع للزوج من الارث مطلقا لابن لا الانفاق
 في ان الولد في الابنة بمعنى الابن البتة كيف وقد جوز ان يكون
 الولد اعم من الذكر والانثى ويكمل قوله بانه ميراث جميع المال كما انه
 يجوز على تقدير القول بآثار الاخت مع البنات ان يكتفى بالولد
 في قوله ليس له على الاعم من الذكر والانثى ويجعل عدم الولد شرطاً
 لآثار النصف لا لطلاق الارث والظاهر هذا وهذا الجواب الصحيح

بشرطه

بسوق الكلام **قوله** وقد ايد ذلك بالنسبة أفجوز ان يكون المثلث اليه
 بذلك كون الاخوات محصية مع البنات ويكون المفعول ايد محصية من
 بالحديث المذكور اي بالسنة الفعلية المروية شيئا ذكر ويجوز ان المثلث
 كون المراد بالولد الذكر والاول اولى لان ارث الاخت مع البنت
 بالعصوبة لا يستلزم ان يحمل الولد في الآية على الذكر لجواز ان يكون
 الولد عاما ويكون الشرط شرط الارث النصف بالنسبة كما ذكرنا
 لكن التاميد بمقتضى الحمل على شرط الارث مطلقا **قوله** تكلم للثلاثين
 الاخوات الاخائية كالبنات الفعلية والعلانية كبنات الابن فكما ان
 بعد اخذ البنت الواحدة النصف يعطى بنت الابن **قوله** تكلم للثلاثين
 كذلك يعطى الاخت الابن بعد اخذ الاخت لابوين النصف **قوله** تكلم
 للثلاثين وبعد اخذ البنين والاخوات الثلاثين لا يتبع لبنات الابن
 وللأخوات من الابن **قوله** ميراث الاخوة والاخوات لاب
 اجري مجرى آه الا ان بنات الابن يعصبن بمن ليسن درجاتهن والاخت
 لا يعصبن بابن الاخ لان جهة القرابة في الاول متحدة وهي النبوة ومنها
 تختلف فان بنوة الاخ غير الاخوة **قوله** ولكن مثل ذلك قد مر الى قوله

الى قوله فاكفى منك آه يمكن ان يقال انما لم يكف منا لاضمال جعل الا
 ان يكون من تمة ولا يرثن ويكون المفعول حالا واحدة ويكون قوله ومن
 حالة خامسة وبنون الايمان آه حالة سادسة ويسقط بنوا لعل
 حالة سابعة مع ان مراد المص لم يكن كذلك واذا صرح بقوله السادسة
 مع ان مراد المص كذلك لا ينبغي توسيم هذا الاحتمال اذ يكون وسقط
 من تمة الى الاربعة ويكون قوله الا ان يكون حالة خامسة لان
 تمة الى حالة الاربعة وفيما مضى الشبهة اذ ليس توهم اضمال غير مقصود
 مع التصرح بكون الاحوال الستة **قوله** ويوجد في بعض النسخ وبالآ
 آه وكان في نسخة لم يوجد هذا المراد من الاخ لاب وزم الاخ او من
 يقوم مقامهم في العصوبة والتوب وهي الاخت المذكورة والاكتفاء
 وبالاخ من قبيل الاكتفاء بالذكر في حديث فلان اولي رجل ذكر والله اعلم
قوله وللايم فاحوال ثلث السدس آه قدم هذه الحالة مع ان الثلث
 من حالاتها لان هذه الحالة مذكورة في الترتيب اولها لان حالة الثلث
 يرتبط بها بعض الاحكام بالمكانة مثل الحالة الثالثة وما يتعلق بها
 من الفرق بين الاب والجد في الحالة الثالثة فلو قدم الحالة الثانية

على الأول لتقدمت عليها الحال الثالثة مع ما ترتبط بتعابها فيعلم
الانتشار للتباينين ذكر الاحوال بخلاف ما اذا قدم الى الاول
فانه لا يتبادر ذكر ساير الاحوال عن ذكر ما فلا يلزم الانتشار **قوله**
واما لان لفظ الولد آه يتناول تولد الابن قدم غير مرة ولا حاجة
الى بيان عذر وليس صرف عن معناه الاصل في خلاف الظاهر والعجب
قال منا واما تناول لفظ الولد ولد الابن فليس بطريق الحقيقة
وليس صرف عنها دليل سوى الاجماع فرجع اليه مع انه قال في احوال
الاب في جواب من قال اسم الولد حقيقة لولد الصديق المراد منا
من تنوع عنه بالاجماع وهو مجموع يتناول المعنى الحقيقي والمجازي
ثم قال بعد هذا الكلام ويجوز ان يقال تعميم حكم لولد الابن بالاجما
ع هذا التعايل قد وافق ان رجع اليه في ذلك المقام ومما نقول
خلاف ما قاله **قوله** من اتي جهة كانا المتبادر من الجهة جهة الاب
والام ويشتمل كونها من جهة الاب ومن جهة الام او من جهتهما
من جهة والاخر من جهة اخرى وظاهر العبارة وان كان موها
مخروج صورة اختلاف جهتهما لكن يعلم من السياق ان المراد تعميم

تعميم الجهة بالنسبة الى كل واحد لا بالنسبة الى الجميع فلا يخرج صورة
من الصور عن هذا الكلام ولا حاجة الى حمل الجهة على معنى الوجه
اي من اتي وجهه كان فان جعل الجهة مناسبتا بمعنى الوجه خلاف الظاهر وهو
المحملة احد وعشرون لانه ايمان يكون الاثنان اخوين واختيل
تختلفين وعلى الاول الاحتمالات ستة كلاهما ابوين كلاهما من
الاب كلاهما من الام احد من الابوين والاخر من الاب والآخر من
الام **قوله** من اتي جهة ^{من الام} وعلى التقديم كونها اختيل ايضا ^{من الام} **قوله**
ستة كذلك وعلى التقديم كونها تختلف الاحتمالات تسعة **قوله**
الابوين مع الاخت من الجهات ثلثة احتمالات الاخر من الاب
مع الاخت من الجهات الاخر من الام مع الاخت كذلك فيكون
تسعة وعلى الاولين اثنا عشر يكون الجميع اصداء وعشرين
قوله ولفظ الاخوة يتناول الكل الاخوة الصرفة والاخوة ^{مع الاخوات}
الصرفة بطريق التغليب وكفى في شموله للاخوات الصرفة بطريق
التغليب خول الاخوة في المفهوم من لفظ الاخوة ولا يلزم في صحة التغليب
ان يكون الذكر مجتمعا مع الاناث في التحقيق حتى لا يكون صادقا على

الاخوات الصرفة **قوله** وايضا معنى الجمع المطلق الى اخره ان
معنى الجمع المطلق مشترك وصيغة الجمع وان كان معناه ما فوق ^{شئ} الا
لكن في هذا المقام يدل على الجمع المطلق المشترك للمناسبة فلفظ الـ
الذي هو صيغة جمع يدل على الجمع المطلق وتثبت شعري كيف يكون بينه
هذا الكلام على عدم الفرق بين لفظ الجمع وصيغة الجمع مع كون
الفرق واضحاً **قوله** لانهم انما يجوبوا عنه لبااء فذوه فان خبر الوارث
لا يجب لا يخفى ان تقرير الدليل بهذا الوجه تام ولا يحتاج الى ان يقيم
اليه مقدمة اخرى وهي ان يقال لما تجبوا الام مع وجود الاب
عرفنا انهم ورثة مع الاب لا يرثون شيئا من نصيبه لانهم يدلون به
فلم يبق لهم من الميراث الا مقدار ما نقصوا من نصيب الام فان هذه
المقدمة مع وجود قوله لانهم انما يجوبوا عنه لبااء فذوه غير محتاج اليها
نعم لو لم يورد هذا القول كما في التفسير الذي اورد من ضم غير المقدمة
لاهم الدليل فلا يرد على الشرح ما كتبه بهذا المقرر في طائفة كتابه لا بد
من هذه المقدمة في تمام الاستدلال ومن تركها فقد اضل اذ بدونها
لا يتم التوجيه كما لا يخفى **قوله** وحار الحديث دليلاً آه اي صار الحديث

الحديث دليلاً فبحر احتمال ان يكون الوصية مقيدة باجازة
الورثة لا يبطل الدليل فانما يحكم بالظواهر وان لم يوارث اذ علمنا ان
او صوله الميراث فيما يدعى انه وارث فعليه ان يثبت ان منشاء
وصية الوصية تنفيذ الورثة لا عدم كونه وارثاً فيما لم يثبت
بعد الحكم بصحة الوصية لا بد ان يحكم بعدم كونه وارثاً **قوله** وهذا حكم
غير معقول المعنى آه اي هذا حكم لم يثبت للمعنى المعقول المذكور بل
يثبت بالنص والدليل على انه لم يثبت للمعنى المعقول انتم تجزون آه
فلما يكون فرق بين الاخوة **قوله** هذا اذا لم يكن مع الابوين آه
لما لم يكن عدم المذكورين او لا كافياً في استحقاق الام الثلث
بل لا بد من عدم احد الزوجين ايضاً وكان عبارة المصنفين
بخلاف ذلك استدرك الشرح بقوله هذا اذا لم يكن مع الابوين
آه ولا جمل هذا غير بعض الشرح حين العبارة وترتيب الاحوال
واخر حال احوال الام الثلث عن حال ثلث الكل عند عدم
هو ولا المذكورين اللذين اندرج في التزوج والنزوجة ويتردد
عليه انه يوجبهم هذا الكلام آه لان الام الثلث لا يكون الا عند عدم

هو لا مع ان الثلث يكون لها مع احد الزوجين اذا لم يكن
 بخلاف ما اذا قدم الثلث على ثلث ما يبق وقيل ثلث الكل عند عدم
 هو لا فانه لا يوم خلاف الواقع اذا الواقع ان ليس لها الثلث الا عند
 عدم هو لا لا عند وجودهم ثم قال هذا المقروء من قدم مسألة الثلث
 على مسألة ثلث ما يبق ايجبه عليه ان المذكورين اللذين اشبهت
 اليهم معدومة اذا كان مع الابوين احد الزوجين فقط مع ان الام
 لاتاء فذلك الكل بل ثلث الباقي من احدهما ومن رام الاستسلام
 وقال هذا اذا لم يكن مع الابوين احد الزوجين اما اذا كان
 معهما احدهما فلها ثلث ما يبق آه فقد عجزت عن تركيب عدل عن شيئا
 على الحاشية ولا بد من عليك ان ما ذكره كثر به للمقام لا يعجز
 للكلام كيف وفيه تبديل للواو بالياء وتغيير شرط هذا كلامه ولا
 يخفى ان بعد ما ذكره عقيب قوله وثلث الكل عند عدم هو لا المذكورين
 قوله وثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين كيف تجبه عليه ما ذكره
 ثم كتبت شعري كيف عجزت من رام الاصل في التركيب عدل عن شيئا
 وما كتبت على الحاشية من تبديل الواو بالياء غير واقع فان الواو والياء

الذي اورد قبل اما اذا كان من كلام المص وتام قوله فلها قبل
 ثلث ما يبق من كلام الشارع وكلام المص وثلث ما يبق وكان
 عن المورد ان لها من كلام المص واتصل به الفاء في كلام
 الشارع وكان في كلام المص قبلها الواو وقد عرفت انه ليس كذلك
قوله اذ لكل من الجعلين وجه قد ذكرنا قبل ان الوجه يكون
 نصيب لا تتم مع الاب مختلفا في الصورتين فناسب جعلها مثلين
 بخلاف حال الاجتماع مع ابي فان نصيبها في الصورتين واحد
 او زوجة وابوين ذكر في بعض الشروح ان هذه المسئلة تنجح من
 اثني عشرة للامانة الربيع وللأم ثلث ما يبق وهو الربيع والباقي
 للاب هذا كلامه والتقسيم المذكور صحيح لكن تصح المسئلة من
 اربعة ولا حاجة الى اعتبار ما اورد قائل **قوله** فان قبل تخليها
 ان الموارثة لها فقط فان قبل سائر الحمل على ان الموارثة
 لها فقط لا يتم الجواب لانه ان افاد ان ليس لها الثلث على تقدير
 كون الموارثة لغيرها ايضا مثل الزوج والزوجة لم يحصل
 المقص من الآية وهو ان للام ثلث الاصل لانه ما يبق بعد ضمها

وذلك لان الكلام بنى على عدم كون ورثة ابواه مفيداً لهذا
المعنى وان لم يفد كان التقييد بالقول المذكور مع حمله على هذا المعنى
خالياً من الغاية بل يلزم من التقييد المذكور ان لو كان مكان
الاب الجد لم يكن للام الثلث فضلاً عن الزوج او الزوجة قلنا
يمكن ان يقال ان المقصود من قوله وورثة ابواه الاحتراز عن
الاحتمال المقابل اخيه قوله فان كان له اخوة فلامته السدس قلنا
احتراز عن وراثته الاخوة مع الام فان للام معهم سدس مقابل
وراثته ابوين وراثته الام مع الاخوة لكن لا كان جعل وراثته
الابوين في مقابلته ارث الاخوة موافقاً لان جيب الاخوة الام عن
الثلث الى السدس مخصوص بحال ارثهم صريح بعد ذلك بان مجرد
وجود الاخوة يكفي في كون نصيب السدس فلا يلزم من التقييد
ان لا يكون لها الثلث على تقدير وجود وارث آخر **قوله** قلنا
ليس في العبارة ظاهر الكلام بشعربان حمله على ان الوراثة لاهل
فقط يدفع فلو عن الغاية مع كون المراد ان لها الثلث مطلقاً
وان كان هناك وارث آخر معها وهذا غير ظاهري لا بد من

من ارتكاب كونه خالياً من الغاية على هذا التفسير ايضا و
مفيد لعدم استحقاق الثلث الكل على تقدير الزوج او الزوجة
والا فخلص الابن الذي ذكرناه وهو غير مستفاد من كلام الشارع
ولم يحل القيد على قاعدة هذا المعنى ولا يظهر وجه اندفاع الاشكال
ثم بعض الشارحين قال عني ان قوله فلم يلزم ان يكون قوله وورثة
ابواه خالياً عن الغاية متطور فيه لان فيه غاية جلية وهي موثوقون
الاب عصبة هذا كلامه وليت شعري اي خصوصية قوله وورثة ابواه
لعصبة الاب ليكون والا عليها ولو كان هناك دلالة على العصبة
ففيهم العصبة من قوله وان لم يكن له ولد قلنا له الثلث مترتباً على قوله
الاول ولا يوجب لكل واحد منهما السدس من غير تعرض بحال الاب
هنا ولا كما لا يخفى على من انصف من نفه **قوله** فتجعل ما بقي من فرض
آه هذا الكلام وكذا قوله بعد هذا كما في حق الابوين الى اخر الكلام
بدلان على ان الام في هذه الاحوال تآخذ بالعصبة مع ان بعضهم قالوا
انها صاحب فرض على كل حال والظاهر **قوله** ما ذكرناه من معنى الآية
وهو ان يكون لها ثلث ما ورثناه سوا ذلك كان جميع المال وبعضه

قوله اذا اعطيت ثلث الباقي مع الزوجة آه واذا اخطيت ثلث
الباقي مع الزوج كان لها سدس الاصل حقيقة لا لفظا **قوله** واذا انا
تاء ويله يقول اكثر الصحابة لا يخفى ان بعد مخالفة ابن عباس لم يجمع القول
باجماع الصحابة فقوله اثارح يقول اكثر الصحابة واقع في مخالفة قول
غيره من اثارح حين في كتب على طائفة بعض الشيوخ بعد قوله في الشرح
باجماع الصحابة موافق لسائر الشيوخ من قوله فقوله الشرح يقول اكثر
الصحابة ليس بذاك **قوله** كما اذا ترك امراة آه وكذا لو ترك الزوجة
الزوج والبنات وابن الابن كان للزوج الربع وللبنات النصف و
لابن الابن الربع مثل المسئلة التي ذكرها اثارح ومناسبة البنات
وابن الابن مع الام والجد اكثر من مناسبة الاخ من الابوين
والاخ من الاب معهما لانها فرعان كما ان الام والجد اصلان بخلاف
الاخوين فانها على طائفة النسب اذ كن ثابتات آه ليس قوله ثابتا
احترار عن المحجوبات ايضا كما ان احترار عن العاصيات اذ لا
دلالة لثابتات على معنى غير المحجوب كيف ولو كان احترار عن المحجوبين
كان مغنيا عن قيد المتحيزات لان احترار عن البعدي الى كبحها

والقولي لا يقال في لا بد من قيد غير محجوبت اذ لو كانت محجوبت
باجد كالاتم او الاب لم ياء فذن السدس لاننا نقول المصنف هنا
في صدد بيان ما يشترط في ارث الجدة منع قطع النظر عن طريان
المحجوبان بعد ما حقق كونها وارثة جامعة بشرايط الارث بين
انها محجوبة بذاك وهذا كما في سائر الوارث وكيف يحتاج الى ذكر
قيد عدم المحجوب هنا مع انه يذكر عقيب هذا ويستقطن بالآتم آه فان
قبل يلزم على هذا ان لا يذكر قيد المتحيزات ايضا لانه يذكر بعد هذا
والقولي كجواب البعدي قلنا نعم بيان حجب الغنى له البعدي يعني عن ذكر
قيد المتحيزات ولكن لما عظم من الجواب وقال واحدة كانت
او اكثر اذ اكن ثابتات افاد الكلام ان جميع الجديرات الثابتة
المجمعة بياء فذن السدس وان لم يكن متحيزات مع انه ليس كذلك فلا
يؤمن قيد متحيزات لدفع هذا ثم قوله بعد هذا والقولي كجواب البعدي
تفصيل لما يدل عليه قيد المتحيزات مع ان كلامه هنا كشماع على معنى
لا يفهم من قوله متحيزات ويجعل ان يكون المقصود بالا فادة ذكر
المعنى اعني قوله وارثه كانت القولي او محجوبة **قوله** ثابتات اي

صحيحان من انكلا القيد الذي ذكره في عدا صاحب العرو عن قانه
 لا قيد للجذات بالمتحيزات ناسب ان يذكر القيد الذي يعبر في تو
 غير المتحيزات اعني الثبوت وجعله هنا قيد للتحيز المتكثرة كان هذا
 تقيد آخر متفرع على التقيد السابق الجدة بالصحة معلوم منه
 فلما روي ان ام الام جاءت آه وفي بعض الشروح روي في رواية
 جاءت ام الاب لا بكثرة شهادة محمد بن سلمة فقط بلا شهادة
 صغيرة وروي شهادة محمد بن المغيرة في الرواية الاخرى التي جاءت ام
 الاب الى عمره **قوله** وذهب ابن عباس ذكر في بعض الشروح
 ابن مسعود بن عبد بن عيسى وكتب على الحاشية ان ما ذكرنا على ما هو
 ما في الضوء ووجد في بعض نسخ الضوء ابن عيسى موافقا للكلام السابق
قوله ورد بان الادلاء بالانثى آه ادلاء اولاد الام بالام وان كان
 سببا لاستحقاقهم لكن ليس لاستحقاقهم فريضة الام بل استحقاقهم لوضعتهم
 بالنقص ليس فرضا لهم **قوله** واختاره شريح والحن واين سيرين ذكر
 في بعض الشروح وبه اخذنا كذا في الفاعل وهذا نقل فاسد فان ترتيب
 الفاعل يوافق الاول وهو سقوط الابويات بالاب **قوله** بل استحقاق

الارث باسم الجدة اما الاستحقاق ليس بالاسم ومرارا من قال كل كلمة
 ان الوارد في السنة باسم الجدة فالاستحقاق الثابت بالاسم تابع لذلك
 الاسم ولا دخل للماداء فيه حتى يكون الاب حاضرا بجدة تدل به
 الا يري انه تجتنبات آه لو كان جج بنات الابن بالبنين لا تحاد البنات
 لنزح جج بنات واحدة ايضا لها مع انه ليس كذلك فعلم ان جريان بنات
 الابن ليس بنات جج البنين لها بل بنات سبغاء البنين الثلثين **قوله**
 لبنات الابن شيء فامثال المواقف جج الام ام الاب لا تحاد البنات
 وهو الامومة **قوله** فقد قيل لانه آه وقد تعال الادلاء بالانثى ليس حجة
 للجب وقده لضعف الانثى بخلاف الادلاء بالذكور فانه يوجب الجب وان لم يكن
 متضمنا مع اتحاد السبب في لا بسقط به آه لعدم موجب السقوط
 من الادلاء واتحاد السبب **قوله** هذا اذا كان آه المثل راليه بهذا
 ارث ام الاب مع الجد وان خلت وليس ادبه ارث ام الاب وصدا
 بل المراد ارث صدمان في هذه المرتبة فان كانت ام الاب مترش
 وصدا ولا يرث معها ام ام الاب وان لم يوجد ميرث اقربا كانا
 فلما يتوهم من ذكر ارث ام ام الاب في البعد بوجوب انهما لا يرث

في هذه الدرجة بل مراده ان الوارثة في هذه المرتبة ليست الا واحدة
 هي ام الاب او من علمه ان لم يوجد القوي وفي البعدي بدرجتين يرث
 جدتان احداهما ام ام الاب كما ذكره **قوله** فانه يرث معه ابوين
 ام اب الاب ام ام اب الاب في هذه المرتبة بمنزلة ام الاب في
 المرتبة الاولى فنترث هي وان علت كام ام اب الاب مع عدمها
 وام ام الاب ترث في هذه المرتبة مع جدة اخرى وفي المرتبة الا
 ترث وهذا لا مع جدة اخرى لاننا ان كانت اقرب منها كام الاب
 تجبرها ولا يتصور جدة اخرى في هذه المرتبة لا يكون لها حاجب فان ام
 اب الاب تجبرها اب الاب وهو الجد في الدرجة الاولى **قوله** ام اب
 الاب التي هي زوجة الجد المذكور آه اراد بها زوجة الجد بعيد عن الميت
 بدرجتين اخته اب اب الاب وظان ام اب الاب زوجة اب اب
 الاب وكذا ام ام ام الاب ام زوجة اب الاب لان ام الاب زوجة
 اب الاب فانها تكون ام زوجته وهذا ايضا ظفيلت شرعي باوجه
 قول بعض الشافعيين في هذا المقام موصفا بالشارع بعد القول
 بوراثته جدتين ابوين في البعدي بدرجتين ومن قال في الاولى هي

هي زوجة الجد المذكور وفي الثانية التي هي ام زوجة اب الاب
 فقد اخطأ كما لا يخفى بهذا الكلام فانه قد خفي علينا وجه خطايه
 واما اذا كانت القوي من جهة الاب آه وايضا الاب لا تجب التي
 من قبل الام فبالاول ان لا تجب جدة المسببة وان كانت قريبة
 البعدي من جهة الام **قوله** وقال صن بن زياد آه وبوافق
 هذا مذهب الشافعي رفته فان القوي من جهة الاب لا تجب البعدي
 من جهة الام والاب ايضا لا تجبها وتجب امه فدايفه يكون
 الميراث لام ام الام **قوله** وجه قول الامام يوسف آه حاصل هذا
 الكلام ان للاسم فضلا في الاستحقاق بحيث يتعدد الاستحقاق
 بتعدد **قوله** ولا تعد عند عدم تعدده ولاننا في هذا ان يكون للادلاء
 بوجه من الوجوه ايضا وحلل في الاستحقاق غاية الامر ان تعدد
 الادلاء لا يقتضي تعدد الاستحقاق فاعلم هذا لا يلزم ان يكون الاستحقاق
 بخلاف الاسم كما قبل ولا يلزم ان يكون كلامه هذا مخالفا لما سبق
 من انه لا استحقاق بخلاف الاسم في رد من عبد بن مسعود حيث قال
 وذلك لان بخلاف الاسم لا يوجب الاستحقاق بل لا بد من اعتبار الادلاء

فإن قيل إذا كان توجيه كلامه أن الاسم دخل في الاستحقاق وأن كان
الادلاء أيضا دخل فيلزم أن يكون تعدد الادلاء أيضا الذي هو ج
العلم موجبا لتعدد الاستحقاق قلنا دليل أصل الاستحقاق هو
وقد ذكر في الاسم لجهة غاية الأمر متشا جعل الاسم لجهة سببا
للاستحقاق في السنة هو الادلاء بآتي وجه كان الموجب للحكم بالارشاد
هو اسم لجهة ومتشا جعل هذا الاسم سببا هو الادلاء بآتي وجه كان
سواء كان بوجه او بوجه متعددة فلا يلزم أن يكون تعدد جهة
الادلاء موجبا لتعدد الاستحقاق **قوله** بقسم السدس بينهما اتفاق آه
قوله اتفاقا اما باعتبار فقد عا فوفى الواحد من لفظ الجمع وباعتبار
المقابل مع قوله اربا **قوله** عصبته الرجل في اللفظة قرابته لابيه اذا
استعمل هذا المعنى لا يدخل فيه البنون وقد تقرر ويدخل فيه بنوه أيضا
كما ورد في الصحاح ويجوز أن يكون بهذا المعنى وإن كان لغويا
ماخوذة من عصبته جمع عاصبت خصبته بمعنى اصاط فان المعنى اللغوي
يجوز أن يكون بعضها ماخوذة من بعض والاصاطة المحيطة في معنى
العصبته يجوز أن يكون باعتبار أن العصبته كزج جمع المار وكبيره او

او يحيط ما ابغته القرايف ويجوز أن يكون العصبته المستعملة في القرايف
ماخوذة من التعصيب النظاره فان عصبته الرجل تظهر
وهذا المعنى النسب اما العصبته بنفسه آه ما ذكره سابقا
كان تعريفا للعصبته صادقا على العصبته بنفسه وسائر اقسام
العصبته وهذا بيان لما يقصد في عليه لبيان مفهوم العصبته
فكل ذكر لا يدخل في نسبه آه نفى دخول الانثى في نسبه اعم من
أن يدخل في نسبه احد ولا يكون انثى او لا يدخل احد أصلا
ومن قال نفى دخول الانثى انما يتصور اذا كان المحل قابلا لدخول
الانثى وقابلية المحل انما يعرف بان كان بين الذكر وبين المي
واسطة لانه اذا لم يكن بينه وبين المي واسطة فلا
يتصور هناك دخول الانثى ولا دخول الذكر فكانه جعل
الذكر التنفي الوارد على دخول الانثى راجعا الى القيد وقد
عرفت انه لا يخبر لازم في هذا المقام والآن لم يكن الابن دخلا
في العصبته بنفسه اذ ليس بينه وبين ابنته ذكر **قوله** لا يدخل في
نسبه الى المي لما كان الكلام في الميراث وكيفيته احوال

العصبة من جملة الورثة ذكر الميت في بيان العصبة ولا يلزم
 من ذلك ان يكون الميت معتبراً في اصل مفهوم العصبة ثم
 المراد من النسبة القرابة التي تكون سبباً للارث ويحل
 فيه كل نسبه يكون الى الميت سواء كان من جهة الاب او من جهة
 الام او نسبه اخرى مثل الاخوة او العمومة او غيرها وكون
 النسب للاباء والامهات باعتبار ان يقصد من النسب
 آخر خصوصاً غير ما يقصد من النسب الميراث فان جميع الورثة من
 اولاد الام يخلق عليهم الوارث النسبي وقد عدا اولاد الام
 من اصحاب الغرض النسبي فلو كان النسب للاب لا يصح إطلاق
 النسبة على اقارب الام وهذا ظن من جعل منشا دفع النقص
 بالارث للاب وام ان الاثنى ليست داخله في نسبه الى الميت لان
 النسب للاب وان كانت داخله في قرابته لم يأت به في دفع النقص
 بان العصبة عند الفقهاء الذكر الذي يؤول الى الميت بذكره ليس
 بصواب لا مجرد ما قيل ان هذا هو اقسام العصبة فاطلاق
 العصبة غير صحيح وكذا اتيان المدعى به بكونه بغيره غير

قاله المحقق في كتابه

غير مستقيم لانه قد يكون ذكر او احد ابل لهذا وحزج العصبة الذي
 يؤول الى الميت بغير واسطة كلاب والابن **قوله** كما ولاد الام لما
 كان مراداً بمثل من يخرج بسبب دخول الانثى في نسبه او
 لفظ الاولاد الذي يشمل الذكر والانثى وان كان الانثى خارجاً
 بعيداً ذكر ايضاً **قوله** فانها اذا تعدت كفت آه حاصل الجواب ان
 الاب اذا لم يكن مؤثراً بقرب الام سبباً للعصبة وقرابة الام
 ليست كذلك فيعلم في حال اجتماعهما ان المورث في العصبة نسبه للاب
 فحصل ما ذكر في تفسير العصبة انه لا يؤول في نسبه العصبة الى الميت من حيث
 انه عصبة الانثى فالانثى في صورة النقص وان كانت داخله في نسبه
 لكن ليست داخله في نسبه العصبة من حيث انها عصبة فلا شك في
 بس معنى قوله فانها لا يصلح بانفرادها على انها غير مستقلة بالعلية
 بل المراد انها حال كونها منفردة عن قرابة الاب لم تكن على وكانت
 غير صالحة للعلية فلا يرد ما ذكر في بعض الخواشي حيث قيل وفيه نظر لانه
 لا يلزم من عدم استقلالها لا يكون على اثباتها ان لا يكون لها دخل في العلية
 فلا يصح تفرع قوله في منعها في استحقاق العصبة عليه وبعد الاطلاع على

في كتابه

معنى كلام الشارح بهذا الوجه يستغنى عن التكلفات والتقييدات المركبة
 في سائر الشروح والمطالعة لهذا النقص كما لا يخفى على من يراجع إليها
 العصب **قوله** هم أي بالعصب آه هذا مؤيد لما ذكرنا من أن قوله ما العصب
 بيان لما يصدق عليه العصبية **قوله** الأول جزء الميت آه يجوز جعل قوله
 جزء الميت مع ما يوطئ عليه من الاصناف الأخر بدلاً عن قولنا صنف ويكون
 جعلها خبراً للمبتدأ، أب لمخزوفة على ما ذكره الشارح وكل الوجهين شائع
 في أمثال هذا التركيب المراد لفظ أربعة يخرج هذا الوجه فلا وجه لقوله
 من قال ومن قدر لكل منها مبتدأ فقد أتى بتركيب آخر غير ما ذكره المصنف
 تغير تركيب المصنفين في هذا الكتاب وغيره من السنن المبدعة لهذا القائل
 رحمه الله **قوله** الأقرب فالأقرب آه يجوز أن يعذر تقدم كما فعل الشارح و
 يجوز أن يعذر ترجيح كما اختاره آخرون وسائر التوجيهات من جعل
 مبتدأ، والثاني عطفاً عليه ويزججون خبراً وجعل الأول فاعلاً فعل محذوف
 والثاني مبتدأ، ويزججون خبره تكلفات ونعسفات وأحاجة إليها وكذا
 تقدير ترجيح وجعل ترجحون مفسراً له من قبيل وإن أخذ من المشركون استجارك
 تكلف وتنعف وكيف يكون يزججون مفسراً للرجح من قبيل كون استجارك

مفسراً للاستجارك مع ظهور الفرق بينهما بل الظاهر أن الأقرب خبر مبتدأ
 محذوف وقوله فالأقرب عطفاً عليه تقديره الأول بالقبولية والآخر بها
 الأقرب فالأقرب يكون قوله يزججون بقراب الدرجة كل ما آخر بياناً للمعنى
 الأقربية ووجه الأولوية وقوله ثم يزججون بعد هذا عطفاً على يزججون
 الأول بياناً لوجه آخر من الأولوية ويؤيد هذا التوجيه قوله أعني أولهم
 بالمسيرات فإنه صريح بأن معنى قوله الأقرب فالأقرب هذا المعنى الذي قد فيه
 أولهم ليكون مبتدأ، وجزؤه خبره كما أن في التوجيه المذكور المقدّر مبتدأ
 والأقرب الذي هو وادع موقعه جزؤه خبره **قوله** لا يرى أن الفرع يتبع أصله
 آه أراد من التبعية التبعية في الذكر والاحكام الشرعية الموجبة للظهور
 الاتصال وعدم الانفكاك فإذا كان اتصالاً ظهر كان أقدم ودلالة هذا
 على القوة في جانب الأصل حيث يتبع الفرع ثم فإن الأصل لا يلزم أن
 بياناً ثم تقديم الفرع وما قبل من دلالة قوله تع ولا بويه لكل واحد منهما كسر
 على أن الأب صاحب فرض مع الولد والولد عصبته بيان بطريق الآن وبيان
 اللهم أمروا **قوله** وتقييد باب الأب آه وكذا تفسير جزؤه لقوله
 البنون بعد إخراج البيان بقيد الذكر في قوله كل ذكر آه تخرج بما علم ضمناً

أولهم به

ونذكر في البنون في بيده اخرى وهي عطف ثم يتوهم لئلا يتوهم اختصاص
 للزاد بالبنين لاسيما وتقدم البنين على الاب بعيدا بذكره لئلا يتوهم خلاف
قوله تاء في الاخوة آله ما يستفاد من ظ عبارة المص لا اولوية بالميراث الذي
 يستحق بالعصوبة ومآله في الحقيقة الى الاولوية بالعصوبة وهذا المعنى لا يقتضيه
 سقوط الاخوة بالجدة كحل كما ان التاء في قوله لا يورثه فان تأخر الاب
 عن الابن وابنه وكذا تاء في الجد عنهما لا يستلزم سقوطهما بهما بل لا يستلزم
 الاخوة عصوبة المقدم فان الابن وابن الابن عصوبتهما اقوى من عصوبة
 الاب الجد لانهما لا يابا فذان لا السدس بالفرضية والباقي يابا فذه الان
 وابن الابن بالعصوبة والتأخير انما كذا يجوز ان يكون حال الجد مع الاخوة
 كذلك بان يكون عصوبة الجد اقوى من الاخوة وان لم يكن صاحبها لم فان
 الجد لا يجزى الاولاد المذكور ويجوز الاخوة فيكون عصوبة اقوى قاضيه
 الاخوة من الجد لم لا يجوز ان يكون لهذا المعنى في غير حاجة الى التخصيص فيمكن
 لما كان التاء في اختيار سقوطهم به اظهر حمل التاء في قوله رحمه الله **قوله**
 اعني به اي بالمذكور اذا كان يترجحون المذكور اكان الترتيب الذي هو مقصودا
 في ضمنه ولما كان قوله بالمذكور مؤنثا لان المراد بالمذكور قوة القرابة والتفصيل

بالمذكور لتوجيه تذكير الضمير اليه لقوله وهو الترتيب دفعاً لهذا الوهم
قوله من العصبات اشارة الى تعميم هذا الحكم للعصب لئلا يتوهم خصمه
 ببعض دون بعض وليفقد شمول ذي القرابتين للعصبة **قوله** ذكر اكان
 ذي القرابتين لا يختص التعميم بذي القرابتين بل يجري في ذي قرابة واحدة ايضا
 فان الاخوة من الابوين اولى من الاخوة لاب لكن لما كان المذكور في المثال
 من الاناث الاخوة من الابوين حيث ذكر انما مقتضى اللامع من الاب
 ولم يذكر الاخوة لاب خص في مقام التعميم القرابتين بالذكر وايضا ذو
 القرابة الواحدة من الاناث لما كانت عصبة مع الغير في حال الاجتماع
 مع الاخوة من الابوين لا يوصف بالعصوبة لانها فرع الارث وهي لا يشر
 بعد صيرورة الاخوة من الابوين عصبة مع البنات فلما يوصف بالعصوبة
 فذا القرابة الواحدة من الاناث العصبة لا تبصرا اجتماعا مع ذي القرابتين
 منها فكذا لم يتعرض **قوله** اولى من الاخوة لاب يجوز ان يكون قوله اولى حالا
 والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كافي التشبيه كالاخ وصاحب الحال
 وان كان متعدداً وهو الاخ والاخوة لكن افعال التفصيل لا تشمل في
 المطابقة لمن هو له فذكره مع كون صاحب الحال مثنى وكذا قوله بعد هذا

وابن الاخ لا ياب واما أولى آه فان قوله وابن الاخ عطف على قوله الاخ
والكاف مقدر منها ايضا وما ذكره الشارح قوله فانه وما بها وما به في الموضع
الثلاثة بيان لما حصل المعنى وما قلنا أولى من القول بالاستيناف مع كونه خلاف الظاهر
محتاج الى تقدير ايضا **قوله** يصيرن عصبته باخوتن ليس في هذا الكلام ما يدل على
صيرورتين عصبته في باخوتن بل المراد انهن تصيرن عصبته باخوتن وان جاز
ان يصير بعضهن عصبته بغير اخوتن كبنات الابن فانهن يصيرن عصبته باخوتن
وبابنات عمتهن وبناتي اخوتن وبابنات ابناء عمهن ولا يبعد ان يقال في
اخوتن راجع الى النسوة اللائي احدى من بنات الابن وظن ان المذكورين
يعصبون اخوة بنات الابن فيصدق ان بنات الابن يصيرن عصبته باخوة
بنات الابن ولا يلزم ان يكون بنات الابن الثانية عين بنات الاولى وان
كان النظم المتبادر في بادي الرأي هذا **قوله** ومن لا فرض لها من الاناث
واخر ما عصبته اخوة بنات اخوتن وبعض الخشيش في وجه احوال اخوات عصبته
يقولون ليس جالاً من لا فرض لها ولا من قوله لا يصير عصبته لغير اخواتها
وبعضهم يقولون جاز ان يكون حالاً من لا يصير عصبته ولا يذبحونهم الى صيرورتها
عصبته حال عدم عصبته الاخ في مثل هذا المقام وبعضهم قالوا حال انما العائل

العائل المقدر وتقدره اختلطت باخوتها والى ان اخوات عصبته و
لا يخفى ما فيه ايضا من التعسف **قوله** لا حاجة الى اشارة هذه الكلمات
بل هو من تنمة الصلة عطف على ما قبله والمعنى ان الانثى التي لا فرض لها
اخوات عصبته لا يصير عصبته باخوتها وهذا معنى صحيح لا يخبر عنه من خبرنا
الى التكلف **قوله** والمراد من الجمع ان الاخوات والبنات الجنس لا يلزم
اذ لو كان المراد الجمع لا يلزم صيرورة اخوات واحدة عصبته **والغير**
مع بنت واحدة **قوله** والفروق بين ما بين العصبين آه اي قصد من
تسميته احد بالعصبته بالغير وتسمية الآخر بالعصبته مع الغير اشارة
الى تحقق فرق بينهما فان العصبته بالغير قصد منه انه صار عصبته بالغير
الذي ان الغير مالم يكن عصبته بسببه والعصبته مع الغير يريد منه انه بقائه
الغير من غير ميراثه منه صار عصبته فلذلك الفرق والتبينة عصبته فخصها
بسم بالغير والاخر بسم مع الغير وان صح اطلاق كل من الاسمين على
كل من القسمين لوجود معنى الاسمين في كل منهما في الجملة **قوله** واخر
العصبين مولى القنافة آه فان قيل كيف اخبر العصبين مولى القنافة
مع ان عصبته من اخوته فيكون عصبته آخر العصبين قلنا المراد

من العصبات عصبات الميت واللام بدل من المضاف اليه المعنى ان
اخر عصبات الميت مولى العنافة وعصبته ليس من عصبات الميت على
تقديره ان يعدوا ايضا من عصبات الميت باعتبار ان كل وارث
يصدق عليه تعريف العصبته فهو عصبته يمكن توجيه الكلام بان المراد ان
اخر العصبات مولى العنافة وعصبته مع الا مجرد مولى العنافة وان يلفظ
ثم شبهها على تقدم مولى العنافة على عصبته كما ذكره سابقا **قوله** ولقوله ومن
اعتق عبدا آة قد يروى هذا الحديث بعباراة اخرى وقوله ومن
لمن اعتق عبدا هو اخوك ومولاك فان شكر فوجبه وشكره ان
كفر كفره وخبرك وقيل في توجيه كون الشكر شر للمولى انه اذا شكر
ادى حق النعمة وصار كان المنعم مستوفى فخصا من احسانه فيستحق له
ويغفر منه كون كفره حيرا له وقال بعض الشارحين في حاشية كتابه
مع رضابا شامع ومن شبه عليه هذا المعنى لفظ بعض عبارة
الحديث هذا كلامه وانظر اليها النصف هل يبق شي ان الشارح
العلامة ان يقال في شأنه مثل هذا المقال من التفرقة في عبارة الحديث
بالحذف والاستعاط وعدم فهم ما لا يكاد يخلو على من يستحق الخطا ويعبر

ولعمري ليس للباحث على امثال هذا المقال الا اظهار كلام
الكامل وادعاء التفرقة على هؤلاء الفحول الالبكال والدين اعلم
تحتاجين الاحوال ثم التوجيه المذكور للشريعة منظور فيه اشكر
نعمه المنعم لا يوجب تغليل الثواب والاجر في الآخرة ولا يبعد ان
يقال في توجيهه ان كفرانه يوجب حرما اخر سوى اجر النعمة التي
انعم بها وبالشكر فيكون هذا الاجر فيكون الشكر شر او الكفر ان
فيها من هذا الوجه **قوله** الجواب ما عن الآية آة ليس اده روجه
انا خصص الآية بسبب الزوال بتقديم الرجم على المواخاة بل مراده
ان الآية لما كان سبب زوالها هذا الآية مجمل فيجوز ان يكون التقديم
مخصوصا غاية الامر ان احتمال العموم ايضا فلا يتم الاستدلال
بالآية على تقدير ذوى الارحام **قوله** وما عن الحديث فتوانه ومن
آة حجة تقديم المعنى على ذوى الارحام والتردد ما روى ان بنت
حمزة رضيت الله عنها اعتق عبدا ثم مات العبد وترك بنته ومولاه
فجعل البنت ومن نصف مال البنت والباقي لمولاه فعلم منه تقديمه
على التردد واذا كان مقدما على التردد كان مقدما على ذوى الارحام

بالضم ويؤيد هذا حمل الوارث في قوله دم ولم يرد وارثا على الوارث
الذي يتوفى في المال واحد كان أو اثنين أكثر وهو العصبية فان
إعطاء البنين دم للمولاه النصف مع وجود البنت دليل على ان الوارث
المانع عن عصبته المولى الوارث الجاي من حيث انه وارث وهو العصبية
قوله وإذا كان مولى العتاقة عصبته آه إذا دل الحديث على انه عصبية و
دل على انه عصبية مشروط بعدم وارث آخر يمنع العصبية والبنية على
انه آخر العصبية فلا يرد ما قبل الدلالة في الحديث المذكور على كون مولى
العتاقة آخر العصبية كيف في هذا القائل قد سلم ان الوارث في الحديث
يعني العصبية **قوله** ساسه اساسه عبد لا يكون بينه وبين معتقه
ولاء بل يبيع ولا يبيعه حيث شاء **قوله** ولما ان السبب للاعتاق لقوله دم
المادة من الاعتاق في الحديث في كلام الشارع اختم من الاعتاق
او ما يقوم مقامه كيف لا ويستعمل انما يرجع ان العتق وان لم يكن
اختيارا ما سبب للمولاه وإذا كان الاعتاق من الاعتاق حقيقة و
امرا ضروريا ترتب عليه العتق فلا يتحقق العتق بدون الاعتاق فالقوة
بان سبب المولاه العتق لا الاعتاق غير مقرر والقول بان لادلالة

يضعه

في الحديث الأعلى ان المولاه لمن اعتق لا ان سبب المولاه الاعتاق
غير مسلم كيف وقد يقرر ان ترتب الحكم وهو هنا ثبوت المولاه
على الوصف وهو هنا الاعتاق مشعور بالعلية على ما اوردته على ان
من ان السبب يكون العتق بدون الاعتاق يرد على الحديث
وان لم يدل على ان السبب للاعتاق فان من ترتب العتق على ملكه
بغير الاختيار ثبت له المولاه مع انه لم يعتق فلا يفتح الحكم مطلقا بان
المولاه لمن اعتق وله وجه وقع يظهر باننا مل **قوله** لقوله دم المولاه
لحمه آه هذا دليل على كون مولى العتاقة ثم عصبته وارثين في الجملة
واما كونها عصبته فلا يعلم من هذا بل يعلم من الحديث الآخر ثم ثبت المولاه
بالنسبة لا يقتضي مساواتها من جميع الوجوه بل يكفي في صحة النسبة كون
المولاه موجبا للارث في الجملة وقد علم كيفية التوريث بالمولاه بغير
هذا الحديث فان عدم ارث الاناث بالمولاه مع ارثهم بالنسبة يعلم
من حديث آخر وكذا عدم كون المولاه موجبا للارث من الجاني
بسبب المعنى الذي هو من ان المشاهدة موجودة في الاعلى دون
الاسفل بخلاف النسبة الذي هو من ان الارث فانه يوجد في الجاني

قوله لم يلبس للنساء العتق مستغارة في الحديث بمعنى متقابل
للكتاب والتدبير وفي آخر الحديث استعمال بمعنى يشملها والعتق الذي سبب
للولاة بمعنى يشمل الجميع **قوله** الا ما اعتقا او اعتق من اعتق بعد اثبات
الكتابة والتدبير وجعلها في متابلة الاعتاق لا يحصل اقسام آخر من توط
الكتابة بين العتق والتدبير ومن توسط التدبير بين العتق والكتابة
ولم يذكر هذه الاقسام في الحديث ولم يتوجه الشرح الى ذكرها وبيان
احكامها للعلم بان منشأ الولاة العتق انما مل لهذه الوجوه فذكر
بعض الاقسام يعني عن ذكر اقسام آخر معلوم ان كرامة لها في الحكم **قوله**
او جبر ولا معتقن آه الشرح صحيح هذه العبارة بتقدير ان
يكون عتقا على ما اعتق لفظا وعلى المضاف الى المعذر حقيقة ويكون
المعنى لبس النساء شيئا الا ولاء ما اعتقن والا ان جبر ولا معتقن
والمراد منه ان جبر الولاة الجور مساحية ويجوز توجيه هذه العبارة
توجيهين اخرين احدهما ان يكون جبر معطوفا على اعتقن ويكون
المعنى لبس النساء الكذا وجاهر معتقن وجاهر المعنق الولاة
موضع الزنا وهو لفظ ولا موضع ضمير جبره وثانيهما ان يكون

جبر مصدر معطوفا على ما لا فعلا ومضافا الى ولاء ويكون ولا
مضافا الى معتقن ويكون اضافية مجموع جبر ولاء الى معتقن
من قبل حيث زمانك فان الحب للمخاطب الزمان فمننا ايضا
الجبر وصف المعتق لا الولاة وعلى هذا التوجيه يجوز ان يبقى جبر على
معناه المصدر ومعنى الامر على المساحة كما في توجيه ان ربح
ان يجعل بمعنى المفعول ويكون من اضافة الصفة الى الموصوف ويكون
مال المعنى او ولاء هو جبر معتقن آه **قوله** وان كان في شذوذ
تعلقه في الحاشية الشذوذ ان يروي الحديث الثقة في العالم انه
الناس فان خالف من هو حفظ منه واضبط كان الشاذ موهوبا
والا فعلا ومجموع ما ذكره من توريث الشاذ وتقبلي المردود وغيره
وان كان بتمامه غير منطبق على ما تعلق عن ارباب الحديث لكن يمكن
التكالف في التطبيق بوجه ما وعل وجه التطبيق لمن يرجع
الى كلام الشيخ ابن الصلاح في احوال الحديث حيث تبين معنى الشاذ
قوله عمره المشهور الحديث المشهور ما يكون في القرن الاول احوال
بعد القرن الاول متواترا والمشهور بمنزلة المتواتر لان اصحاب القرن

الاول ثقات فكلما هم كثر في المتواترة وهذا الحديث ليس هذا
القبيل لانه لم يكن احاد اثم صار متواتر بل بسبب اثنتي عشرة من كبار
الصحابه صار كالمشهور **قول** وصورة ولاد تدبر من العرض من هذا
التصوير ان المدير لا يخلق الالبوت مولاه فلا يتصور حصول ولاد تدبر
لها الذي لا يحصل الالبوت المدير حال حريته فتصور هذه الصورة دفعا
لهذه التوهم او لاحتياج الى تصوير هذه الصورة انما هو لاثبات
حصول الولاد للنساء والافلومات المولات ومات تدبر ما بعد موتها
نصل ارثه الى عصبته مولاته بسبب حق ولاد المولادة وهذا القدر
يكفي في ثبوت الولاد على المدير وايضا لومات المولادة وحصل المدير
بعد موتها ملك بوجه من الوجوه ثم مات المدير فانه يتعلق الحقون
المتعلقة بالتركة من الجبهة فصار لذيون بال المدير ولا معة للارث
بالولاد الا هذا **قول** ذكر العبد باختا قها آياه ولاد ولده الى نف آه
جد الولاد ليس احسوا حتى يظهر ان العبد بحر الولاد الى نف او الى
مولاته بل هذا امر حكيم اثره ترتب الارث ولما كان الواسطة في
انتقال هذا الولاد الى المولادة العبد كيف وهو الوارث منه الولد

والمولادة تترث منه صحيح ان يقال ان الاب بحر الولاد الى نف ثم لا يولد لان
حق الولاد اول بالذات للمولاد على العبد فاختار ان يتصل منه المولادة
وان قال احد ان العبد بحر باختا مولاته آياه ولاد ولده مولى
الأم اليها لا ينكر هذا ايضا فاشاح حيث قال جد ولاد ولده الى
نف مع كون هذا موافقا لكلام المص في شرحه وكلام سائر الشرح
ايضا لا يرده عليه شيء **قول** فولاؤه لها كون الولاد لها مستلزم كون
الميراث لها لكن ذكر الولاد اولى لانه مشتمل على بيان حصول
الارث مع بيان سببه **قول** حر باختا قها ولاد ولده معتق الى نف
ثم الى مولاته هنا بحر الولاد الى نف ثم الى مولاته اظهر فانه الواسطة
في ارث المولادة من الولد بالولاد فالنظر ان هذا الولاد اول للمعتق
بالواسطة ثم بولسطة لمعتق معتقه **قول** عندني يوسف كس
الولاد آه التعرض لان السدس للاب عندني يوسف والافقار
عليه في هذه الصورة والتعرض لكون الكل للابن في الصورة المذكورة
يشير بان للاب عند غير يوسف شيء ولو تعرض ان الكل للابن
في هذه الصورة عندهما وفي غير هذه الصورة مطلقا لم يعلم حال الآ

عند يوسف فكذا لم يذكر الابدان الطريق **قوله** ووجه قوله الاخرة
 من جعل وجه قول انه يوسف عطا، الاب بحكم العصبية باعتبار ان
 استحقاق الولاء بالعصبية مع الابن من جهة العصبية مقدم على الاب
 من ترتيب العصبية وحكم جعل ميراث المعتق كيراث المعتق كان
 المعتق هو الذي استحق ذلك ثم خلفه في ذلك بوجه وابنه فقد غفل عن ان
 ارث الاب اذا كان بالعصبية والابن في العصبية مقدم على الاب فيلزم
 حرمان الاب بتعليق جعل وجه القول انه يوسف سدا لحفرة ما ذكره
 من جعل ميراث المعتق كيراث المعتق بوجه عبارة لا يمنع من الحق شيئا
قوله وتبين على ان العتق آه بعد ما قال ان ربح هذا الكلام كيف يجوز الشئ
 عليه في عدة مواضع بالخطا، وتقبل البضاعة في هذه العتقات والد
 المستعان وعليه الشك ان وتفصيل الكلام في هذا المقام آه ذكر انواع
 القواة وترك الاحتمالات التي يتصور من القيد في اعني دارم محرم فان
 المملوك قد يكون دارم فقط غير محرم وقد يكون محرم فقط غير دارم
 كالحرم بالرضاع وقد يجتمعان كالاتار بالحرمة وقد يتفيان كمن لم يكن
 دارم ولا محرم قال في ام الثلثة اعني الحر غير ذي الرحم غير المحرم غير

60
 وغير المحرم وغير ذي الرحم لا يصير بالملك حراً واما المحرم ذو الرحم
 فاما يعتق اذا كان من مشا محرمية الرحم والا فيلزم ان يصير الاتار
 الذين صاروا بالرضاع او المصاهرة عتقا بالملك مع انه كذلك
 ولا يرد هذا الشبهة على كلام المم فان ترتب قوله محمداً على قوله دارم
 يشوبان الحرمة الموجبة للعتق ما يكون بالشيء من الحرمة كانه فيلزم
 محرم من حيث انه دارم فلا يتوجه الاشكال **قوله** المتابعة بالحرمة اي
 بالحرمة النسبية الذاتية لا العارضية البينة لسبب الرضاع او غيره من
 المصاهرة **قوله** ثم الشيخ اورد آه اورد المناظر لخصول الولاء لمن
 يعتق عليه ذو الرحم لنظر ارتباط هذا البحث بالورا بجمع بينهما على
 ان الايراد في هذا الباب مناسب ان الولاء من جهات التورث
 وفي كيفية تورث الولاء من جهة ايجاب وتفاصيل الشرائع هذا
 وليس محل بيان الارث بالولاء الا باب الفرائض وكون ترتب
 العتق على الملك من مسائل باب العتق لا يوجد عدم ذكره في هذا
 الباب وكيف في ايراده هنا مجرد كونه من مبادئ بعض مباحث البحث
قوله ثم ان للكبرى والصغرى ان يزوجا آه اسناد التزوج كمالها

اشارة الى عدم استقلال كل واحدة منهما بالتزوج لانها وليان له
سبب الولاء والولاء مشترك بينهما وايضا لوزوجه واحدة بغاذهن
الاخرى تحمل للاحرار بها الاحتمال ان يحصل له منه جهة التزوج ورثة
يمنعون عن ارث البنين منه بالولاء فلا بد من رضا الاثنين في امر
يحمل ان يؤدي الى احراز كل منهما **قوله** منع الشخص آه وسوق هذا
يدفع النقص بالتعوز فان في القول وان تحقق المنع عن بعض الميراث
لكن ليس هذا المنع مع شخص معين بل المنع متعلق بمجموع الورثة من
حيث انضام حصل المنع بوجود شخص آخر بل حصل المانع من وجود
شخص ضاق عن ساهم ما هو مجتمعا بالضرورة يقال فيترتب عليه
نقصان النقص بالنسبة لشخص معين وقوله عن ميراثه المراد به عن ميراث
المعين له شرعا فلا ينقص منغ العصبات عند تحقق ارباب الفرائض عن
بعض ما يستحقونه على تقدير عدم تحققهم وكذا الانقص بالتعاض
خصص اصحاب الفرائض اذا اجتمعوا مع من حاسم عما كان له على تقدير
الانفراد لانه قد عين في كل حال شيء شرعا فلا ينقص في كل حال عما عين
في تلك الحال **قوله** حج نقصان وهو حج عن سهم معين مقدر الى سهم

مقدر الى سهم مقدر اقل فلا يلزم كون الولد جابجا للاب
حج نقصان من جهة انه بمنع من اخذ ما زاد على السدس بالعصبة
الى السدس لان للاب ليس سهم مقدر في حال المقصوبة حتى يكون
منعه عنه الى السدس حج نقصان فان سهم العصبة ليس معينا فلا
يتصور فيه الزيادة النقصان ولا وجه لما قيل في دفع هذا النقص
من ان المقصوبة لما كان سببا لا يستحق ان الارث متغيرا
للفرض كان الحج مفسرا في حق كل منهما على حدة فالحج في حق العصبة
وحدهما حج جبر مان اذا لم يتغل عنها الى مقصوبة اخرى يستحق
الانقص فعلم ان حج النقصان ليس وجود فيما بين العصباء هذا
كلامه ولا يخفى ضعفه فان توريث العصبة بالفرضية في بعض الاحوال
ليس حجبا بوجه من الوجوه وقد دلت بما ذكرنا ان تفاوت حال
العصبات ليس حجبا ولا يصدق تعريف الحج على تفاوت احوالهم
وثانها حج جبر مان وهو ان يحجب عن الميراث آه هذا التعريف
يصدق على الحرمان او ليج الحاقه خوذه باليمن اللغوي اي المنع ومنه
هذه الجهة او رد الشبهة في الفروع الاول بقوله فان قلت

ولو حمل الجواب على المعنى الاصطلاحي لا يدخل المحروم في الجواب ولا يرد
هذه التسمية لكن لما كان المتبادر الى المعنى من الجواب المنع
المطلق سببا في الكلام على مقتضى المتبادر **قوله** فان قلت قد يجزى
التعريف المذكور مطلق الجواب يخرج هو لا عن الجوابين وظن تعريف
جواب ما ان على ما هو المتبادر يقتضى الدخول ممكن حمل كلامه
في الجواب على منع دخوله في الجوابين يقتضى هذا التعريف ايضا بان
يقال المراد من الجواب الميراث في الورثة ومع لا يرد عليه روح ما قبل
من ان في الجواب تسليم وجود الجوابين لا اهلية له للامارة نعم لو حمل
الجواب عما ان المقسم الورثة كان فيه اشعار بالتسليم المذكور **قوله**
يرثون بحال ويجزون بحال في بعض الشروح غير العبارة وقبل
مكان تجزون بحال تجزون في حال والنكتة فيه ان الحال يكون
سببا للامارة في الصور الاولى ولا يكون سببا للنجاسة في الصورة
الثانية هذا المحض كلامه وفيه ان لفظ بحال وقع في هذه العبارة
في ثلاثة مواضع والظاهر ان المقصد في جميعها الى معنى واحد هو
فيه وحمل الباء في واحد منها وهو قوله يرثون بحال على البنية والاسم

البنية وعلى الطريقة في خبره خلاف الظاهر **قوله** مبني على اصلين
الورثة في كلا الفريقين اعلم من العصبية واصحاب الفروض وكذا
لفظ من والشخص في الاصل الاول والاقر بقالا قرب في الاصل
الثاني نعم العصبية واصحاب الفروض فالقول بان الاصل الاول
لصاحب الفرض والثاني للعصبية خلاف الظاهر والواقع وليس الكلام
دلالة على هذا التخصيص لاجابة ولا اشارة كما ادعى ولا حاجة في
دفع المناقشة بان ولد الابن مع الابن الاقر ببحر مجرب مع انه
غير منتم الى البيت بمن يجزى الى تخصيص الاصل الاول باصحاب الفرض
فان هذه المناقشة يندفع بانه يرجح حجة في الاصل الثاني وكذا دفع
النظر الذي سيذكره الشارح لا يحتاج الى التخصيص الثاني او يندفع هذا
النظر بما سبقه ان شاء الله تعالى ثم القول بان الاصل الاول لصاحب
الفرض والثاني للعصبية ببعض بحجبات الابوية وجب
قرينة كل جهة بعدى الجهة الاخرى فانتم اصحاب الفرض وبحج
فهم مبني على الاصل الثاني لانه الاول **قوله** سوى اولاد الامة آه
ليس شتار اولاد الامة لا عن شيء بل مبني على اشتراطه استحقاقا

المولى في جميع التركة وقد اشار اليه في المتن بقوله لا نعدم آه و
اشترط اتحاد السبب تقدير عدم استحقاق المذكور وفي اولاد الام
انتفى كل الشرطين فلا يتحقق المحجب **قوله** قلنا بل كل الاستحقاق
أو منشاء عدم كون الاستحقاق الردي مؤثرا في المحجب ان الاستحقاق الذي
منه، خرج عن استحقاق المحجب فكيف يكون مؤثرا في حجب الأصل
يشترط ان يكون عدم الاستحقاق سابقا على استحقاق المحجب بحسب الترتيب
لوا اجتماعهما فلا يفيد المنع فلا نه حاصل على تقدير عدمه **قوله** وفي نبات
الابن مع الصبيتين ينتقض بالبنت الواحدة الصبيتين مع بنت الابن
والاخت الواحدة الاختانية مع اخت الاب لكن يمكن دفعه
اتحاد السبب الاقرب الابل بعد لان الاقرب باحد النصيبين الذي
يسحق بذلك البنت فلا يبق الا بعد من ذلك النصيب فيغير حرمها
وفي صورة البعض يأخذ الاقرب تمام النصيبين حتى يترك السبب
اذا تمام النصيبين والثاني والاقرب يأخذ النصف فيبقى للابعد شيء واحد
تكملة للثلاثين **قوله** وفيه نظر لان الاصل الثاني آه يمكن دفعه لا نقد
بالقيد المذكور بل يجري على النظر لكن يعتبر على تقدير عدم استحقاق الآه

الاقرب جميع التركة اتحاد السبب وفي الصورتين المذكورتين
لا يوجد الاستحقاق المذكور ولا اتحاد السبب وراثته الآه
غير سبب لجدته وكذا الحال في ابن الاخ والاح الام **قوله** قلنا
الاصل آه هذا بعينه الكلام من مخصص الاصل الاول لصاحب الفرض
والثاني بالعصبية **قوله** لا تجزئه اصلا كون المحجب عبارة عن منعه
لا يوجب ترك مفعول بالكتابة فتقدير لفظ غيره في العبارة لان المحجب
متعدد لا يؤمن مفعول واذا لم يذكر فلا يؤمن تقديره فلا يرد عليه
فيل المحجب منعه الغير عن الارث فلا حاجة الى ذكره **قوله** ولنا المتبادر من لنا
اذا كان في المدعى خلاف الاختصاص بالنسبة الى المخاطب حمل الاختصاص
بعلماء المذهب صرح عن اصحاب سائر المذاهب خلاف المتبادر فلا وجه
للعود عن لنا يقول ولعامة العلماء دفعا لتوهم الاختصاص الثاني
قوله وايضا اذا لم يحجب الكافر سوق هذا الكلام غير مختص بالنزاهة المحكم
بشر قوله المشهورة عنه لا بطريق الخطاب بل يقتضيه هذا السوق لفظ
المدعى وان كان يحصل منه الزام المحكم ايضا الزامه فلا وجه لتغير الاسلوب
فيه نعم ان هذا الاسلوب يدل على ان المقصود الزام المحكم لا اثبات المدعى

قوله والمحجوب بحجبه الحرام ان المحجوب بحجبه مان يصح إطلاق المحرم لغة عليه
لكن في الاصطلاح يطلق المحرم في مقابلته المحجوب على من حرم عن الارث
بالكلمة لما منع من موانع الارث بالمعنى الذي ذكر في بحث موانع الارث
وخص ان ربح المحجوب بحجبه حرام لان المحجوب بحجبه نقصان لا يكون حراما
وفي صورة اجتماع اصحاب الغرض في بحث لم يبق شيء من التركة زاد على
فروضهم لا يسمي اصحاب الغرض حاجبا للعصبة وجدفهم من كان محجوبا بحجبه نقصان
مع القول بان المحجوب بحجبه نقصان بحجبه غيره وايضا المحجوب اذا استعمل مطلقا
يتبادر منه المحجوب بحجبه حرام لان المطلق محمول على الكمال **قوله** بالاتفاق
يجوز ان يحمل الاتفاق على اتفاق العلماء يكون المراد من المحجوب بحجبه نقصان
او المحجوب في الجملة ويقصد صدوقه في ضمن حجبه نقصان واكتفاء المص بايراد
مثال حجبه نقصان يدل على هذا الكثرة ان ربح نظر الى إطلاق لفظ المحجوب
شموله كلا القسمين **قوله** لا يتركان مع الاب خلاف مبتدأ محذوف كما قد
اشار الى حاله من الاثنين على ما مر ولا وجه لجمله المتيناق **قوله** اما عند
ابن مسعود قل ان المحرم عنده حاجب او رد عليه انه لا يقول يكون المحرم
حاجبا وان كان قابلا يكون حاجبا بحجبه نقصان والكلام هنا نعم المحجوب

فلما يشهد وجه التام المدعى هذا كلامه ولا يبعد ان يقال على رواية كون
المحرم حاجبا بحجبه مان ايضا لا وجه لهذا الايراد اصلا وعلى الرواية
الافرى المراد انه لما قال يكون المحرم حاجبا في الجملة فلا يبعد ان يكون
المحجوب ايضا حاجبا من غيره معصلا عن كينفسه المحجوب يكون في القياس
المحجوب في الجملة ولو استدرك بان حجبه نقصان لا يتعاس عليه بحجبه مان لا
يبعد ان يقال في مقابلته ان المحرم مع كونه انزلة المحجوب اذا كان حاجبا
حجبه نقصان فيجوز ان يكون المحجوب حاجبا بحجبه حرام وان كان حجبه نقصان
انزلة المحجوب الحرام فستدرك ان انزلة حجبه نقصان المحرم بزيادة قوة
المحرم **قوله** واما عندنا فلان آه او رد عليه ان ما ذكره مخصوص بالمحجوب
حرام والمدعى عام للمحجوب بحجبه نقصان ايضا وفيه انما لا نعم المدعى للمحجوب
حجبه نقصان كيف وقد صرح ان ربح بقوله المحجوب حرام واختار عدم
المدعى لا يصح استدلاله مع انه قد ذكرنا انه لا وجه لتعظيم المحجوب **قوله** وغيره
كل كسر اضعف عدد الى عدد يسمى المضاف كسر المضاف اليه صحيح والكسر
ما لا يكون مركبا لا بالعطف كثلث وربع ولا بالاضافة كمنصف سدس
او بالاستثناء كثلث الا سبع او اما واحد كالدس والثلث او مكر

كالثلثين والمراد هنا المفرد اعم من الواحد والمكرر كالثلثين **قوله** الفروض
الستة المذكور توهم ان لما كان غرضه بيان ان الفروض بتقسيم نوعين لم
التعديد بالستة المذكورة لان خبرها من الفروض لا يندرج في النوعين
وجعل كل من الثلثين نوعان باعتبار حصول المناسبة بين هذه الثلاثة
بالتصنيف والتضعيف ولا يتحقق هذه المناسبة للثلاثة الا في النوع الثالث
الاخيرة فلذا جعلت نوعين يشتمل كل نوع على تلك المناسبة ولو وجد
المناسبة بين الجميع لم يجعل الجميع نوعا واحدا **قوله** الاول نصف النصف الاول
الفروض وصف فلا حاجة الى بيان وجه تقديم على سائر الفروض فانه في
الواقع مقدم لان محله اقوال الا **قوله** على التضعيف والتصنيف تقديم
التضعيف على التصنيف ليكون متصلا باخر الكسور على طريقة اللف
والنثر المشوش ومن غير عبارة المص وعكس **قوله** على التضعيف والتصنيف
لاحظ الترتيب على طريقة اللف والنثر المرتب والكل وجه **قوله** وقد يقال
فيه اشارة الى ضعف هذا الوجه الذي لا يفي ان يخفى ضعفه على النبا
والامثلة امثال هذه البناء وضعفها وقوتها وتروكها وتشرها
وايراد ما يارضها سدا لا ينفي التعرض لها والاستغناء عنها وقوله

وانما سمي بابا يراد اداة الحصر ليس المقصود منه الحصر لمفهوم يكون
سبب الجعل المذكور منحه افيما ذكره مع انه ليس كذلك اذ يراد
قوله انهم طلبوا على سبب اخر بل ليس اداة الحصر منا الا لئلا يكره
للحصر ويجوز ان يكون دلالة على الحصر مقصوده لكن من حيث انه
يقول القول الذي اشير اليه ضعفه لا انه في الواقع كذلك والمعنى ان
السببية ما ذكرنا وقد يقال خلاف ذلك **قوله** احاد آه لا يجوز
يقال في وجه تكرير لفظ احاد مع كون لمعناه مكررا انه لما اورد
المسائل بلفظ الجمع ناسب تكرير لفظ احاد يشعر بان التكرير
المستفاد من لفظ احاد ليس بالنسبة الى تعدد المسائل بل في كل مسألة
التكرير مقصود فانه قبل اذا جاء في مسألة احاد وفي مسألة اخرى احاد
وبعد النسبة على هذا مرة واحدة في احاد ولا حاجة الى تكرير اللفظ
مثني او ثلث وكذا في قوله دم صلوة الليل مثني مثني لما لم يكن المقصود
بالخطاب واحدا بل المقصود بالخطاب بتعدد ذكر لفظ مثني اشارة
الى ان التكرير المستفاد من مثني متعلق بالصلوة ان يصلي صلوة
الليل ركعتين ركعتين وتكرير اللفظ باعتبار تعدد الخطا ط كانه

قبل هذا الخاطب يصل مشقو ذلك الخاطب مشقو وفرد ذكر في بعض الشروح
 في هذا المقام ومنها تطرد قبيل حكم عدم صحة احاد بلا تكرار على كل
 حال وهو ان ليس معنى الواحد فلا يجوز استعماله منفردا صريح بالامام
 الواحد في شريح ديوان المشي حيث قال لا يستعمل احاد بلغة الواحد
 لا يقال هو احاد اي واحدا كما يقولون جاء واحدا احاد اي واحدا
 واحدا واحدا في موضع الواحد خطا هذا كلامه والمفهوم من هذا
 الكلام ان استعمال احاد حيث لا تكرار فيه غير صحيح ولا بد هذا على وجوب
 تكرار لفظ احاد بل المراد عدم صحة استعمال احاد حيث لا يكون في المعنى
 تكرار ولو جوب تكرار المعنى في احاد وعدم تكراره في واحد لا يصح وقوعه
 في موضع واحد وان صح وضعه في موضع واحد واحد ولا ينعمن
 هذا عدم صحة استعمال لفظ احاد بلا تكرار في اللفظ بل يكفي لفظ احاد
 مرة واحدة حيث يستعمل لفظ واحد مكررا فيكون احاد في موضع
 واحد واحد فلا يصح هذا الكلام وجه التكرار لفظ احاد في كلام المصنف
 بعد تحقيق هذا المقام والعلم ببيان تكرار لفظ احاد في كلام المصنف بناء
 على وقوع لفظ المسائل بلفظ الجمع فاعلم ان الشارح المحقق رحمه الله حمل

حمل المسائل بصفة الجمع على قصد ان جمعه باعتبار صورها انفراد
 والاجتماع والاختلاط وحيث يكون كل من تلك الصور سلسلة واحدة
 فلا مناسب تكرار لفظ احاد ولا شيء التوجه الذي ذكرنا فلهذا
 حكم بان تكرار لفظ احاد نظر الى جانب اللفظ **قوله** كالسبع من اربعة
 هذا تمثيل لكون مخرج كل فرع من سميت ولم يذكر الثلثين للاكتمال عند
 ذكر الثلث فان مخرجهما واحد ولم يذكر السدس لان في كون
 مخرجه سمي نوع خفاء **قوله** واذا جاء مشق او ثلاث ونها من
 نوع واحد هذا بناء لوحدة المخرج بالنسبة الى الكسور المتعددة
 من نوع واحد ولو اردت ان تبين شمول مخرج واحد لكسور
 متعددة وان لم يكن من نوع واحد قلت اذا كان في خارج الكسور
 متداخلة سواء كانت من نوع واحد او لا لمخرج الكسور قل هو اكثر
 الخارج مخرج للجمع مثل السدس والثلث والثلثين والنصف فان
 مخرج السدس هو ستة مخرج للجمع مخرج النصف هو اثنان
 ومخرج الثلث والثلثين هو ثلاثة داخلان في الستة وسيدكر
 الشارح هذا في الاختلاط بين النصف واقام النوع الثاني

قوله فهو ان اصطلاحه يجوز ان يكون مرجع الفيز مجموع الكسور
 المختلطة في جميع هذه الصور من ستة اى خارج من ستة فانه يستعمل
 الكسرة لقياس الى محزبه بلفظ من يقال النصف من اثنين والثالث من
 ثلثة ويكون ان محزبه ستة كنه وجبة وام قيل في بعض الشروح في هذا
 المعام كذا قيل وفيه نظر لما صر في باب موزة الفروض ان هذا الثلث
 ثلث لفظا ورب حقيقته فاجتمعت في الصورة المذكورة حقيقة الرباع
 هذا الكلام وكانه وقع هذا الكلام من هذا القائل سهوا ولا نفى ان
 موضع قران هذا الثلث ربع نعم لو كان معهما اب ورد الام من
 الثلث الى ثلث ما يبقى يعني الثلث ربعا وابن الابن في هذا المثال
 ثم اعلم ان المص لم يبين الاحتمالات المسجلة الوقوع شرعا مثل اجتماع
 الربيع والشمس والاقساطات التي من هذا القبيل لانها مما لا يتصور
 شرعا وبعضهم قالوا ان ذلك متصور في الخشني المشكل والافايدة بل هو
 في امثال هذه الاحتمالات البعيدة فلذا تركها ان يرجع روي الله
قوله يقال فلان يقول على ان تمثيل جابر اقل لانه هذا على ان القول
 بمعنى الحور ليس تمام لان معنى الحور فيه استفاد من لفظ على كما لا يخفى

لا يخفى هكذا قيل وفيه نظر لان اصله المنسل لا يكون لفظ على بل يستعمل بالي
 فاذ اجي بعده بعلی فلا بد ان يكون بمعنى الحور حتى يصح تعلق على به وان
 لم يكن بمعنى الحور بل معناه مطلق الميل فلا بد منها من تعيين معنى الحور
 حتى يصح تعلق على به وهذا القدر يكفي في بداهة وهو اختيار مع الجوز
 في معنى العول **قوله** وبمعنى الرفع وقد جاء بمعنى الارتفاع ايضا لازما
 يقال عال الميزان اذا ارتفع ومن عال المرء اذ كثر خياله ويعلم من الصحا
 الى هذا المعنى الذي هو زيادة الغلبة معنى متعل حيث قال والعول ايضا
 حول الغلبة وخلا هذا فالمعنى الاصطلاحي ويجوز ان يكون مأخوذاً
 من غير معنى الرفع بل يجوز ان يكون نقيض المعنى اللغوي لا مأخوذاً منه **قوله**
 شئ من اجزائه كرسه ثلثة الى غير ذلك آه يشترط العبارة بان
 المراد شئ من الفروض المجمعة التي ضاقت بالخارج عنها فوجه تبيد الاعتراض
 بانه قد يزداد نصف السدس مثل حوال اثني عشر الى ثلثة عشر وهو ليس
 الكسور المذكورة فيجب ان يحمل الاجزاء على الاثم من الكسور المذكورة
 اى جزءه كان وحق يجوز ان يكون من البيان وهو الموافق لتقدير شئ
 كما فعله الشارح ويجوز ان يكون للتبيين فان المراد الاجزاء اى

جزيين من جزئيات الاجزاء ولو حمل البعض على اتم من الاجزاء او الجزئيات
جاز حمل الاجزاء على الكسور المذكورة لكن هذه البعض على هذا التقدير
كما انه جزء الاجزاء فكذا جزء المخرج فيكون نسبة الزايد الى المخرج بالجزئية
اي وجه لنسبة الى الاجزاء بالجزئية **قوله** اذا ضاع المخرج عن فرض المخرج
انما يفرض المخرج من الفرض الذي هو مخرج بالنسبة الى ذلك الفرض اذ ذلك
البطلان بل المراد من الفرض النصيب المعين لوارث وارث وضاع مخرج
الفروض عن سهام الورثة المفروضة لهم وهذا واضح كشيء الوقوع ليجل
اشتباه فلا وجه للاختصاص بان المخرج لا يفرض عن الفرض والمراد
بزيادة اجزائه زيادة شيء بقدر ما فيه من بعض الاجزاء الا ان الاجزاء
بعضها يزداد فان هذا غير مفعول **قوله** وحاصله آه الفرض من بيان
الحاصل توضيح التعريف بحيث يتدفع عنه بعض الشكوك وتفصيله ياء في
بعد هذا القول وحاصله اي حاصل التعريف واقع موقعه والاحتجاج
عليه فبين يده بقوله وتفصيله قال ومن قال وحاصله لم يجب كالاختصاص
لم يجب كالاختصاص **قوله** واشار العبد الى القول ان اشار من الاشياء
اي عين القول كل الاشكال او قال به وبغيره على تعديته بالي ولو كان

من المشاورة كان المناسب بتعديته على **قوله** فتابعوه اي
تابعوا القياس في قبول العول وحكم به عمره فيكون اولى
حكم به غاية انه حكم به ابي العباس **قوله** ولم ينكره احد الا ابنه
وتعلل انه احد يقول محمد بن الحنفية وعلي بن حسين زين العابدين
رضه **قوله** ويؤيد كلامه آه انما قال ويؤيد كلامه ولم يشب كلامه لان
ما ذكره ليس جها قطعيا يفيد ثبوت المدعى بل بعض مقدمات غير مسلمة
فان قوة اصحاب الفروض غير مسلم وما ذكره من المقدمات غير مثبتة
للقوة كقوة اقوي القرابات النبوة المقدسة على الابوة التي لا قرابة
بعد النبوة اقوي منها وكل منهما عصبة ويشير الى هذا
المعنى فالقول بان هذا آه يبدو عدم القول بانه متمسك بهما **قوله**
الاثنان والثلاثة آه قيل استيناف او بدل وتعدير المتبداء في امثال
هذه من قصور البصيرة في التركيب هذا كلامه وليت شعري
على تعدير الاستيناف اذ لم يقدّر المتبداء الى كل له من الاعراب **قوله**
ولا في الاربعة آه قد يقال على تعدير اخبار الحنفية ويجوز اجتماع
الزوج والزوجين يجوز اجتماع زوج وزوجة واخت لابوين

اولاب فنقول اربعة الى خمسة لكن قلنا انه لا اعتداد بهذه
 الاحتمالات المستحيل عادة ويريد احتمالات حول الخارج العولية آه
 على تقدير اعتبار الخشني وقد فصل تلك احتمالات في بعض الشرح و
 الفائدة معتد بها في اعتبارها كما عرفت **قوله** ولا في الثمانية لا يتصور اجتماع
 الزوج والنزوجة في صورة واحدة اذ الحق فرض الثمن لان تحققه عند
 الولد ومع ولد لا يتصور مع التبرع والثلث الا النصف وهذه الفروض
 لا نصف عنها الثمانية فلا يحتاج الى العول **قوله** فانها تعول آه المنا
 للمعنى الذي فسر به العول ان يقال هنا مكان يعول يقال لان المعنى
 الذي فسر به معتد وهذا المعنى لازم فان هذا المعنى هو العول المعنى ^{الارتفاع}
 وهو لازم والمعنى الاول هو الرفع الذي هو عند **قوله** وتراشفعا فهو يكتف
 بترفع الحافض تقديره لو تروشفع وجعلها حاليين عن دي حال خذوف
 او صفى مصدر مخذوف تكلف كما لا يخفى **قوله** الى سبعة آه لهذا العول
 اربع صور ذكر الشارح اثنتين منها واثنتان اخرى بان ان اجتمع
 ثلثان وثلث وسدس واجتمع نصف وثلث وسدس واخت لا يوين
 واختان لام وام وام واخت **قوله** ويقع ثلثها الى ثمانية لهذا

لهذا العول ثلث صور ذكر الشارح اثنتي وواحدة اخرى اجتماع
 النصفين والسدس **قوله** ويعول بنصفها آه لهذا العول اربع
 صور اثنتان ذكرهما الشارح والثالثة اذا اجتمع نصفان
 وثلثة السدس كنز وج وثلث اخوات متفرقات وام والنزوجة
 اذا اجتمع نصف وثلثان وسدسان كنز وج واختين لا يوين
 واخت لام وام فمن حصر صور هذا العول في ثلث لم يتقطن
 بالصورة الرابعة **قوله** ويعول بثلثها آه لهذا العول صورة اخرى
 غير ما ذكره الشارح وهي اذا اجتمع نصفان وثلث وسدس
 فصورة هذا العول اثنتان جميع صور عول السنة ثلث عشرة
 صورة لا اثني عشرة كما زعم **قوله** لان نصف القطر لازية لتأكيد النقي
 في لم يعط **قوله** واثني عشر يعول آه اثني عشر يعول الى ثلث عشرة
 في ثلث صور احدها ما ذكره الشارح وصورتين اخرى بان اذا
 اذا اجتمع ربع ونصف وسدس كنز وج وبنيت واليوين او
 اجتمع ربع ونصف وثلث كنزوجة واخت لا يوين واختان لام
 والي خمسة عشر في اربع صور ذكر الشارح اثنتين واخرى بان

اذا اجتمع ربع ونصف ثلث وسدس كزوجة واخت لابوين
 واخين لام وام او اجتمع ربع ونصف ثلثة السدس كزوجة
 وثلثة اخوات متفرقات وام ويعول الى سبعة عشر في صورتين
 احدهما ما ذكره والثانية اذا اجتمع ربع ونصف ثلث وسدس
 كزوجة واخت لابوين واخين لام واخت لاب وام فصور
 اثني عشر تسع ومع خوال السبعة عشر وعشرين واما خوال الزعم
 وعشرين فليس الا واحد او على قول ابن مسعود واثنين لم يجمع
 عول جميع الخايج لا يريد في المشهور ثلثة وعشرين وعلى قول ابن مسعود
 على اربعة وعشرين هذا على تقدير عدم اعتبار الحنثي واما على تقدير
 اعتبار ما فيه يد في عول اثني عشر الى خمسة عشر صورة اخرى هي
 اذا اجتمع ربع ونصف ان كزوجة واخت لابوين او لاب
 وفي عولها الى سبعة عشر يد صور ثمانية اربعين احدها ربع و
 نصفان وسدس كزوجة واخت لابوين واخت
 لاب او لام واخرى ربع ونصف ثلثان كزوجة واخت
 واخين لابوين او لاب الى ما فوق سبعة عشر ايضا يتصور عولها

عولها الى تسعة عشر والى احد وعشرين والى ثلثة وعشرين
 فالى تسعة عشر في ثلث صور والى احد وعشرين ايضا في ثلث
 صور والى ثلثة وعشرين في صورتين ويكون عول اربعة
 وعشرين على مذهب الجمهور على تقدير اعتبار الحنثي الى تسعة
 وعشرين بل الى ثلثة وثلثين في حنثي مشكل مات عن زوج وزوجة
 وبنين واب بل ابوين فاذا كان الاب فقط يعول الى تسعة
 وعشرين واذا وجد الابوان يعول الى ثلثة وثلثين وعلى مذهب
 ابن مسعود يعول الى سبعة وثلثين في صورة ماتت الحنثي عن
 زوج وزوجة واخين لابوين واخين لام وام وابن
 محرم هذا ولكن مع وجود الولد للحنثي اماله او ابنا فالحكم
 بوراثته الزوج والنزوجة كليهما منهما يحفظ فعلى تقدير اعتبار
 الحنثي جميع صور العول ستة وثلثون ثلث وعشرون بدون اعتبار
 الحنثي وثلث عشرة من جهة اعتبار الحنثي وعلى قول ابن مسعود
 وبقي جميع الصور الى ثمان وثلثين هذا عامة توضيح المقام الى
 والى التوفيق والانعام **قول** سئلت عن علي قبل الصواب سئل

على عنها والعبارة المذكورة خطأ فاحش ولا حد ان يمنع كونها
خطأ بل الظهور وكل الوجهين غاية الامر ان الوجه الاول اكثر
قوله فصل في معرفة التماثل آه قد يذكر وجه في التفسير بعض المباحث
بالفصل وعن بعضها بالباب ولا يطرده هذا الوجه في جميع الموارد و
الظان مجرد تعين وان امكن في بعض الموارد بيان تلكه **قوله** التماثل
تكرر هذه المعنى من الجانبين في غير التداخل فان هذه المفهومات
مفهومات تشبيهية مستلزمة حصولها في احد الجانبين حصولها في الجانب
الآخر ايضا بخلاف التداخل فان دخول شئ في شئ لا يستلزم دخول
الآخر فيه بل ينافي لكن دخول شئ في شئ كما انه وصف للشئ الاول
فدخول شئ فيه وصف للشئ الثاني فكانه تكرر الدخول من الجانبين
وان كان في كل جانب توجه ولا بد منها آه كل من المماثلة واخوانها
من قبيل النسبة والنسبة تقتضي تغاير المستبين فلا بد في كل من
هذه النسب من مغايرة وفي المداخلة والمواقفة والمباينة
توجد التغاير الحقيقي وفي المماثلة التغاير الذي غير متحقق فلا بد من
تغاير اعتباري توجه وهو تغاير محلي الموصوف بهما سواء كان

كان بالذات او بالاختبار ايضا حتى يبين الى تغاير دايم **قوله**
واختلاف العددين في انفسهما بالقلّة والكثرة آه الاختلاف
بين العددين في انفسهما لا يكون الا بالقلّة والكثرة فعول بالقلّة
والكثرة تعيين الاختلاف وتبيينه الا انه احتراز عن الاختلاف
الانفسي الذي كان لغير القلّة والكثرة وذلك لما عرفت ان الاختلاف
والتغاير بالذات لا يتصور في المتماثلين اصلا **قوله** فان العد
الاقل ان كان بعد الاكثر سمي جزءا اصطلاحاً آه اذا كان الجزء
اسماً للعدد الاقل ايضا ولم يكن للجزء معنى مغاير حتى يكون العدد
لازمه ولا يكون معتبراً في معناه فيلزم ان يكون اختلاف
هذه التعريف مع التعريف الاول في العبارة فقط ولا يبرر ما قيل ان
معنى العدد السابق ذكره لازم للجزء بالمعنى المذكور لا عينه فلا يشترط ان
المغايرة بينه وبين ما ذكر اولاً في العبارة فقط **قوله** فالمراد بالجزء
آه بعد ما بين ان الجزء معناه ما ذكره عليه ان المراد بالجزء ما كان
جزء واحد الا انه عين المراد من الجزء ليختص بهذا الارادة بالجزء
العاد ويكون منشا دفع الانتفاض بهذه الارادة تأمل **قوله**

توافق العددين ان لا يحداه هذا ان لم يجعل التوافق اعم من التوافق
واطلق في مقابلته وقد يستعمل بمعنى اعم من التداخل وهو ان يحداهما
الاخر او بعدهما ثالث **قوله** هذا التعريف صحيح الى قوله والظاهر ان المم و
كيف بعد الم الواحد عدد اعم من ان يحداهما بين بان لا يحداهما عدد
ثالث مع ان الواحد بعدهما فكيف يكون عدد **قوله** فانها بعد الثا
لثة لما كان الا الماء والطرح معتبرا في معنى العدد كما ذكره الشارح فان
المدلول عليه بقوله مرتين المتعلق بالطرح المذكور يجوز جعله قيد
للعدد فلا يبرء ما قيل لم يفرق الشارح بين العدد والطرح حيث استبعد
الى العدد مع انه متعلق بالطرح **قوله** وتباين العددين ان لا يحداهما
معاقبة العددين ومعناه انه لا يحد كليهما لا ان لا يحد احدهما و
يجب لا يبرء ان حقه ان تترك الى ان الشرط ان يحداهما عدد ثالث مطلقا
لا ان يحداهما معا ثم تعريف المتباينين لا ينقض بالاثنتين والاربع
ولا بالثلثة والستة فان كلاما من اثنتين من الاعداد الاربعه ليس
متباينين بل متداخلين مع انه لا يحداهما عدد ثالث وذلك لان المراد
كل قسم بقي ما ذكر في تعريف مقابلته فيعد ما ذكر في تعريف المتوافقين

بعد تعريف المتداخلين ان لا يحداهما الاكثر ولكن بعدهما
عدد ثالث يكون المراد مما ذكر في تعريف المتباينين ان لا يحداهما
اقلهما الاكثر ولا يحداهما معا عدد ثالث **قوله** بين المقدارين
ذكر المقدارين في بعض النسخ مقام العددين تعين العبارة
لا يشتمل ما اذا كان في احد الجانبين واحد فان المقدار كم
فلا يشتمل الواحد كيف وعدم كون الواحد دخلا في العدد
انما دخلا في العدد انما دخلا تعديرة التعديرة بالكم الذي هو
ما يقبل القسمة الى الواحد ان قاته اذا قسمته بما يدخل في العدد
فيه الواحد واذا لم يكن قوله المقدارين شمول الواحد فخرج
تباين الواحد وسائر الاعداد عن بيان حكمه في هذا المقام
لا يصير فان المقصود هنا بيان النسب بين العددين ويعلم حال
التباين بين الواحد والعدد بالمقاييس ولا يلزم قصور في تعريف
المتباينين ايضا لان هذا تعريف المتباينين اللذين يكون
كل واحد من **قوله** بحجج الوقف اي جرد العدد الذي هو الوقف
مثل احد وعشر وخمسة عشر وتقال لهذا الجرد الكثرة الاصغر كما انه

يسمى الكسور تسعة مع ما يترك منها بالكسر المنطوق **قوله** بالكسر المنطوق
المركبة مثل ثلث الخ ونصف السبع في الامثلة المذكورة **قوله** باب
التصحيح تصحيح مسائل الفوايض بعد اضافة التصحيح الى المسائل المذكورة
فالطائفة بمعنى المصدر عبارة عن الاخذ المذكور وجوز ان يراد منه
الخروج المصحح على جعل المصدر بمعنى المفعول واضافة الى المسائل باجتناب
ان يخرج السهام يخرج المسائل ايضا باعتبار انه يصح منه المسائل **قوله**
مسائل الفوايض هذا التصحيح وان كان تجري في غير الموارد مثل
قسم المال على الفوايض لكن لما كان المقم في هذا المقام قسمة الميراث
اضاف المسائل الى الفوايض بينهما على المقم بالذات **قوله** سبعة
اصور الاصول عبارة عن النسب المذكورة من السهام والرؤوس
او بين الرؤوس والرؤوس من المماثلة والمداصلة والموافقة و
المباينة **قوله** فاعدا ما ذكره بقوله اصل عبارة المتقن اما الثلاثة
فان كان ولا يخفى ما فيه من عدم الملازمة فقد راجع لفظ اصدا
اصلا حال بعض العصور وازال القاء عن مكانها كانت داخلية
على ان كانت فادخلها على اصدا ومع هذا فاعلم الاصل ان كان

اصدا ليس ان كان فادرج لفظ ما ذكره لزيادة الاصلاح و
ليس المراد بما ذكره هذا الكلام المذكور في المتن بل المراد منه ^{الاصل}
الذي ذكره بهذا القول فحتم الاصلاح لان الاصل الذي ذكره بقوله
اي يعلم من قوله هذا هو انقسام السهام على الرؤوس **قوله**
والثاني هو ان ينكسر وفي بعض النسخ ان انكسر في كلتا النسخين
المسايلة والتساع واقع لان الاصل الثاني هو الموافقة بين
السهام والرؤوس في حال الانكسار على طائفة لا تغفل الانكسار
ولا مضمون الشرطية الموعنة بان انكسر فضرر ووقع آه وهذا
ظقة جميع احد النسخين على الاخرى لا وجه له اذ التساع واقع في
كلهما لكن ان انكسر يتبع قوله في الاول وان كان وان ينكسر
بكونه جبر المبتدأ اعني وان كان جبرية له مبنية على المنة
لان الثاني ليس بنفس الانكسار **قوله** فيضرر ووقع عدد رؤوسهم ^{الماد}
من وقوع عدد الرؤوس بانه يوافق الراس السهام وهو في هذا
المثال النصف اعني الخمس من العشرة وحمل الوقوف على العدد الذي بعد
المتوافقين اعني السهام والرؤوس وهو يخرج الوقوف الذي في المثال

المذكور عبارة عن الاثنين خط لان المضروب في المثال المذكور ^{للاثنين}
قوله في اصل المسئلة وعولها اورد مثالين لنرم ايراد قسمين في
القاعدة يكون المثالان منطبقين عليهما لكن المصنف ذكر ضرب
الوقوف في الاصل مع العول وهذا قيد بقوله ان كانت عاملة لان
الضرب في اصل المسئلة بدون العول لا يستلزم بعد ذكر الضرب في المثال
مع العول ظاهر لا يحتاج الى التعرض له **قوله** وقد يقال ذكر اول
اصل المسئلة وخطف وعولها عليه بما علة ان غير داخل في اصل المسئلة
وذكر آخر اصل المسئلة واراد بها مجموع الاصل مع العول وجعل
القرينة على هذا اردافه بمثال يكون المضروب فيه المجموع لا يتغير
في توجيه كلام المصنف ان اصل المسئلة يستعمل بمعنىين احدهما الخارج
السبعة التي هو مخرج الفروض المذكورة واحاد ومثنى وثلاث
انفراد او اجتماعا واختلاطا والمعنى الثاني ما يكون مبدء التقسيم
كانا بلا عول او مع العول ثم يحصل التريادة عليه بسبب ^{التقسيم} قصد
على وجه لا يقع الكسر احد من الورثة وبهذا المعنى قد يصدق
على المخرج الذي هو الاصل الاول عليه مع العول مثلا اذا كان

اذا كان في صورة اصل المخرج ستة وعالت الى سبعة مثلا وصحة
من تحت وثلثين مثلا فيصح ان يطلق اصل المسئلة على النسبة
فانه اصل بوجه وعلى السبعة ايضا فانه اصل بالنسبة الى تحت
وثلثين فالله للثنية على استعمال اصل المسئلة بالمعنيين المستعمل
في موضعين في كل موضع معنى **قوله** واما الاصول الاربعة فانه
ان يكون آه في هذا الاصل لا يخلو العبارة عن التسامح المذكور
سابقا وفي الاصول الثلاثة المذكور اخر البش العبارة تسامح
لانه حمل نفس النسبة على اثنين والثالث والرابع من الاصول التي هي
النسب المذكورة **قوله** ولو فرضنا في الصورة لما كان الاصل
على اكثر من طائفتين اخرج الى البيان والى زيادة العمل ذكر
في هذه الصور الاربعة وتكرارها في كل طائفتين الى المقام
قوله بل ردت الى الموافقة لما كان طريق التصحيح في هذا القسم
التداخل هو طريقه في الموافقة وكذا القسم الآخر من التداخل
كان مشاركا للمماثلة في استقامة السهام على التروس يمكن
وجه لا يراد بها الا بادر اجهما في الموافقة والمماثلة مع قطع النظر

عن روم الاختصار **قوله** ويوجد المتداخلين ان اكثر المتداخلين
قوله ويضرب في الآخر اي في تمام الآخر ان كان بينه وبين الآخر
من عدد الرؤوس مباينة وفي رفعه ان كان موافقة اذا اردت
ان تعرف نصيب كل فريق قدم معرفة نصيب الفريق على معرفة نصيب الاخر
لان معرفة نصيب الاخر غاية المقصود من التصحيح واللفظ بالذات
حتى لو لم يعرف نصيب واحد من احاد الفرق يكتفي بكون طريق الترتيب
هكذا ان يعرف المبلغ الذي يستقيم على الكل ثم يعرف نصيب كل فريق
من التصحيح ثم يعرف نصيب احاد الفرق قسم المقصود **قوله** من التصحيح
العدد المصحح الذي يخرج منه يخرج منه نصيب كل واحد من الورثة
صحيحي بلا كسر فهو مصدر بمعنى اسم المفعول كما سبق **قوله** فاضرب
ما كان لكل قيمته من اصل المسئلة لكن لما كان المال واحدا اذا
ضرب احد العددين في الآخر وضرب الآخر في متي ان ما لا ذكره هكذا
وكانه قصد التنبه على جواز جعل المضرب مضروبا فيه وبالعكس **قوله** في
اصل المسئلة اصل المسئلة هنا شامل للاصل فقط وللاصل مع
الاعول **قوله** في الامثلة السابعة للاصول الستة التي اثنان منها

ألا نسب ان يقول فاضرب فاضرب
في اصل المسئلة فيما كان لكل قيمته

بين السهام والرؤوس واربعه منها بين الرؤوس والرؤوس
والاصل الاصل من الاصول الثلاثة لما استقام فيه السهام على
الرؤوس فيستقيم اصل المسئلة على السهام ولا حاجة فيه الى العمل
ولا يبراد اهل المسئلة بالضرب فتح محتاج الى معرفة نصيب الورثة
من الترتيب **قوله** مثالا في المسئلة المذكورة لتباين اعداد الرؤوس
آه اذا كان بين عدد الرؤوس والسهام ثم يراعى النسبة
ذلك الوفق وعدد رؤوس سائر الطوائف فاعداد الرؤوس
في هذا المقام اعم من نفس عدد رؤوس او وفقه لكن المراد من عدد
الرؤوس في مقام قسمه نصيب كل فريق على عدد رؤوسهم حتى يظهر الجاه
في المضروب اصل عدد الرؤوس لا وفقه مثالا في المثال المذكور يرد
عدد الرؤوس الحداث الى ثلاثة ويعد رؤوس البنات الى خمسة
ويراعى النسبة بين الثلاثة والخمسة وعدد رؤوس سائر الفرق
لكن في مقام قسمه النصيب عشر عدد رؤوس الحداث ستا وعدد
رؤوس البنات عشرة كما يظهر من كلامه **قوله** وهو ان يقسم
الاسلوب هنا لانه اورد المبتدأ، الخ قوله وهو قل ايوله من

خبر والامر لا يصلح للخبرة الا بتأويل اعني تقديره مقول لا يتأويل هنا
 فلا بد من الاثنان بصورة الاخبار حتى يصلح للخبرة لكن يمكن تطبيق
 بين المعطوف والمعطوف عليه باحد وجهين اما جعل المعطوف وهو
 اضرب بمعنى الاخبار اي يقرب او تقديره معطوف عليه لا ضرب بان
 يقدر اقسام ثم اضرب ولا وجه لجعل القسم في هذا التعليل لغير الامر
 يفيد المعنى وتخرج عن صلاحية الخبرية فمنه نظم الكلام **قوله** او
 الا وضوح السهل لعدم الاحتياج فيه الى الضرب والتقسيم وكل من
 هذه الوجوه الثلاثة لهم الاو طريق القسم لمقرب والثالث طريق
 النسبة وبمعرفة النصيب كل فرد من آخر خارج عن مقصود البيا
 بل هي موكولة الى علم الحاسب فذكر ما يؤدي الى الاطتيب **قوله** فاعلم
 في قسم التركة بين الورثة والغرماء **قوله** الغرماء مخطف على الورثة و
 تقدير الكلام في قسم التركة بين الورثة وقسم التركة بين الغرماء
 وحيث لا حاجة الى جعل الواو بمعنى او لان القسم متعدد فالقسم بين
 الورثة غير القسم بين الغرماء نعم لو كان القسم بين الورثة بغير
 قسم واحدة لنرم الخلف لكن مثل هذا الكلام على خصوص هذا

هذا المعنى وتعين مقصده منه غير مسلم فلا اعتبار على ما هو المراد
 من غير حاجة الى الجعل المذكور **قوله** التركة بكسر الهمزة على واو فاعلم
 بكسر العين ولم يذكر هذا الكلام في اول بحث التواريف حيث ذكر
 لفظ التركة او لا لان ذكر التركة هناك كان قبل الشروع في المحقق
 وهاهنا في مقام بيان كيفية القسمة في ثمانية مائات النسب فلهذا قسمنا
 ههنا **قوله** فاضرب سهام كل وارث قدره كسهم المضاف الى كل وارث
 بل يفظ الفرد بمعنى النصيب من ذكركم المص بل يفظ الجمع لان نصيب كل وارث
 في الاغلب متعدد لا سيما من نصيب المسئلة وان كان في الاصل غير متعدد
 واعتبار هذا الاغلب ذكر لفظ الجمع وقد يضاف السهام بل يفظ الجمع
 الى جماعة من الورثة ومعنى الجمع في باعتبار تعدد الانصبا حيث
 تعدد الجماعة **قوله** اي اذا كان بين النصيبين التركة مبينة قدر ان
 قوله اذا كان بين النصيبين التركة مبينة ليكون قسم لقوله
 اذا كان بين النصيبين التركة موافقة ولا يلزم من هذا التقدير
 ان لا يجري هذا الطريق في الموافقة والمداخلة حتى يكون منافيا
 لقوله الا انه في كل وجه فان قلت لماذا اطلق الوجه الاورقانه لا يلزم

من الامر بعمل هذا الطريق في حال المباني والامر بعمل طريق آخر في
حال الموافقة ان لا يجري كل من الطريقين في حال اخرى غاية الامر ان
لم ياءر لم يعمل هذا الطريق في الحالة الاخرى ولعله يكون في بعض
الاقسام للاختصاص بالطريق كما في حال الموافقة وفي بعض اخرى لا يكون
كذلك كما في حال المباني ايضا لما قيد المص في معرفة نصيب كل فرد ايضا
ليتوافق اجزاء الكلام فلذا قدره ان لا يتجاوز في ثلث فائدة
الاطلاق مع ان الشرايع يقول المصطلق الاول كذلك او قيدا
لكذا لا يتجاوز مجرد عدم ذكر هذا القيد الذي قدره الشارع
في الظاهر وان كان مراد المحتاج الى التمكن وفائدة وهي الشمول الذي
سيذكره وبعد ترك هذا القيد في معرفة نصيب كل فرد في حصول الفائدة
من الاطلاق في الاول وهي التبيين على الشمول المذكور وبعد حصول
هذه الفائدة لما يقرر ذكر القيد المذكور في هذه الحالة لا يخل
بالعلم بالشمول الذي حصل في طريق بيان معرفة نصيب كل فرد
قوله اي في الوجه الاول وهو لما لم يذكر المص في الوجه الاول قيد المباني
وان قدره الشارع لم يتيسر تفسير كلام المص في الوجه المباني

بالمباني والموافقة فلذا افترقا بالاول وهما وفي معرفة نصيب
لما اورد قيد المباني والموافقة صرحا فتر الوجهين بالموافقة
والمباني **قوله** وموافقة كما اذا كانت التركة خمسين آه ففي هذا
المثال للموافقة يجوز العمل بالوجه الاول بان يضرب الثلث في ثلثه
ثلاثة وخمسين وتقيم هذا المبلغ على ثمانية فيخرج ثمانية عشر ديناراً
او ثلثة ارباع دينار ونصيب كل اخ من هذا الطريق اثني عشر ونصف
ونصيب الائمة ستة ذنانير وربع يكون الجميع خمسين ديناراً ويجوز العمل
بالوجه الثاني بان يضرب نصيب العارث كالثلثة للزوج في وفق خمسين
وهو ثلث وعشرة فيبلغ ثلث وسبعين فيقسم المبلغ على وفق الثمانية
وهو اربعة والخارج من القسمة ايضا ثمانية عشر وثلثة ارباع وفي مثال
المدخله اخى اذا كانت التركة اربعة وخمسين يضرب الثلثة في التركة
فيحصل اثنان وسبعون او في وفقه وهو ثلثة فيبلغ تسعة فيقسم اثنان
وسبعون على الاول وتسعة على واحد وهو وفق التصحيح على الثاني وعلى
كلا التقديرين يحصل تسعة وهو نصيب الزوج وهكذا **قوله** لكل فرد
من اصل المسئلة يجوز العمل بوجهيه احدهما ما ذكره وهو ان يضرب

ما كان لكل فريق في كل التركة ثم يقسم المأصل على جميع التصحيحات فاما نصيب
 الغريب مثل الغرض ان الوارث زوج وابن وبنات اصل المسئلة
 من اثني عشر ويصح من ثمانية واربعين فاذا اردت ان يعرف نصيب
 كل فريق مثل الاولاد من التركة والتركة ثمانية عشر مثل اقبال وجه
 الاول يقرب نصيبهم من الاصل وهو ثمانون في دفع التركة وهو ثمانون
 خمسة عشر يقسم على اثنين يخرج سبعة ونصف وهو نصيب الاولاد من التركة
 وبالوجه الثاني يقرب الجثة في ثمانية عشر يبلغ تسعين ثم يقسم ثمانون على
 التصحيح وهو اثني عشر فيحصل سبعة ونصف ويجوز ان يعمل بالكل فريق
 من تمام التصحيح المسئلة وهو ثمانية واربعون مثلاً حصته الاولاد ثمانون
 والتركة ثمانية عشر فيضرب ثمانون في دفع التركة وهو ثمانون يبلغ
 تسعين تقسم على دفع التصحيح وهو ثمانية يخرج كل جزء سبعة ونصف
 وبالوجه الثالث يقرب ثمانون في تمام ثمانية عشر يبلغ ثمانون وستين
 على تمام التصحيح وهو ثمانية واربعون فيخرج مثل هذا ولما كان العمل في احد
 النصيب اصل المسئلة كما في معرفة نصيب الغريب وكان العمل
 هذا في الفريقين بخلاف معرفة نصيب كل فرد **قوله** ومن اثنين ان الوارث

الوضع الطبيعي آه قد ذكرنا سابقاً وجه تقديم معرفة نصيب
 كل فرد من التصحيح على معرفة نصيب كل فرد ولكن حكمنا معرفة نصيب
 من التركة لان المقام بالذات من معرفة النصيب التصحيح معرفة
 النصيب التركة فقدم المقام بالذات وجعله معارفاً لمعرفة نصيب كل
 فرد من التصحيح لانه لما توفاقت عليهما فذكرنا عقيبها من غير فصل او في داخل
 في حصول الغرض ومعرفة نصيب الغريب من التركة ليس مقصوداً اصلاً
 بجواز حصول معرفة كل فرد مع عدم كل فريق فلو لم يذكر ما بالكلية
 لا يكون غرض لكن لما ذكر طريق معرفة كل فرد عقيبها يذكر معرفة طريق
 كل فريق ايضا لانه لا يطغى ما يقسمها وحصول هذه المعرفة باولي
 تغنى مع التبيين تناظر ذكرنا على ان المقصود بالذات المعرفة الاولى
قوله اعلم ان الباقي من التركة آه في هذا الكلام دلالة على ان قسمة التركة
 بين الورثة لا يجمع من قسمة التركة بين الغناء **قوله** فان مات شخص
 ترك آه فرض الصور الثلث الموافقة بين التركة او الديون والمباني
 والمداخلة واجرى الوجهين في الموافقة والمداخلة والوجه الاول
 في المباني واحال جريان طريق طريقة المباني في صورتها الموافقة

والمدخله يعلم الخاطب عليك بالبطيخ والله ولي التوفيق **قوله** من
صالح من الورثة على شيء آه كان في معنى النسخ الذي هو الخروج من
الجانبين يعتبر ان يكون الصلح على شيء من التركة اذ كل من المتصلين
خرج عن شيء من التركة ولو لم يكن الصلح على شيء من التركة لم يكن خارجا بل
يكون من اخذ شيئا من غير التركة خارجا عنها لا غير فلا يتحقق التخرج
لكن يجوز ان يطلق النسخ بعد وضعه للمعنى الاول على هذا الوجه ايضا
قياسا على الوجه الاول الذي هو حقيقة النسخ **قوله** قلت فأيده انما جعلنا
في صورة تنفاوت الحال بالادخال والاخراج في الصورة المذكورة
لا بد منه ادخال من خرج صح لا يلزم خلاف الاجماع وفي صورة لا يتفاوت
كما اذا كان مكان العم الاب فان نصيبهم على تقدير ادخال الزوج
واخراجه ثبت ما بقي فانما اعتبروا الادخال لا قاعدة الادخال لما
كانت لازمة الاعتبار في بعض الصور جائزة غير مضمرة اعتبارها
لان هذا القدر اعيان اطراد اعتبارها في جميع الصور مقيد وان جاز
اعتبار غيرها في بعض الصور بخلاف اعتبار القاعدة الاخرى التي جعل
هذا الوارث كان لم يكن فانها تصرف في بعض الصور يمكن اعتبارها

اعتبارها مرة **قوله** ولو فرض انه صالح العم على شيء آه وفي هذه
الصورة لو جعل العم كان لم يكن اختص النصف بالام فرضا ورد الام
الخارج لا يستحق الزوج لا يستحق الفرد فيدخل النقص على الزوج
وهذا ايضا خلاف الاجماع في الصورة الآخرة اعني مصالحة الام
لو جعلت الام كان لم يكن باء هذا الزوج النصف والعم ايضا النصف
الباقى مع ان صح الزوج ثلثة ارباع الباقي وصح العم الربع **قوله**
الرد ضد العور وحصل معرفته بوجه جاز ان يعرف بالرد بانه ضد
اذ الاشياء يعرف باضدادها فان تعريف الرد بانه ضد العور يعيد
معرفته بوجه عام من جهة انه عرف العور سابقا ولو عرف الرد قبل
العور ثم قبل انه ضد الرد صح ايضا **قوله** ببعض سهام آه السهام
المذكورة في هذا القول عبارة عن النصيب السهام المذكورة
في العبارة الاخرى اعني قوله بفصل السهام عن عبارة عن الوارث
المعينة للورثة ويجوز ان يجعل السهام في كل الموضوعين بمعنى
الاتصاف ويكون وضعها تارة بالنقصان وتارة بالفصل
باعتبار تغاير المنسوب اليه فان نقصانها باعتبار اضافتها الي

السهم المقررة لهم على تقدير عدم العول وفصلها بالقياس الى غيرها
قوله وبعبارة اخرى في العول بفصل السهام فضل السهام على المخرج
ازداد اصل المسئلة وبفصل المخرج على السهام يستلزم نقصان
اصل المسئلة فيكون المال واحد والعبارة مختلفة **قوله** فتقول فاصل
آه لم يعلم من قوله الرد ضد العول الا انه يقع في مقابلة العول ضد
ولو لم يعلم معناه اصطلاحاً فذكر عبارة يدل على معناه اصطلاحاً
وهو رد ما فضل عن فرض ذوى الفروض مع عدم المستحق اليهم
حقوهم وهذا مفهوم وجوذي ومفهوم العول ايضا كما مر سابقاً
ووجودي فلما يكونان نقضين بل تغايلهما وامتناع اجتماعهما
يكونان ضدين فلذا قال ضد العول ولم يقل نقض العول وذكر الرد
اللغوي في تعريف الرد الاصطلاحي لا يوجب الرد والمراد من ذوى
الفروض يشمل الرد على ذى فرض واحد والمراد من صيغة الجمع
باعتبار الموارد واحد ومتعدد **قوله** كعلي ومن تابعه غيري بعض
الشروح ومن تابعه يقول من وافقه وقال ومن قال ومن تابعه
لم يصح لا يخفى ان امثال هذه المواضع الطاهرة لا بد فاع لا

لا يليق ان المواضع الاولى تتركها وكذا ما قيل في قوله قال زيد
بن ثابت لا يرد الفاصل على ذوى الفروض بل هو بيت المال من انه
غير الكلام واخرج التركيب عن نسبة فهو من هذا القبيل **قوله** وقال
وعثمان يرد على النزوحين وذكر المصنف في شرحه الرد على النزوح
فقط قوله فاجعل المسئلة من اثنين يدل في بعض الشروح اثنين اثنين
وكتب على الحاشية ذكر بلغة العدد الموزن لان الشخصين الامثلة
كلها اناث ولا يخفى ان انوثته الشخصين الوارثين لا يستدعي ان
يذكر اللفظ الدال على عدد الرؤوس الذي يجعل اصل المسئلة في التقسيم
مؤشراً **قوله** فاجعل المسئلة من سهامهم مدار القسمة في هذا القسم
السهام فلذا قال فاجعل المسئلة من سهامهم وفي القسم الاول على عدد
فلذا قال هناك فاجعل المسئلة من رؤوسهم فان قيل في القسم الاول
السهام وعدد الرؤوس متوافقان فلو قال هناك ايضا فاجعل المسئلة
من سهامهم صح قلنا السهام هناك تابعة لعدد الرؤوس لا يعلم
الا منها فلو اصل المسئلة على السهام من غير ان يعلم ان السهام
تابعة لعدد الرؤوس كان رداً الى الجملة وبعد العلم فانها تابعة

لعدد الرؤوس فلم يعلم المسئلة الآ من عدد الرؤوس **قوله** من ير عليه
 فيها الى مرصبا يجوز ان يقدر ساير الافعال مثل قذفها او اعمل بها
 او اكتف بها وكذا يجوز في كل مقام يستعمل هذا اللفظ تقدير فعل يناسب
 ذلك المقام **قوله** لكن بينهما موافقة بالثلاث لا يختار بالبداهة يجوز ان
 يعتبر المداخلة وبلا حصر ارباب العرفان كان الاكثر الذي هو عدد
 الرؤوس ضعف الاقل الذي هو النصف ضعف المخرج وانصبها اصحاب
 الفروض مرة وان كان ضعف ضعف مرتين وهكذا ولا حاجة
 الى اخراج الوصف والقرب **قوله** دل على انه لا يوجد مسئلة فيها اربع
 طوائف هي ردة اراد ان اربع مع انه لا يوجد اربع طوائف ثلث
 منها من ير عليه واحدة من لا ير داعي الزوج او الزوجية ولم
 اربع طوائف عن ير عليه كيف وهو في مقام بيان وجه الاكتفاء بما
 جنبت وقد ورد عليه انه يوجد اجتماع ثلثة اجناس مع من لا ير عليه
 كزوج و بنت و بنت ابن وام فانه ير على فروض هو ذل واحد
 من اربعة وعشرين وقد ذكر لدفع هذا ان بنت الابن من جنس
 البنات فهما ليسا جنبتين وقد نظر فان اثنان في القسمين في جهة

ع
 باجني

عدة امثلة البنت و بنت الابن جنبتين فلا يتم هذا الكلام عن
 جنبتهم دفعا لا يراد عليه **قوله** مستقيما على مسئلة من ير عليه قيد
 بقوله على مسئلة لانه ليس مستقيما على الاحاد كما سيعلم **قوله** وذلك لان
 الباقي ذكر في المدعى ان الباقي في القسم الرابع لا ير يد على صورة
 واحدة وذكر في الدليل الباقي من مخرج فرض من لا ير عليه مطلقا
 بحيث يدخل فيه غير الباقي في القسم الرابع لانه لا يتضح انحصار
 الباقي في القسم الرابع في الصورة الواحدة الا بهذا التفصيل **قوله**
 اذا كان مسخا التردد شخصا واحدا لا يستغانه على تقدير كون
 الباقي واحدا فيما اذا كان المسخ شخصا واحدا ليس بالاشتقاع
 يقتضيه كون المسخ شخصا واحدا كيف ولو كان المسخ جنسا متعدا
 الاشخاص يحصل اشتقاع المسئلة غاية الامر ان لا يستقيم على عدد
 الرؤوس بل لان مسخ النصف الذي يكون الواحد عبارة عنه في
 هذه الصورة ولا يكون الاشخاص واحدا **قوله** فوجدنا ان بين
 رؤوس المحدثات ورؤوس الزوجات آه ويمكن هنا العمل بطريق
 آخر هو ان عدد الرؤوس في هذه المادة اربعة وستة وتسعة و

وستة مقدار وسط في النسبة بين الاربعة والتسعة والمقدار
 الوسط في النسبة لاصح الى اعتباره مع اعتبار الطرفين فياخذ
 الاربعة والتسعة بينهما مبانة فيضرب احدهما في الاخر فيحصل
 ستة وندفعون الى آخر العمل فيحصل العمل **قوله** ومثله من يرد عليه اما
 اثنان هناك سدس وثلاث او نصف مع الربع او اربعة او خمسة و
 قد علمنا من قبل ولا موافقة بين هذه الاعداد التي هي مثله من يرد عليه
 وبين تلك الاعداد التي هي تكون باقية من خرج فرض من لا يرد عليه هي
 واحد او ثلثة او سبعة اما عدم موافقة الاعداد الاول مع الواحد
 فخطا واما موافقة الاثنين والاربعة والثلثة فخطا ايضا واما
 بين الثلثة والثلثة فلا يتحقق الموافقة بل هما ثلثان والثلثان
 حاصلة بينهما كما مر واما عدم موافقة الكل مع السبعة فخطا **قوله**
باب معاسمة الجذ اي باب يذكر فيه معاسمة الجذ ذكر
 احوال المعاسمة ووضع باب لها لا يقتض ان يكون المعاسمة متوقفا
 عليها او راجعا اذ الفرض ذكر احوال المعاسمة على أي مذهب
 وبأي وجه كان وفي هذا الباب وان ذكر شيئا آخر من الاختلاف في حكم

حكم الجذ والاخوة وبيان اصحاب كل مذهب من الجانبين
 الا ان ذكر هذه الاشياء كالمقدمة ولهذا وقع الشروع في تغيير
 الاحوال بعد بيان مذهب يد **قوله** مبنى على قول صاحب علي ما ذكرنا
 لا حاجة الى هذا التأويل **قوله** وبه بين معنى هذا الكلام ان وقع افتراض
 ولا ينافي هذا وقوع الاحشاء بغيره ايضا فان مخالفة الامام من معه
 موجب لحواز الاحشاء بكل من المذهبين كما هو شأن في العموم
 في سائر المواد ايضا **قوله** مذمومين اي فائضين **قوله** وعند زنديين
 ثابت آه لانه يؤول في هذا الباب احدهما ان الجذ في حال عدم
 الاختلاف خير الامرين وثانيهما انه بعد بني العلات في الحساب
 في هذه الصورة وثالثها ان خير الامور الثلثة مع الاختلاف
 رابعها تعداد بني العلات هنا ايضا وخامسها ان الجذ كالخ
 لا ينقص نصيبه عن نصيب الاخوت المانع وهو وجود اولاد الا
 سادسها ان يكون الاخوت محروما مع الجذ المانع وهو وجود
 البنات سابعها ان لا شيء لبنين العلات مع بني الاخوان الا اذا
 فضل من اخوت فرضها النصف شيء **قوله** كجذ واخت آه لا يهتبه

هذه الصورة الآتية وجود اخت واحدة من الابوين ولكن
يتصور تعدد ما باختلف عدد اولاد الاب في جانب الكثرة فيصح كان
التمثيل **قوله** ذو سهم المراد جنس ذو سهم اعم من ان يكون واحدا او
اكثرا **قوله** اما المعاسة آه ذكر اول المعاسة ثم ثلث ما يبقئ ثم سوس
الكل لانه ينظر بعد اخراج السهام في المعاسة فان كان خسر العلم بالمعاسة
ثم بعد العلم بعدم خسره المعاسة بلا خط ثلث ما يبقئ فان كان خسرهما
والا فالسوس ولما كان الحكم بالثالث بعد العلم بالثاني والحكم بالثاني بعد العلم
بالاول وذكر ما بهذا الترتيب **قوله** فان تركت للمالك ان خسر من ذكر
هذه الصورة الاشارة الى ان الاخت قد يكون عرومة مع اهل الجدة
السوس ذكر اول امثالا لما كان الخسر قد السوس ثم ذكر هذه الصورة
للمتنبيه على ان الفرض من هذا المثال ليس ذكر مثال خسر به السوس بل
الفرض الثلثة على كون الاخت عرومة في هذه الصورة لعبر ورآها
عصبته مع البنت كالاخ فانه لو كان مكانه الاخ الا ان يكون عروما
ايضا بخلاف ما لو لم يكن معها البنت كما في الاكدرية بملاحظة كونها فنة
فرض مع عدم الجد فلي اخذ الجد حصته من السوس وصار صاحب فرض

فرض فلا يجعل للاخت عصبته بالاولى فلا بد لها ايضا من فرض نصيب
يجعل مع نصيب الجد مقسوما على الجد والاخت رعاية الى الجد فيبقى للام
واحد لما عدا حصص ساير اصحاب الفروض او لا قال فيبقى للام واحد
وظ ان ترتيب بين اصحاب الفروض حتى يكون بعضهم معزوما وتعين
البعض على البعض اذا عرفت هذا ظهر عليك انه وجه لما قيل ومن قال
يبقى للام واحد ولا بد لها من اثنين لان حقها السوس فيراد على اثنين
عشر واحد فيصير ثلثة عشر فكانه زعم ان بين اصحاب الفروض ترتيبا
حتى يتعين بقا الواحد للام هذا كلامه وان سقطت **قوله**
سياتيك من بد توضيح آه وهو الاشارة الى ان وجه الحمان وجود
البنت فكان ذكر هذه المسئلة يحير تمهيدا للعذر في فرض نصيب الاخت
في الاكدرية **قوله** وقيل انها مكررت هذا ان الوجهان لا يغيدان
صحة التسمية بالاكدرية التي هي على صيغة افعال مع باب النسبة نحو ما
ماء التانيث **قوله** ولا اكدرية آه ليست المسئلة الاكدرية التي فرض
فيها تخصوصها النصف للاخت لكونها صاحبة فرض والاخ عصبته
قوله لان اصول زيدا منها مستقيمة وهي في هذه الصورة اعطاء

الجد من الكل وحرمان الام من الثلث الى السدس سبب الخبن و
الاختان ليست احكامي فرض مع الجد حتى يفرغ لها وليست احكامي مميزة
بالكلية حتى يفرغ لها شي بخلاف الاكدرية فان حرمان الاخت مع عدم
الضرورة في حرمانها اوجب فرض النصف لها والمراد بهما السدس
جعل النسخ بمفعي النقل ولفظي الازالة مفعي المعايلة هنا غير ظ الآان
يحل على القبول اذ يقال النسخ بغير نسخا ينسخ آخر وان لم ينسخ
ينسخه فغير عن كون النسخ منسوخا بالنسخة **قوله** فتعذر ان كان
جعل الشارح ج. ا. الشارح **قوله** ولو صار هذا وجعل قول المص
الاصل فيه بتقدير فنقول ج. ا. الشارح المقدرا **قوله** وان وقع مع ما
عطف عليه **قوله** او كان وليس كلام المص قبل **قوله** الاصل فيه فنقول
قوله اعني الاصل فيه مع خبره جملة كسبته وقع خبر من خبره ولا فائدة
الشارح هناك **قوله** فنقول لتصح اللفظ **قوله** ثم ماتت البنت عن اثنين
وبنت وصدة آه ليعمل الشارح على ام المرأة لدفع احتمال ان يكون
الجد من قبل ابيها ويكون المراد من الجد تلك الحجة ولا يقال لا بد
ان يموت هذه البنت عن جدتين لاننا نقول بعد عالم بعد البنت ومن

من ورثة الزوج علم ان البنت ليست بنته فاحتمال كون
امه حدة لها قد اندفع بهذا من غير حاجة الى الاشارة عنهما **قوله**
والمراد ما يتناول والعريضة على هذا ان في غير هذين النوعين
لا يتصور التصحيح الثاني فقدم تصور التصحيح في غيرهما احيى صورة
الاستقامة حيث جعل الميت **قوله** كان لم يكن قرينة على ان المراد
غير ما هو هذا ان النوعان **قوله** ثلثة احوال ثلثة احوال فنقول
ما لم يسم فاعلم لقوله تنظر الاحوال الثلاثة بين ما في يده آه والمراد
سبب الاستقامة والفرق بين صورة الاولى والثانية في احد
وفي صورة المماثلة بوجد التصحيح وينطبق ما في الميت
على التصحيح نعم صورة المماثلة يشارك الصورة الاخرى في ان
المستلزمين تصحان من التصحيح **قوله** فان استقام ما في يده
بسبب المماثلة قد يكون الاستقامة بسبب المماثلة وقد يكون بسبب
المدخلية مع كون ما في اليد اكثر من التصحيح كما اذا مات الزوج
المذكور عن اثنين فالملف يخرج المستلزمين آه لما كان قوله كزوج
آه مثلا لا يصح ضرورة الانقضاء ميراثا قبل القسمة كما سبذ كعقيبها

ولا دخل له في بيان الاصل بل بعد ايراد مثال العبرة ذكر الاصل
واقصر في الاصل على التصحيح مرتين فلا حرم صح قوله فالمبلغ ^{المستلزم}
اي المبلغ في صورة الموافقة والمباينة ولو قال يخرج السائل لم يصح
لانه ما زاد في تصوير الاصل على مرتين وايراد المثال المشتمل على وقوع
اربع مراتب من موث الورثة لا دخل له بهذا ولا شك ان يصح قوله بعد
هذا وان مات ثالث او رابع آة ولا حاجة الى ارتكاب التاكيد ولا
البعده في توجيه قوله وان مات ثالث آة وقوله وما اندرج فيها
اشارة الى السهام والقروض المندرجة في المستلزم ويجوز ان يكون
اشارة الى غير المستلزم من السائل السابقة عليها لو كانت وان لم يكن
في عبارة المتن اشارة اليها ويجوز ان يكون اشارة الى مسئلة
من مات ولم يند بموته بعدم اختلاف الورثة وعدم تغير النسبة ^{فعله}
فسهام الفاداة موقع من جهة ان المصحح بعد تمام تصحيح المستلزم يتوجه
الى استخراج السهام مفصلة فتقول من قال فسام فقد اخرج
الكلام عن سنة خارج عن السنين **قوله** وان مات ثالث ما
آة قد ذكرنا آتفا انه لا يفسر ذكره في المثال الميت الثالث والاربع

والرابع بقوله هذا وان مات ثالث آة ثم الثالث وكذا ما بعده
اخم من ان يكون الكل ورثة الميت الاول ويكون متعاقبين بان
يموت الوارث ثم وارث الوارث وهكذا او مختلفين بان يكون
البعض كذا فان حكم الاصل المذكور في ^{الجميع} **قوله** قلت قد عرفت
آة لا حاجة الى هذا ايضا فانه تجرد ذكر صورة يكون بين ^{النسبة} ^{الميت}
موافقة وصورة يكون بينهما مباينة يحصل الغاية اذ يمكن تطبيق
ما ذكره على صورة يكون الميت ^{من} اول ولثا لث ثانيا وكذا
يمكن تطبيق مثال المباينة على وجه يكون الميت الثالث او الرابع
ثانيا كيف وقد ذكر المعنى فاحدثي الموافقة والمباينة بعد ذكر المثال
المذكور من غير اشارة الى مادة مخصوصة **قوله** بمعنى ذي القربة مطلقا
اي اخم من ان يكون من جهة الاب او من جهة الام او من جهة
الولاد او لا **قوله** ولا عصبته تحز المال بعد ما بين ان المراد من
ذي سهم ذو فرض معذور اخرج العصبته منه احتياجا الى بيان
المراد من العصبته بوجه يمتنع عن ذي القرض فكانه قال والعصبته
وهو الوارث المعروف الذي يحز المال فلا يبردان العصبته بهذا

المع بعد ذلك على ذوى الارحام **قوله** وتوجهها انه آه ويجوز ان
يجعل للاستيناف **قوله** هذا تكلف بارد يقتضى ان وقع وجود الواو
لا يظهر وجهه صحتها في هذه العبارة الا ان يجعل وهو كل قرينة
معرضة وجعل ذوى الرحم مبتداء وقوله كانت عامة الصحابة خبره و
ذوى الارحام في قوله توريت ذوى الارحام من وضع الظام مقام
الصحة العامة الى المبتداء وكل هذا تكلف بارد **قوله** كانت عامة الصحابة
آه لا يخفى ان جعل تعريف الصحابة للعهود بعيد لا يحتاج بعده لبيان
والبعد منه جعل المعهود المجتهدين منهم **قوله** ويوضع المال عند اصحاب
آه لا يخفى على النصف ان هذا الكلام انشأ الى او ما ذكر في بعض
الشروح من انه اراد المال المعهود وهو ما يعطى لهم عند التام
توريتهم المناقشة بان عدم صاحب الغرض السبب في شطره في النوع
المذكور ليس من ذوات المحصلين في امثال هذه المقامات فضلا عن
الكاملين المكملين **قوله** ولنا قولنا في الواو آه لفظ البعض وان كان
مطلقا لكن لم لا يجوز ان يكون المراد منه اصحاب التورع والعصا
بقريته فوكنتها في كتاب الله تعالى فان المذكور في كتاب الله ليس

الا هو لا يخرج هذا الاحتمال يكفي لدفع الاستدلال ولا بعيد
حمل كتاب الله تعالى على حكم الله **قوله** وذوى الارحام اربعة اقسام
آه الصنف الاول اربع طوائف ابن البنت وبنت البنت
وابن بنت الابن وبنت بنت الابن والصنف الثاني
اربع طوائف اب الام واب ام الاب وام اب ام الاب
والصنف الثالث غير طوائف ابن الاخت من الجهات
البنت بنت الاخت من الجهات بنت الاخت من الجهات
ابن الاخ لام والصنف الرابع المذكور في الكتاب ايضا عشر
الطوائف من الجهات والاعمام لام وكل من الاحوال والى لالت
من الجهات **قوله** وهو الاب واب الام آه المفعول المبتدأ من الجذب
اب الاب واب الام وكذا المبتدأ من الجذب ما ذكره قائل
على هذين المعنيين ليس خطأ واما خروج من سمي الى الجذبين
والجذبين البعيدتين بالكل على هذا المفعول فلا بد من تعميم اللزوم
فان امر سبكه ان ربح حيث يقول وان اديع هو الذي
شاء ويل فنتبه ان ربح الى الخطاء في بيان معنى الجذب والجد خطأ

لا يليق شأنه ولا شأن من خطبه **قوله** وهم العتات آه الصنف الرابع
يتمنون الى جدي المبيت وجدته لا ينحصر في من عدهم الملم بل يشمل اولاد
هو، لا وان يولدوا وكذا العتات والاعمام والاخوان والحيالات
العالية وكذا نبات الاعمام من الجمات وذكر من يذري سدهم بعد
وان ادخل الاولاد وكذا من تعلقه من العتات وغيره من كمن اذا
بالتأويل لكن نبات الاعمام لا يمكن ادر جئنا اصلا ولا غدر في حقهم
الا ان يقال هو ليس بعدد حصص جميع افراد ذوي الارحام بل بعد بعضه
و نبات الاعمام وانه لم يذكر من كمن يعلم حاله بالاعتناء الى نبات
الاخوة من ذوي الارحام يعلم حال نبات الاعمام ايضا وكذا لم
يذكر نبات ابناء الاخوة **قوله** فنولا والمذكورين في امثلة آه عمل
المشار اليه المذكورين في الامثلة ولم يجعل نفس الاصناف كما جعل في
الشرح لانه لو جعل المشار اليه الاصناف لم يحسن عطف وكل من بدلي
بنهم على هو، لا لان من بدلي بهم ايضا من جملة الاصناف فلا يحسن
عطفه عليه **قوله** والمراد بمن بدلي انهم اذا تناولوا من بدلي بهم ما اشاء
اليه يكون ما اشاء اليه خارجا عن الامثلة بل يكون الامثلة بخلاف

ما ذكر المص صريحا **قوله** ويتناول ولا والتصرف الرابع فانه لم يشترطهم
لان طوف الكلام كان كان غير قابل للاشارة اليهم **قوله** ولكن لا يتناول
آه ولا يتناول نبات العم ايضا كما ذكرنا **قوله** فيما ذكره من الاصناف
الاربعة لو علم معنى الجد بن والجد بن كان منحرفا فيما ذكره من الاصناف
وان لم يكن منحرفا في امثلة الاصناف فان كل من عده من ذوي
الارحام داخل في واحد من الاصناف المذكورة الماء خذوة بان
المذكور وكانه اراد من الاصناف على وجه ذكره **قوله** وان ادرج ادراك
نبات العم غير ظا التاويل الا ان يترك تقدير في الكلام ويكتفي في العذر
لعدم ادخاله اية اذ كلمة من التبعض ثم جعل الشرح كلمة التبعض
مبنية على الارادة المذكور على تقدير ادرج جميع هو، لا وينوع
تأويل لا ينافي القول بعدم امكان ادرج نبات العم بان تأويل
قوله وتابعة في ذلك عيسى بن ابا لعل وجه قول من قال وتابعة ان
ان رواية انه سليمان عن محمد كما قيل رواية عيسى في صحيح ان يقال
وتابعة ومنشاء قول من قال عبارة تابعة الواقعة في الضوء
وشرح الشريفة لم يجب تخريج غير معلوم **قوله** يوفق الروايتين

الماد من التوفيق ليس جائها الى معنى واحد بل المراد ان روايته النافية
 لا يتصور من شخص واحد فحدث الله وابتين غير صحيح فالتوفيق بينهما
 بحيث يكون كلنا الله وابتين واقعين فالتوفيق بالحقيقة بين
 صحتي الله وابتين **قوله** لان حدهما كل واحد من الاولاد الاخوة والجد
 اب الام مقدم على فرع مثله ابن الاخ مقدم على ابن الاخ والجد
 مقدم على الخا والفرع مقدم على الاصل مثله الابن مقدم على الابوين
 الابن على اب الاب وابن الجد مقدم على اب الجد واذا كان ابن الاخ
 مقدما على فرعه وفرعه على اصله وهو الجد كان ابن الاخ مستحقا
 الجد لان المقدم على المقدم مقدم ويجوز ان يفترجه آخر وهو ان يجعل
 ضمير كل واحد منهم راجعا الى طوائف الصنف الثالث ويكون المعنى كل
 واحد من هؤلاء الطوائف مقدم على فرعه وفرعه مقدم على اصله والمقدم
 على المقدم مقدم والفرق بين هذا الوجه والوجه السابق ان مرجع الضمير
 في الاول مجموع اولاد الاخوة والجد وفي هذا الوجه مرجع الضمير اولاد الاخوة
 فقط **قوله** واما اهل التبريل لم يوردنا خلاف الفرقين اعني اهل
 القزاة واهل آخر التبريل الا في المثال المذكور اعني اجتماع بنت البنت مع

مع بنت بنت الابن فان اهل القزاة لا يورثون البعدي واهل
 التبريل يورثونها ويشتركونها مع الفزلي واما في صورة يكون مقتضى
 قول اهل التبريل يورث البعدي دون القرنة فلم يتعرض له وذلك كنت
 بنت بنت مع بنت بنت ابن ابن ابن فان مقتضى قول اهل القزاة
 تورث القرنة دون البعدي ومقتضى قول اهل التبريل تورث البوي
 لانه اذا نزل المدلى منزل المدلى به وفي البعدي المدلى به وارث
 دون القرنة فينبغي ان يكون البعدي وارثه مكان المدلى به دون القرنة
 التي ليس المدلى به الذي يقوم القرنة مقامه وارثا وهذا **قوله** ان
 من كان منهم ولد الصاحب فرض آه الحكم باولوية ولد صاحب فرض مع
 استوار الدرجة بالاتفاق كما سيورده المصنوع واما مع عدم استوار الدرجة
 فلم يظهر ان الحكم ماذا وانه هل يقدم ولد صاحب فرض البعدي ولد ذي رحم
 اقرب او لا لكن مقتضى القياس ان يقدم الاقرب وان لم يكن ولو صاحب
 فرض علم الابعد وان كان ولد صاحب فرض علم قول اهل القزاة وعلم قول
 اهل التبريل مقتضى القياس تقديم ولد صاحب فرض لان من بدلي
 ليقوم المدلى مقامه وولد ذي الرحم وان كان اقرب يقوم مقام

المدلى به الغير الوارث **قوله** ويرد على قولهم انه يلزم منه امر فاحش انه
يرد عليه منع ظ فان اقامة المدلى مقام المدلى به في الاستحقاق من
جهة التوابع لا تجب ان يكون حرمان المدلى به لما منع تيقف بهونك
المانع مؤثرا في المدلى مع عدم انتفاء هذا المانع بل لا يبعد ان يكون
حرمان المانع على المدلى به موجبا لاستحقاق المدلى به مع وجود المدلى به
لصيرورته كالميت وبالجملة يمنع تسلسل اقامة المدلى مقام المدلى به
كونه محرورا ومن الميراث سبب حصول احد موانع الارث في المدلى به
قوله قول الوارث اولى بعد ورود ذوى الارحام في مقابلة الوارث
كيف نبأ ان يقال الوارث اخم من ذوى الرحم مالا ولى ان يقال
قول صاحب فرض ثم يقول الكلام في الاولوية بالارث ولا يخفى ان خصوصية
لفظ الوارث دحلا ومكسبة في اثبات تلك الاولوية لتلك المكسبة
في لفظ آخر ثم التفتيش عن ذلك الوارث هل يكون عصبته اولا يكون
الا صاحب فرض لا نبأ سبب هذا المقصود وهذا المقام بل ذكر الوارث
واقع موقعه مع قطع النظر عن انه صاحب فرض او يكون عصبته
قوله فعند انه يوسف في قوله الآخر التقييد بقوله الآخر لا نبأ فله

قوله عند انه يوسف بل فيه إشارة الى ان وجه الحكم بان عند انه
يوسف كذا ان هذا قوله الآخر والقول الآخر يكون المرص عند حسن
القول ثم عطف الحسن انما يوسف واصنافه عند الله ايضا في
المعنى لا يحتمل بحيث الظاهر ان يكون له قول سوى هذا فلا نبأ بعينه
المعنى تقدير احواله وايتين عن الحسن في الكلام والحق ان المفتنة
في امثال هذه التقدير ان في امثال هذه العبارة تسهل لا
ينبغي ان يلتفت اليها فتعرض عنها والحسن بن زيادة قبل ان الحسن
من اهل التتميز بل كما ذكرت فكيف توافق مع انما يوسف في هذا
القول الذي هو قول اهل القرابة واجيب عنه بان الرواية عن الحسن
وقعت بوجهين احدهما موافقة لانه يوسف والآخر طريقة اهل
التسريع وسهل محمد بانفاق الصحابة آه هذا قيل مع العارفا
اذ في صورة العمى والى انه الجنة فخلقة وقد شرط انما يوسف
اتحاد الجنة حيث قال وذلك المعنى هو التوابع وقد احدثت الجنة و
لاجل هذا الحكم باعتبار الابدان عند اجتماع العتات والاخوان
الى لالت **قوله** وايضا قد انتفا آه مجرد هذا لا يلزم ان يكون

من اهل التنزيل مع ان الشارح قال انها من اهل القراية فان الحكم
بان ولد الوارث اول من الآخر لا يستلزم تنزيلا متنزلة المدلى به نعم
المدلى به دخل في ترجمته وهذا غير التنزيل **قوله** وعند محمد كذلك ذكر في بعض
الطواشي وذكر الطحاوي ان محمد المال بينها نصفين باعتبار المدلى به و
لا يخفى انه غلط منه لان ذلك قول اهل التنزيل هذا كلامه ولا يخفى
ان هذا التفسير والقول بانه قول اهل التنزيل على تقدير ان يكون
الابن والبنت المذكوران من بنتي واما اذا كانا من بنت واحدة
فلا مجال لتوهم التفسير والتنزيل والصورة المذكورة في المثال اتم
من كلا الاحتمالين اللهم ان يخص بالاحتمال الاول بقرينة ايراد الاصول
بصيغة الجمع ووضعها بالاتفاق والاختلاف فان هذا انما يتصور مع
تعدد الاصول وايضا مع وحدة الاصل لا يتصور الا اعتبار ابدان
الفروع فلا مجال لتوهم اختلاف بين ابن يوسف ومحمد وانما يتصور
بينهما عند تعدد الاصول فبني الكلام على تعدد الاصول **قوله** ولو ترك
بنت ابن بنت آه في هذه الصورة لا يختلف الحكم بتعدد البنت
العليا ولو حدتها فيجوز ان يكون البنت التي هي جدة بنت الابن

الابن غير البنت التي هي جدة ابن البنت ويجوز ان يكون بنت
واحدة جدة لكليهما وعلى كلا التقديرين الحكم واحد والمال بين
بنت الابن وابن البنت بالامثلة لكن على التعاكس من جهة اقل
ان يوسف ومحمد اذا كانا في اولاد البنات آه المتبادر من قوله
البنات آه ان يكون تلك البطون كلها اولاد البنات الميتة مع ان في
الصورة التي صورها اثني عشر شخصا ثلثه منها اولاد البنات وسبعة
اولاد البنات اللهم الا ان يؤول بان المراد من اولاد البنات اعم من
اولاد البنات واولاد بنات الابن لان المقصود بيان حال هذا
النصف الذي هو اعم من اولاد البنات واولاد بنات الابن او
يقال المراد الاولاد التي ينتهي الى البنات في مرتبة من المراتب ليس
المراد اولاد بنات الميت او يقال يكفي في صحة اطلاق البنات على
هذه الصورة على بطون اولاد البنات في الجملة ولا يلزم ان يكون
جميع البطون بطون اولاد البنات او يقال المقصود بالتمثيل ان
بطون اولاد البنات وايراد بطون اولاد البنات لا يوايه وجوه
الاحتمالات الموجبة للشك في طريق التفسير لا يكونه مقصودا بالذات

في المثال لكن هذا الآخر خلاف الظاهر فان القاعدة في بطون اول
 البناء ايضا كما لا يخفى **قوله** يقسم على ابي الخلاف اي على ابي بطون وق
 الاختلاف فيه بالذكور والانثى **قوله** وهكذا يعمل الى ان ينتهي بهذه
 الصورة مشتملة على نسبة بطون في البطن الاول ثلثة ابناء وتسع بنات
 وفي البطن الثاني عشرة بنتا في البطن الثالث اربعة ابناء وثمان
 بنات ابن وثمان بنات باراء الابناء الثلثة في البطن الاول وثلثة ابناء
 وست بنات باراء البنات التسع وفي البطن الرابع ايضا اربعة ابناء
 وثمان بنات ثلث بنات باراء الابناء في البطن وابن وثمان
 باراء الابناء الثلثة في البطن الثالث وثلثة ابناء وثلث بنات
 باراء البنات العلات في البطن الثالث وفي البطن الخامس
 ثلثة ابناء وتسع بنات بنت ابن بنت باراء الابناء البطن الاول
 ثم خمس بنات متواليات وابن باراء ابن وبنين وثلثة ابناء
 في البطن الرابع ثم البنات وابن باراء ثلث بنات في القوتاني
 الرابع وفي البطن السادس ايضا تسع بنات وثلثة ابناء بنت
 تحت ابن البطن الاول ولها اثني عشر سهما بنت اخرى تحت ابن اخيها

ثمان وبنات اخرى تحت ابن الابن الثالث اخيها اربع ثم بنت
 لها تسع ثم ابن له بنت ثم بنت لها ثلثة ثم ابن له اربعة ثم بنت
 لها اثنان ثم بنت لها ستة ثم ابن له اثنان ثم بنت لها واحد ثم بنت
 لها ثلثة فلهذه ثلثة ابناء وتسع بنات كل انصبا فيهم ستون ومنها تصح
 المسئلة وقد اشار الشيخ الى تفصيل هذا الجمل وكيفية استخراج
 كل قدر بمرثه بوجه واضح لا شبهة فيه **قوله** وكذا الحمد آية سدا زبادة اصل
 اعتبره محمد ولم يعتبره ابو يوسف **قوله** ومن هذا الكلام يعلم انه يعني
 لما كان وقول محمد اشرار الرواية علم ان هناك رواية اخرى ليست
 بهذه المثابة من الشهرة وليست هي الرواية انما يوسف ولقيت
 قوله شادة بقوله ليست في قوة الشهرة لكن الشذوذ لا يتبع على
 اطلاقه لا يفهم منه هذا المعنى فلا بد من التصريح بما هو المراد من الشذوذ
قوله لانه ليس على المعنى والسير لا يوجب الاخذ بما لم يرجح بوجه
 آخر وكان الاخذ لقوله آمن من الخط والغلط لكونه اخطأ
 لعله اراد من السير هذا المعنى **قوله** اي في توريت ذوي الارحام هذا
 بيان بما حصل المعنى وحمل كلام المصنف على هذا المعنى يجوز ان يكونا

ولعقبه

حذف المضاف اليه وتوفيض اللام عنه ويجوز ان يكون باعتبار
 كون اللام للعهد اي التورث المعهود معنا وهو تورث ذوي الارحام
 وعلى كلا تقدير يكون حاصل معنى كلام المص في تورث ذوي الارحام
قوله غير انه يوسف هذا الكلام من المص صريح في ان المعبر عنه هذه
 الرواية وليس مدار كلام على عدم وصول الرواية الاخرى اليه كيف
 وقد اورد في شرحه وروي عن انه يوسف ان ذات الترابين
 لا يرث الابواب واصدة كما في الجدة ذات الجنتين عنه **قوله** وقد
 اعتبر تعدد الجهات اه اعتبار تعدد الجهات للمترجم لا يستلزم اعتبار
 تعدد الجهات لتعدد الاستحقاق وكذا اعتبار تعدد الجهات مع
 اختلاف سبب الارث من القرض والتعصيب الاستحقاق بالسببين
 المتعارفين للجنتين لا ينافي اعتبار تعدد الجهات وتسلم انه
 لتعدد الاستحقاق من غير تعارفة سبب الارث من القرض والتعصيب
 الحاصل ان مجرد تعدد الجهات لا يوجب تغير الاستحقاق فان تعدد
 الجهات في الاستحقاق ونقص الوصية كما في الجدات لا يوجب زيادة
 القرض هكذا فيما كان الاستحقاق بنقص العصبية لا يوجب ^{النصيب}

النصيب بالعصبية بتعدد الجهات اذ لا يتصور تعدد الجهات
 في العصبية ولو تعدد لا يوجب زيادة الاستحقاق وفي صورة
 الاستحقاق بالسببين من جهة تعدد الجهات انما حصل الاستحقاق
 بسبب اختلاف السببين الفرضية والعصبية فلا ينافي اعتبار
 الجهات في صورة ذوي الارحام نعم لو جعل تعدد الجهات في ذوي
 الارحام سبباً لتعدد الاستحقاق برأسه من غير ان يفاضل على كون
 تعدد الجهات سبباً لتعدد الاستحقاق في الوارث من جهة العصبية
 والفرضية لم يبعد **قوله** عندنا يوسف يكون اه هذا على الرواية
 الصحيحة اما على الرواية الاخرى التي ليس فيها اعتبار تعدد
 الجهات يكون المال نصفين نصف لابن بنت بنت ونصف
 للبنتين المذكورين **قوله** في النصف الثاني من ذوي الارحام لما
 ورد كلام كثير في فصل النصف الاول احتياج الى التفتيح نذكر ذوي
 الارحام في النصف الثاني الاله الامام بسبب الفصل وبعد
 ذكره هناك وتذكر ان الاجتناف ^{لنصيب} الارحام لا يخلو الى
 ذكره في الثالث والرابع **قوله** من اي جهة كان يقيد الاقرب

بأي جهة كان يشع بتقيد الأبعد المرجع أيضاً بهذا القيد فيهم
 أن الأقرب من أي جهة أولى من الأبعد من تلك الجهة ومن جهة الأخرى
 أيضاً **قوله** ولا تفصيل له آه **أورد** هذه العبارة الدالة على نفي
 التفصيل الذي هو عبارة عن الأولوية وهو أعم من أن يكون
 متساوياً بين في الأرض كما في صورة خلف اب ام اب لاب
 و اب اب ام الاب فانها متساوية في قدر الأرض عند هؤلاء
 العالمين بعدم التفصيل ومن أن يكونا متفاضلين كما في صورة
 المذكورة في الشرح **قوله** ففي الصورة المذكورة آه الفاء هنا ليس
 للتفريق بل للتفصيل إذ الكلام السابق مجمل لا يعلم منه كيفية خصته
 كل منهما ففصل وقال ففي الصورة آه لا يرد ما ذكر في حواشي بعض
 الشرح من أن التفرع الواقع في شرح الشرح لم يصحبه إذا لا
 يقتضيه ما تقدم ذكره هذا الجواب كما لا يخفى على ذوي الألباب هذا
 كماله وكأنه أراد من الجواب التعليل المذكور **قوله** ثلثاه لا
 اب الام آه **عجل** ذلك بان الاعتبار في القسمة لا أول ملين يقع فيه
 الخلاف ثم يستعمل نصيب كل من يؤول به وأورد عليه أن الجد الخامس

الفاسد لا يثبت مع الجدة الصحيحة ولا يبعد أن يقال في دفع
 هذا الالزام ادليس مراد المستدل أن الجد الفاسد لا يثبت مع الجدة
 الصحيحة فيعطى قدر ارتفع إلى ابنه وقدر ارتفع الجد إلى اقربا بل
 مراده أن الجد والجدّة المذكورتين إذا ورثا من نيرثان منه
 مثل أولاديهما يكون حصته كجد مثل حصته الجدّة فانه اب الجدّة
 ام والاب مع الام يرثان أثلاثاً فالاعتبار بمن سمي السهام
 ويبدل بينهما بهذه القسمة وينتقل قدر استحقاق الاب إلى ابنه وقدر
 استحقاق الام إلى امها **قوله** وهو خلاف المصقول لأن ذلك كيف
 وقدر ورد في الشرح تقديم الاب في الأرض وسائر ما يتعلق
 من الولادات على الجد وأصله في النسب لا ينافي ذلك فان قرأته الآية
 ارشد من قرأته الأبعد ومنشأ هذه الأحكام القرابة والمبتوعة
 من جهة الأصلية لا ينافي النابغة من جهة القرب والقرابة النابغة
 للقرب وبالحمل هذا التعليل في غاية التواضع لا ينبغي أن يعنونه
قوله أي يجب أن يقسم آه القسمة ان كان الفروع ذكوراً مخفياً أو
 انما مخفياً فالسوية على قدر عدد الرؤوس وهذا الاحتمال لما كان

ط الحليم يتعرض الشرح له بل ذكر حكم الفروع المختلف صفات ابدانهم
بالذكورة والانوثة فان هذا يحتاج الى البيان بمعناه فلذا تعرض
قوله على قول بل يختلف كما في الصنف الاول آه هذا مذهب محمد في
الصنف الاول ومذهب يونس في يوسف كان مخالفا لهذا ولم يتعرض
مخالفة هناك وكانه ليس مخالفا بل قوله كقول محمد في هذا يحتاج الى بيان
فوق في الصورتين ويجوز ان يكون الفرق من جهة انه اعتبر هنا الاطلاق
من جهة الاباء باعتبار تغير الجهة لانه يجعل الشخص الواحد من جهة الام
والآخر من جهة الاب وجهة الاب وجهة الارث تختلف فيهما خلافا
الاختلاف في الصنف الاول لان فيه لا يخرج الشخص باختلاف الجهة عن الولد
به من ابي جانب كان **قوله** على قيس ما عرفت في النجاشي والرواية اي بالنبوة
مع التساوي في الذكورة والانوثة ولذلك ذكر مثل خط الانبياء مع
قوله والضابط ان يقال آه هذا الضابط عند استواء المنزلة وعدم
كون البعض تدليا بالوارث والضابط في جميع الاقسام ان يقال اما
ان يكون هناك استواء الدرجة او لا وعلى الثاني فالأقرب اولى على
الاول اما ان يخص البعض بالادلاء الى الوارث او لا وعلى الاول فذلك البعض

البعض اولى وعلى الثاني يجعل بالضابط الذي ذكره الشرح آه قوله
مطلق قيد للاخوات والاخوة كليهما اي اولاد الاخوات مطلقا سواء
كانت من الابوين او من الاب او من الام وبنات الاخوة مطلقا
اي من الجهات الثلاث المذكورة واما بنو الاخوة فماذا كان الاخوة
من الام فقط **قوله** ولد العصبية اولى يروي ان عندنا يوسف اولى
ولد العصبية مشروط بما اذا يكن ولد ذي الرحم ذراجهما وكان
الرواية لم يثبت عندنا المصنف في الحكم بالاولوية اذ لم يثبتها
باعتبار ان الفتوى بالاولوية مطلقا **قوله** فذكر ولد الوارث فذكر
ان خصوصية لفظ الوارث دخلا في اولوية ارث ولده فهذا ايضا
وجه لا يشار لفظ الوارث وكذا في لفظ ولد العصبية عند دلالة
على قوة الارث لان العصبية الارث اقوى فاختار هنا لفظ العصبية
لهذه النكتة وللتفنع في الكلام **قوله** فيجوز فيهم ذلك الاصل يجوز
ان يواء بالغنى حتى يكون منصوبا بان المقدرة بعد النفي اعني لا
يؤثر في وجوب يكون المراد بالاصل الاصل الجاري في اولاد الام
من التسوية بين الذكر والانثى لكن الاول في ان يواء فيجوز بالكون

حتى يكون متوقفا على قوله وليس لا وهو لا آية وح يكون المراد من
 الاصل تفصيل الذكر على الانثى كما ذكرنا قلنا ان الاصل **قوله** بقسم المال
 على الاخوة والاخوات المعلى الاخوة والاخوات الاصول للذين فروهم
 ذوات الارحام وينزى بقسم المال عليهم **قوله** بنات اخوة متفرقات الى
 قوله بهذه الصوة فيجمع هن التسعة اولاد بنت بنات وثلاثة بنات و
 ثلث بنات للاخوة المتفرقة وثلاث للاخوات المتفرقات وثلاث بنات
 للاخوات **قوله** ارباعا باعتبار الاباء وذلك لان في كل نوع من الانواع
 اعني بنى الاعيان وبنى العلاء وبنى الاخفاء ذكر وانثى واحد
قوله اثلاثا للاستواء آية قوله للاستواء على السوية والتقسيم
 اثلاثا ليس كون عدد ذر وسهم ثلثا كما يتبادر الى الوهم كيف وان
 عند محمد بقسم المال على الاخوة والاخوات بل من ثلث كما انثى اليه
 الشارع ان حصة الاخت اثنتان بسبب تعدد فروعهما فكان الاخت
 وحصة الاخ واحد فيعطى حصة الاخت ولديها وحصة الاخ
 ابنة **قوله** الحكم فيهم انه اذا انفرد مع ما يذكر عقيبه الى اخر الكلام لا
 مجرد قوله انه اذا انفرد الى قوله واذا اجتمعوا فلا يرد ان هذا الحكم مشترك

مشترك ولا يحتاج الى الجواب الذي ذكره الشارع ان هذا المجموع
 ليس مشترك واما على تقدير جعل الحكم عبادة عن مجرد قوله اذا انفرد
 آية فتخصيصه بهذا الصنف غير موجه والوصف الذي ذكره الشارع
 لتخصيص ذكره هذا الصنف فيه تكلف لا يخفى وما يقال في توجيهه
 ان هذا الصنف مخصوص بهذا الحكم اعني احراز المال حال انفرد
 فقط فان سائر الاصناف يحوز الواحد منهم المال حال الانفراد وحال
 الاجتماع ايضا بسبب القرينة وفي هذا الصنف لا يتصور القرينة
 يخص الاحراز الى الانفراد فكانه قبل الحكم فلهما انه اذا انفرد منهم حاز
 المال كله بخلاف ما اذا اجتمع مع غيره فبقية نظر لان هذا الصنف ايضا يحوز
 واحد منهم المال حال الاجتماع بسبب القرينة وان لم يحوز بسبب القرينة
 فليس الاحراز مخصوصا بحالة الانفراد حتى يكون هذا الحكم بسبب القرينة
 مخصوصا بينهم فالوصف ما ذكرنا من ان الحكم عبارة عن مجموع ما ذكره و
 احراز الواحد للجميع درجة صريحة في حكم الصنف الرابع ولم يذكره
 صراحة في سائر الاصناف لكن يعلم من احراز الواحد للجميع حال الاجتماع
 بسبب القرينة احرازه حال الانفراد بالطريق الاول لعدم المصلحة

قوله والاعمام لام أنه عدم كون العلم لا بين ولا ب من ذوي الاعمام
وعدم صحة الحكم بالعبوة في الاعمام لا بوجوب ترك ذكر العلم لام في ذوي
الارحام فان كون العلم لا ب و ام اولى من العلم لام بقتضيه ذكر الاعمام
لام في عدد المجتمعين فانه لو لم يظهر تقديم العلم عليه **قوله** مع انه في ذلك
الى البيان ايضا فمن زعم ان لا قصور ولا تقصير في ترك ذكر الاعمام
لا وعرض على الاشراج حيث زاد على كلام المصنف هذا المقدار انه قد
سحب **قوله** فلا اعتبار بقوة القوابة آه يعلم من سياق الكلام ان
المراد من اعتبار قوة القوابة ترجيح الايجاب على غيره والعلل على
الايجاب في ومع وضوح هذا المعنى لاجابة الى تعبير العبارة بلا ترجيح
بقوة القوابة **قوله** اذا المراد باعتبار قوة القوابة آه يعني ان المراد من
القوابة الشاملة لقوابة الاب والام وكذا المراد بالاعتبار للاختصاص
مع حيث اخذ الجميع في الحكم بان التلخيص لقوابة الاب لم يوجد اعتبار
قوة القوابة بالوجهين المرادين فلا يبر السؤار **قوله** في اولادهم آه
ترجم المصنف في هذه الاولاد المذكورة بالصف الخامس والاربعين
سند ف قد ادرج هؤلاء الاولاد في اول باب ذوي الارحام تحت

تحت من بدلي بذوي الارحام المذكورين اول اولم يدبر بيت
الاعمام من شئ من الاصناف ولا في الاولاد المذكورين مع انه
اورد ما عقب هذا في الامثلة وكانه ادرجهن تحت اولاد الصنف
الرابع ولم يغردهن بالذكر لاني اول باب ذوي الارحام ولا هنا
واحال حالهن على المقابلة **قوله** من اي جهة كان اي سواء كان
الاو ثب آه عبارة المصنف على هذا المعنى وتكمل ايضا ان يراونه
سواء كان من جهة الاب ومن جهة الام لكن يتكمل ما ذكره في
اولى لانه يشمل وادل على المقصود وان كان كل واحد منهما يفيد
الآخر **قوله** واعلم ان هذا الاحتمال ليس مطلقا آه كلام المصنف في بيان
احكام اولاد الصنف الرابع لا بوجوبهم ولد عصبة البنت فاحتمال
الواقع على اولوية من له قوة القوابة من اولاد الصنف الرابع
لا حاجة الى تعينه باذا لم يكن فيهم ولد عصبة كما نقلت في غير
من الاشراجين ايضا بل لا معنى لهذا التعيين اذ لا يوجد فيهم ولد
عصبة البنت وبعد ما كان هذا الحكم مختصا ب اولاد الصنف الرابع
فلم لا و اولاد الصنف الرابع مع ولد العصبة باذا بعد هذا ومن جملة

هذه الاحكام الخلاف بين ظاهر الرواية وقوله بعض المشايخ **قوله**
لم يرد بهذه العبارة ما يتبادر آه لاحاجة في توجيه الكلام الى الحمل على
خلاف المتبادر فإنه يصح ان يقال على الاحتمال الذي لا خلاف فيه لاحد
ان المال كله لمن له قوة القوامة ان على ظاهر الرواية المال كله وفي جانب
التي الف اعني قوله بعض المشايخ قد نبه على ان الخلاف لهذا البعض من
على احد احتمالي المطلق الذي قيل ان المال لمن له القوة على ظاهر الرواية
حيث قيل المال لبنت العم لاب فانه قد علم ان لا خلاف على الاحتمال الآخر
لان بنت العم على هذا الاحتمال بنت العم لا بوبن لالاب نعم تغليب
الحكم المذكور بقوله قياسا على حالة لاب ابا عن حمل المطلق على
المتبادر لان القياس المذكور لا يجري الا في الاحتمال الذي وقع فيه
الخلاف ويمكن ان يقال في توجيه التغليب ايضا ان معنى الكلام انه ان
كان احد عم لاب وام لا خلاف لالاب المال كله لمن له قوة القوامة على
ظاهر الرواية مطلقا اما اذا كان من له القوة بنت العمته اعني
العم لا بوبن فلا حاجة له الى التغليب لظهور وجه الترجيح وهو القوة
وكونه ولد العمته واذا لم يكن بنت العمته فقياسا على حالة

آه **قوله** انا نقول المعنى الذي يرجح به آه هذا الجواب لا يظهر
ارتباطه بالسؤال وان دفاعه به فكانه راد رحمه الله ان المراد من
الاداء بالوارث ووارثه المدعى به الحالة فالورثة بالذات وصف
للوارث اعني ام الحالة وهذا الجموع وارثه من بدل الحالة
من قبيل وصف زيد بقيام الاب فان القيام بالذات وصف
زيد فهذا الوصف وان كان وصف الحالة لكن من حيث هذا
الوصف المعنى القيام بالوارث وهو الورثة وهو معنى حاصل في
غير ذلك لم يرد في السؤال وظهر وجه صحة الجواب **قوله** ومن ثلثنا
علمه ان ذلك الاجتماع آه بعد ما علم ان الاجتماع المذكور بالنسبة الى
اولاد الوقف الرابع علم ان هذه الصورة خارج عن محل
الاجتماع من غير تعقيد بالتعقيد المذكور **قوله** الا يرى انه اذا
ترك عمه لاب وام آه وايضا لو كان مكان بنت العمه لاب ام
ابن كان ذوي الارحام ولو كان مكان بنت العمه لاب ابن
عم لاب كان عصبة خزانة المال كله فهذا ايضا يقتضي تقديم بنت
عم بنت العمه **قوله** فانه يلزم من هذا ان ترجيح القياس المذكور على

الحالين جواب لهذا قوله اي فلا اعتبار راشارة الى ان الفا ولا
في جواب الشرط فان لم يذكر فلا بد من تقدير ما **قوله** بقوة القاربة و
لا لولد العصبته آه ففي اعتبار قوة القاربة مشترك بين الابوة والامومة
فان الخلف بقوة القاربة من جهة الاب او من جهة الام ليس في
الضعف من الجانب الآخر بخلاف نفى اعتبار العصبته فانه محقق في جهة
الاب لان ولد العصبته لا يكون الا من جهة الاب لان العصبته لا يولد
في جانب الام وحكم صورة استوائهم في القرب والقاربة مع اياد غير
القاربة ومع عدم ولد العصبته كتبت بنت عم وابن عم وغيرهما من الصور
التي لا ترجع لواحد منهم على الآخر وجه من الوجوه حكم الصنف الاول
لم يذكره المصنف صريحا كلفاء بقوله الحكم فيهم كما حكم في الصنف الاول
من الخلاف الذي بين ابن يوسف ومحمد من اعتبار ابدان
الفروع عند ابن يوسف والتفصيل المذكور هناك عند محمد فليرجع
وتجري هذا التفصيل ههنا ايضا **قوله** وذلك لان الشيء انما يتعدد
حكما اذا كان آه يعني ان التعدد الحكمي لا يعتبر الا حيث يتصور التعدد
الحقيقي فانه اذا كان التعدد الحقيقي متصورا فاذا لم يتحقق التعدد

يعتبر حكما لا مكانه وان لم يتحقق بخلاف ما اذا لم يتصور فانه لم يكن
التعدد الحقيقي لم يكن الاعتبار التعدد الحكمي وجه صحة وجواز
قائل يظهر اندفاع ما قيل ان كان المراد من الاختلاف الحكمي الاختلاف
تعديدا او بالحيثية فلا شك انه لا يتوقف على ثبوت حقيقة وان كان
معنى آخر فصورة اوله تنكلم عليه بما **قوله** وعند محمد بقوله
بطن اخلف آه ليس المراد من القسمية على البطن الاول القسم وجه
استحقاق البطن الاول في الارث الواقع من الميت فانه يلزم من
هذا ان لا يكون الا ولاد القربى نصيب مع اولاد الاعمام لان القربى و
الاعمام في البطن الاول لا يشتركان في الارث بل المراد ان البطن الاول
لو فرض كون جميع من في هذا البطن وارثا في صورة في المصور فيقدر
استحقاقهم في الصورة المفروض بقسم المال في الصورة المبجوت عنها و
لا يلزم من هذا ان يكون البطن الاول مستحقين للارث من الميت
الذي يراد قسمه ماله بين ذوي الارحام قائل **قوله** ثم ينقل هذا الحكم
الذي ذكرناه آه هذا الكلام الى آخر ما ذكر في هذا البحث انما يحتاج
اليه اذا لم يدرج اصحاب هذه المراتب في الصنف الرابع بالثأويل

واما اذا ادريجوا بهم بالتاء ويلك كما ذكره الشيخ هناك فاحكامهم
 مندرجة في الاحكام المذكورة من غير حاجة الى تكرار الذكر **قوله**
 المراد بها من له آله انت ضمير الحسن لان لفظة مؤنت البتة لدخول
 التانيث عليها ولم يورد وصفه في قوله الحسن المشكل بلقطة المؤنت
 لان معناه يحتمل التذكير والتانيث مع ان الاصل التذكير ثم قوله
 المراد اشارة الى ان القسم **العلم** من ليس له شيء من التبيين لا يلزم
 ان يكون من جملة افراد الحسن حقيقة والظاهر من كلام محمد حيث
 قال هو عندنا **الحسن** المشكل سواء هذ فانه جعله في مقابلة الحسن
 المشكل فبذلك علم انه ليس من جنس الحسن المشكل فاش راجع الى ان
 المراد بالحسن ان الحسن المشكل الذي ذكر المصالح من القسمين لا
 لا شتر الكما في الحكم سواء كان القسم **العلم** داخل حقيقة في الحسن او لا
 لا يقال مقابلة الحسن المشكل يدل على انه ليس من جنس الحسن المشكل
 لا يدل على انه ليس من جنس الحسن مطلقا لانا نقول الحسن اذا لم يكن مشكلا
 يكون من قبيل المذكور او الالانات فلما غرض بتعلقه بذكره وجبت
 والحسن حيث يطلق في هذا المقام لا يراد منه الا الحسن المشكل

قال نقول بانه لا يدل مقابلة بالحسن المشكل على انه ليس من
 جنس الحسن مطلقا لا يجدي بجانل نعم يمكن ان يقال المتعارف
 المشهور اطلاق الحسن على من له كلتا الالانين فجعل هذا القسم في
 مقابلة الحسن المشكل من جهة كون هذا القسم غير متعارف **قوله**
 متعارفا ويكون الكلام **ح** هو عندنا والحسن المشكل المشهور المتعارف
 سواء فلا يدل على انه ليس من جنس مشكلا بل يدل على انه ليس متعارفا و
 كلام الشارح والمراد ينطبق على جميع الاحتمالات **قوله** للحسن المشكل
 وجه توصيف الحسن المشكل ان منشاء اختصاص الحسن بحكم المذكور
 الاشكال والاشبهه لا مخنونة حتى لو زال الاشكال بعد من قبيل المذكور
 او الالانات فحيث يطلق الحسن في هذا الباب ويراد تخصيصه بحكم لا يراد
 منه الا الحسن المشكل فلما فائدة في عدم القسم **العلم** من قبيل الحسن لا من
 قبيل الحسن المشكل وجعل كلام محمد **ح** دليلا على هذا **قوله** لا بيان يظهر
 بعضها عند البلوغ اراد بعد البلوغ فان بعض هذه العلامات لا تبارك
 البلوغ قبل قد يترافى عنه وبعض تلك العلامات مثل الجائع وان قد يظهر
 قبل البلوغ ايضا لكن قبل لا بد وبعضها يرفع هذه المناقشة **قوله**

لا بد معناه انه لا يذهب العادة ولا ينافي هذا خلق العاد في بعض الصور
وبقاء الاشكال او حصول الاشكال بظهور العلامات المتعارضة من
الاحتمالين الجانبيين **قوله** واذا اخذ الحسن قول قبيل هذا وقوله
مقبول فيما كان من هذه الامور باطنا انه لا يوجد مستدرك هذا
الكلام اعني قوله واذا اخذ الحسن لان الاول مجمل وهذا مفصل ومع
قطع النظر عن الاحتمال والتفصل المقصود باقادة في هذا الكلام الاخير
قوله لا يقبل رجوعه بعد ذلك وقوله يقبل قوله كالتوطئة بهذا وليس مقصودا
بالاقادة حتى يكون مستدركا فلا يرد عليه ما ذكر في بعض النسخ **قوله**
اعني استواء الحالين آه الظاهر انه تفسير لاقول النصيبين وكيف في جوان
كونه تفسير لاقول النصيبين صحيحة كونه مدخول اللام فيكون التقدير للحسن
المشكل استواء الحالين وان كان الاختصاص المفهوم من اللام
في الحسن في كل من المفسر والمفسر على وجه آخر ولا حاجة الى ارتكابه
تفسير الجملة ويكون الحكم التقدير حاله استواء الحالين فانه خلاف
الظاهر من العبارة **قوله** فان قبل لما ذالم يقبل آه لما كان المتعارف
الذي سبق الى الفهم ان حال الانثى استواء ولم يعلم انه قد يكون حال

حال الذكور استواء لم يعلم ان يذكر هذا السؤال بعد التفسير المذكور
كما استبعد بعض الشارحين فان هذا السؤال بالحققة مستفاد
عن سبب ترجيح هذه العبارة الاخرى فيجاب ببيان السبب الصحيح وهو
ان الانثى لا يلزم ان يكون اقل نصيبا وبعد بيان سبب ترجيح ذكر وجه
تغيير اقل النصيبين باستواء الحالين بحيث علم ان استوية الحالين
بالانثى كما ان اقلية النصيب غير مختص بها **قوله** قلت نصيب الانثى آه لما
كان مراده بيان عدم لزوم اقلية نصيب الانثى ذكر المساواة ايضا
ولما كان المناسب للتعام ان يقال اقل النصيبين قد يكون انثى و
قد يكون ذكرا اذ لا دخل للمساواة فيما نحن فيه من ان حكم الحسن ان له
اقل النصيبين فان في صورة المساواة لا يتفاوت الحال بين ان يكون
الحسن ذكرا وانثى **قوله** قلت فائدة هذا الكلام يفيد بيان وجه تفسير
اقل النصيبين باستواء الحالين ولا يعلم منه وجه ذكر اقل النصيبين ثم
تفسيره باستواء الحالين وعدم ذكر استواء الحالين احوالا والاكتفاء
به وكان وجه اختيار هذا الاسلوب الايماء الى وجوه الاحتمالات
التي هي متفاوت النصيبين تارة باجتماع الذكور وتارة باجتماع الانثى

وحرمان الذكر اخرى فانه لو اكتفى بقوله استواء الحالين لم يؤذن بهذا
 التفصيل **قوله** نصف النصبين بالمتازعة الباء للسببية اي اخذ نصف
 النصبين بسبب المتازعة كما يفعله بعد هذا **قوله** فقال له نصف خط الذم
 آه سوق هذه العبارة بخرج اني يوسف انسب فان المتبادر
 من الذكر والذكر والانشى اللذان هما غير الانثى وهذا مقتضى تخرج
 انما يوسف كما استقف عليه **قوله** بعبارة اخرى المأخوذ في كل التقدير
 واحد غاية انه غير خفي في تقرير نصف النصبين في تقرير آخر بالنصف المتفق
 ونصف النصف المتنازع فيه واذا كان المأخوذ واحدا وذكر في طريق
 اخذه تقرير ان لا يكون التفاوت ولا في العبارة لافي المقصود ولا
 يقدح في اتى المقصود احتياج احد التفسيرين الى اعتبار تقرير
 المذكورة والا توثق دون الآخر **قوله** او نقول في تصحيح آه هذا الوجه
 بعينه الوجه السابق غاية انه اتى السهمين مقام سهم الواحد وهم
 مقام النصف والنصف الربع فكان في الاصل في الاو تسعة ارباع
 وثمانية انصاف والقول متناجزة عن سطر الصالح اي
 الكسور والنصب عبارة عن جعل كل واحد من كسرهما صحيحا فقام

في مقام مقام عد الكسور الصالح على مقتضى تخرج اني يوسف
 سح يكون للانشى في الصورة المفروضة ثلث الكل وهو نصف
 نصيب الذكر والانشى اللذين هما ايرثان مع الخشخ **قوله** واخر
 من هذا ان يقال قد يقال واحضرنه ان يقال لما كان حسن
 ومنه واقل عدد يخرج من الجنس الثمن اربعون هذا كلام
 القائل من الجنس الثمن اربعون هذا كلام القائل ولا يخفى
 ان ما ذكره الشارح مع الاختصاص يشتمل على بيان طريق موثقة
 اقل عدد يخرج منه الكسر ان المختلفان بخلاف ما ذكره هذا القائل
 فانه غير معلوم اللمية ويحتاج فيما ذكره الشارح افيد حسن
قوله فاطلاق بين التخرجين انما في الطريق لافي المقصود آه
 او رد عليه وقيل اقول بل الخلاف في المقصود ايضا متحقق
 يظهر فيما اذا كان مع الخشخ ابن واحد فان له على ما ذكره
 ابو يوسف ثلثة من سبعة لان نصف نصيب الذكر نصف سهم
 ونصف نصف الانثى ربع سهم فيعد البسط هو جعل النصيبين
 جنس الكسرين تصحيحا هو تسمية كل كسرهما صحيحا بغير اللابن اربعة

والخمس ثلثة لانا جعل ربعهما في غير المجموع سبعة بطريق العول
وخمسة من اثني عشر على ما ذكره راجح لانه لو كان ذكر المكان له
نصف المال ولو كان انش له ثلثة فيكون له نصف النصف ونصف
ونصف الثلث والباقي للابن واقله اثني عشر ونصف ونصف
ثلثة اثنان فصاخر ولا خلاف في ان الاولي اكثر من الثانية فيصيب
الخمس على ما ذكره ابو يوسف اكثر من نصيبه على ما ذكر محمد راجح الى
هنا كلام الموردين ولا يخفى انه لا حاجة في اثبات ان نصيب الخمس
على ما ذكر ابو يوسف اكثر من نصيبه على ما ذكر محمد الى هذا القول
وايراد صورة اخرى وبيان ان له في تلك الصورة ثلث من
سبعة على قول ابو يوسف وخمس من اثني عشر على قول محمد
والاولى اكثر من الثانية فان المثال الذي ذكره في المتن صريح
في ان نصيبه على قول انه يوسف اكثر حيث ذكر صريحا ان نصيبه
على قول انه يوسف ثلثة من تسعة وهو الثلث الكامل وعلى قول
ثلثة عشر من اربعين وهو اقل من الثلث بثلاث سهم ثم
مراد ان راجح حيث قال الخلاف انما هو في الطريق في المقصود الذي

الذي هو نصف النصيبين ان المقصود هو الخمس ونصف
النصيبين وهذا المقصود حاصل على قول الامامين فلا يكون
خلاف في المقصود بخلاف الامر ان نصف النصيبين على قول راجح
عبارة عن نصف نصيب الخمس على تقدير الزكوة ونصف نصيبه على
تقدير الاثوثة والاو يكون اكثر من اثنين وكيف يخفى على ان
اختلاف المقصود على الوجه الذي ذكره الموردين مع التمسك بكون
النصيب على الاو ثلثة من تسعة وعلى الثاني ثلثة من اربعين
قوله ولو بتهلكة مغزل اي ولو بقدر دور فلكة مغزل ومجرد قول
عائشة رضي الله عنها بوجوب دخول الظن الغالب لموجب الحكم بان اكثر
مدة الحمل نسبان ولا يتعين ان يكون منشا قول عائشة
السماع من رسول الله عدم بل يتصور بوجه آخر غير السماع
من رسول الله عدم بل يتصور بوجه آخر غير السماع من النبي
قوله وروي ان رجلا عاب آه هذه الرواية لو لم ياذن
هذه المدة يقرى لا تدل على جواز السلف كون هذه الحمل اربعة
من ستين شرعا ولعله يكون من قبيل الاحكام التي حكم

بها في الشرع ظاهر اجمع قطع النظر عن انه في الواقع يلزم ان
يكون كذا مثل الحكم بالنسب لفراس وبالاقرار وظاهري
انه لا يثبت بهذا ان اكثر مدة الحمل كذا على تقدير ان يدل على
ان اكثر مدة الحمل تزيد من سنتين لا يدل على ان اكثر مدة الحمل ربع
سنتين فلا يصلح هذا في التمسك ان يقال المراد من هذا الوجه
لبس ثبات تمام المدعى بل في مذهب الخصم هو ان مدة الحمل
لا يزيد على سنتين **قوله** ولا يعرف غيرهما آه يرد عليه من ظاهر
الاطلاع على مدة الحمل واول ما كان حصوله وحركة يجوز ان
علوقه بمدة معينة وغير ذلك من الامارات الموجبة للعلم مما شك
فيه فلا يتم الجواب المذكور ولا يفيد وكذا قوله يجوز ان يكون
اسداد آه لا يفيد بل هو تسليم للمدعى لان فرضنا لبس اكثر مدة الحمل
يكون واما ان هذا لا حله اي سبب على سبيل النذرة او لا فلا
يهتمنا الكلام فيه **قوله** او قال الله تعالى هذا الاستدلال مبني على ان
يكون المدة الحضرورية لهما جميعا واما اذا كان لكل منهما كما
حل عليه فبما يتم الاستدلال **قوله** ايها اكثر مثالا فاذ كان

اذا كان نصيب النسب اكثر المثال الذي سيورده المص
بعد هذا **قوله** رواه عن ابن المبارك به اخذ آه قد فاق
الشافعي رحمه في تعيين العدد لان عدد الحمل لا يكون محصورا
عنده كما سبكه الشافعي عقيب هذا والعجب ان بعض الشافعيين
قال هذا وهو قول شريك النخعي وماك والشافعي وكتب في كفاية
ان هذا رد لما في شرح الشريفي ومثله امثال هذا عدم الاطلاع
على مذهب الشافعي والزيادة بالاعتراض حتى يصير خطأ ويزن
انه نخطئ والله اعلم بالصواب **قوله** لان الحمل بما لا يتعبط روي
في بعض الحواشي وفي بعض الكتب القديمة انه قال ابن المزنانه انه رايت
امراة وضحت كسافيه اثني عشر ولدا كل اثنين منها متعابلاان وقد
سمعت انه اورد في بعض الكتب الشافعية نقلا عن بعض الثقات انه
قال انه رايت بعض من الحكماء ركب معه اربعون كلاما لو اكانوا من
بطن واحد وكان كل منهم حين الولادة يتجدد اصبع والله على كل شيء
قدير **قوله** ويؤخذ الكفيل على قول يعلم من هذا انه لا يؤخذ الكفيل
على قول الشافعي لان توقف عنده نصيب بنتين او اربع بنات

فلا وجه لاخذ الكفيل على قوله وكذا ينبغي ان لا يؤخذ الكفيل على قول محمد بن
ابن النضر لانه يوقف عنده نصيب ثلثة او اثنين كما مر فلا وجه لاخذ الكفيل
الا ان يقال على قول محمد بن وان كان توقف نصيب العبد المذكور لكن يجوز
ان يكون عدد الحمل اكثر فلاجل هذا الاحتياط باء هذا الكفيل **قوله**
ولم يكن المرأة مع ذلك اختت بانقضاء العدة المراد من الاقرار بانقضاء
العدة الاقرار بانقضاء عدة لا يتصور معه وجود الحمل مثل الاقرار بانقضاء
بالحيض او بملقاط السقط لا الاقرار بانقضاء العدة الاقرار بانقضاء العدة
لا يتصور معه وجود الحمل مثل الاقرار بانقضاء بالحيض او بملقاط السقط
لا الاقرار بانقضاء العدة مطلقا كيف وانقضاء العدة بلا شهر في عدة
الوفاة حاصل اثره باو لم يقدر فان قيل اذا كان اقرار بانقضاء عدة
مناف للحمل موجبا لمنع الارث فكيف يمكن اقراره بعدم الحمل موجبا بالطريق الاول
فلم ترك هذا الاقرار وذكر الاقرار بانقضاء العدة قلنا العمل بوجود الحمل
يكون مع عدم علمها به فلا يدل اقراره بعدم الحمل على عدم الحمل بخلاف
ما في الحمل فان تحقق ما ينافي الحمل يدل على عدم الحمل فاقراره بما ينافي فيجب
عدم الارث بخلاف الاقرار بعد الحمل **قوله** بانقضاء عدتها بعد زمان

يتصور آه يعني اذا احتاج انقضاء العدة الى مضي زمان بشرط ان يكون
الاقرار بعد زمان يتصور انقضاء العدة لا يضر هذا القيد بما لم
يحتاج انقضاء العدة الى مضي زمان لانه يعلم من خارج انه لا يشترط في انقضاء
بخلاف ما لو لم يترك هذا القيد لدل على ان الاقرار بانقضاء قبل
زمان يتصور فيه الانقضاء يكون موجبا لسقوط الارث مع انه ليس كذلك
فظهر ان من قال لاحاجة الى هذا القيد لان العدة قد تنقضي باستعاط
السقط وانقضاء ما به لا يستدعي مضي مدة قال يترك ما لا بد منه لاجل
امر لا يوجب تركه فتأمل **قوله** من ورثته لا يلزم ان يكون ارتكاب
ان يكون الحمل من غير المبيت حمل من ورثته جواز ان يكون ام المبيت حاملة
من زوج آخر غير ابيه على تقدير كون الحمل من الورثة لا يلزم ان يكون
ذلك الوارث محررا وبسبب اسباب الحرام بل يجوز ان يكون وارثا
ينظر هذه الاحتمالات بالتأمل **قوله** وان جاءت بالولد لاكثر من اقل
آه من هذا الحكم يعلم ان المراد ان يكون الولد من غير نكاح نسيئة
وبين الحاملة باقيا فانه لو كان هذا الغير انصافا مبيتا او كانت مطلقة
في العدة ولم تقر بانقضاء عدتها فالحكم في هذا الولد كما في حكم ولد المبيت

في الارث ان جازت بالولد تمام اكثر المدة او اقل منها لا يقال عدم
 هذا الغير الذي الحمل لم يعلم من قوله وان كان الحمل من غير الميت فلما جاز
 الى دلالة الحكم على عدم كونه مبنيا لانا نقول الميت في الشق الاول الميت المورث
 فغير غير في قوله من غير غايده الى الميت المورث لا الى مطلق الميت فكل علم
 ان الحمل من غير الميت بل يجوز ميت غير مورث مقدم كونه ميتا يعلم
 حكم المسئلة كما عرفت **قوله** بل بحسب الاختصار على ما اقل مدة الحمل او مادونه
 آه قد كتب بعض الشارحين على كاشية كتابه من قال فيجب الاقتصار على ما هو
 للحمل او مادونه حتى يتيقن بوجوده حال الموت لم يثبت قوله او مادونه
 لا احتمال لوجوب الاقتصار على مادون اقل مدة الحمل فان وجوب المسئلة السابقة
 ذكر ما يابا كما لا يخفى كلامه وليس شوي بوجه عدم الاصابة في قوله او مادونه
 والدليل الذي ذكر عليه لا يجدي بطلان ابا جواب المسئلة السابقة في
 غاية الخفاء نقوله كما لا يخفى لا يزيده الا خفاء على خفاء وان خرج اكثره عنده
 لا يورث الحمل ما لم ينفصل حيا والحد يبقو هذا فان الاستدلال لا يكون
 الا عنده تمام الانفصال حيا فتعلق التوريث بالاستدلال كانه تعليق بالانفصال
حيث قوله فان خرج مستقيما فالمعبر صدره بعد ما قال انه مناط الارث

الارث على خروج الاكثر فالقول بان المعبر في حال الاستقامة صدره و
 في حال العكس سيرة يستلزم ان يكون تارة الصور مع ما فوقه اكثر وتارة
 السيرة مع ما تحته اكثر وهما متنافيان ولا يبعد ان يقال في توجيه هذا
 الحكم ودفع التنافي بين الاعتبارين ان مناط الاكثرية بالاخصاء الرئيسة
 فان الحيوة بها وفي صورة الاستقامة اذا خرج الصدر فقد خرج الدماغ
 والقلب فخرج اكثر الاخصاء الرئيسة فيخرج الاكثر واذا خرج السيرة
 في صورة العكس فقد خرج القلب كذلك الكبد فكذا اخرج اكثر الاخصاء الرئيسة
 ولا اعتبار بالحم والجلد مع عدم اعتبار الاجزاء الرئيسة معها حتى يلزم
 تارة كون الصدر اكثر وتارة كون السيرة الى الاسفل اكثر **قوله**
 ان نصح ذكر هنا جمل متعاقبة بعضها اخبارية وبعضها انشائية فاما ان
 تقول الاخبارية بالانشائية او بالعكس لا يلزم عدم المناسبة بين المعطوف
 والمعطوف عليه **قوله** واذا كان البنون اربعة آه وعليك استخراج سائر
 الاحتمالات من كون الموقف جهة ثلثة بنين او ابنين او ابن واحد
 التصحيح يقتضي كل احتمال **قوله** فانه لا يغطي شي لان اصل استحقاقه مشترك
 قد استدرك بعض الشارحين على الشارح ربح وقال فانه لا يغطي كل شيء لا

لان اصل استحقاقه مشكوك لانه ليس محروم بل غاية حاله ان يكون محجوبا
بل لانه يحتمل ان يكون ساقطا ولا تورث مع الاحتمال والفوق بين المحروم
والمحجوب حرج مان واضح وان ضغى على من علل بما ذكره هذا الكلام وفي
قوله فلا يعطى له شئ ترك الاول حيث اقيم المفقود الثانية لا عطيته مقام
الفاعل وادخل اللام على المفقود الاول ووجه العبارة ان يقال فانه لا يعطى
شئيا كما قال الشارح مع ثم الاستحقاق اذا استعمل فانما يتبادر منه الاستحقاق
بالفعل فلو نفي الاستحقاق عن المحجوب حرج مان لا يلزم شئ ولا يوجب
ان يكون الفرق بين المحروم والمحجوب مخفي على المعلن بالثبوت الاستحقاق
والله اعلم **قوله فصل في المفقود** واورده هذا الفصل على عنوان المفقود
اللاحقة والسابقة حيث جعل موضوع المفقود كما انه جعل موضوعات
الفصول الاخر اثنى والحل والمراد الكبير والحق في وتعرف من ان يذكر
الارث والتورث فمن قال في هذا الفصل كان الاول ان يقول في
ميراث المفقود واثني تورث المفقود من غير تعرض في سائر الفصول
لمثل هذا فقد ارتكب نوعا من **قوله** والغايب الذي آه الظاهر ان المفقود
ما اخذ من المفقود لانه التفتقر على الطلب فلما فسره الشارح بما ناسب

هذا المعنى **قوله** حتى حاله لما كان المقام مقام البحث عن الميراث ذكر انه
حتى في حاله فيعبد انه لا باء فذا حاله ورثته عالم يحكم بموته وليس له اذ بيان
جميع الاحكام المفقود حتى يذكر عبارة بغير منها سائر الاحكام المفقود من
من نكاح مهر وفسخ اجارته وغيرهما فانها ليس من وطيفة التوراث
بل يعلم كل من سائر الاحكام في مكانه وما ذكر في مقابلة قوله حتى في حاله
اي قوله موقوف الحكم في حق غيره اراد منه ايضا ارثه من غيره لا مطلق
حاله مع غيره حتى يعلم ان يكون حاله مع من يجب عليه نفقته مثلا موقوفا
واذا كان كذلك فلا وجه لتبدل قول المصنف في حاله بقوله حتى في نفسه
كيف وقد رتب على هذا القول فلا يقيم حاله ولا يبيح اجارته مع ان عدم
نكاح المهر وعدم فسخ الاجارة بل عدم قسمه المال ايضا بالنسبة الى
الغير فيكون جبا في حق غيره ايضا **قوله** حتى يصح موته اي حتى يثبت موته
قوله حتى يظهر له في نفسه خطا فانه عاش مائة سبع سنين صمير انه في قوله
انه خطا غايده الى انه لا يعيش احد اكثر من مائة لا يلزم من عين حاله
وسبع سنين خطا الفتوى اذ يجوز ان يكون مبنى الفتوى على ظن الغالب
وعدم الاعتداد بالنادر غاية الندرة فان ثبت هذه المدة من قبل

النادر الذي لا يوجب خطأ الفتوى المبني على الظاهر الغالب هو انه لا يش
احد اكثر من حاله **قول** فانه قال اذا مضى مدة ينقض القاضي آه مدار مدته
ان افعى على مفع مدة لا يقش مثل اكثر من هذه المدة لا دخل للاجتهاد
الامام فانه لو كان للاجتهاد دخل لكان الرجل المشهور الذي انقطع خبره
وعلى على الظن بهلاكه في انجاء مدة لا سيما مع وقوع قرائن الدلائل محكوما
عليه بالموت اذا اولى الاجتهاد الى موته مع انه لم يقل به انما فجة بل المدار
على مفع المذكورة فاشرح في هذا خلط بين الاجتهاد ومفع المدة
بحيث يورث ان لكل واحد خلا في الحكم بالموت وقسمه المال مع انه لم يكن
قول ثم ان الالبق بطريق وذلك لان طريق الفقه ان لا يحكم بشئ بدون
دليل من الادلة فثبت لانه ولا مجال للقياس لا يحكم بشئ في الفقه
وقوله في ارجح اخبار اقرانه مخالف ظاهر قوله لا مجال للقياس فان الحالة
على اخبار الاقران نوع قيل الا ان يقال المراد من القياس المنقذ
في نصب المتفاد يراي تعيينها وليد الحالة على الاقران قياسا في نصب المتفاد
فلا في الفقه **قول** كما في الحمل من حيث ان الموقوف في كلتا الصورتين
ليس صفا ومثلا للموقوف لاجله بل جعل موقوفا للاصطلاح لا لغيره

حق المستحق لو ظهر مستحقا فلما لم يظهر المستحق لا يتوقع ظهوره بعد
هذا لانه حصل اليأس من وجود حرف الى من كان هو مانعا
من الصرف اليه لئلا يمنع عنه **قول** فلا يكون كالفارة المربضة
بمعنى ان المربضة اذا ارتدت يرث منها زوجها لانها لم يرخصها تعلقا
حق الزوج بما لها فتصدت بالردت ابطال حقه فان من توربته
فرد عليها فتصدى كما في جانب الزوج لا ايضا اما لو كانت صحيحة حين
الارتداد فانها بابت منه مجرد الارتداد ولم يشترط على الدلائل
لانها لا تقتل ولم يتعلق حق الزوج بما لها فلا يكون مقصدا للوارث
من ميراث الزوج فلا يرث زوجها منها **قول** الا بشهادة مسلمين
عدلين لان اسلامه معلوم وطرياق الكفر على الاسلام لم يعكسها
غير المسلمين لا يقبل على المسية فيعادون الردة فيها بالطريق الاول
لم ينقض القاضي حكمه آه فيه ان هذا قضاء على الغائب والقضاء على
الغائب غير نافذ و على تقدير التقوذا الغائب على حجة فيعد
حضر واتي حجة ههنا في حكم القاضي لم ينقض القاضي حكمه **قول** فان
عدلا اما ان منه امراته آه لو خرج الشاهد من قاطع انه لا بين

منه امراته **قوله فصل** في الفرق في آة هذه الانفاظ على
وزن فعل جمع فاعيل والمراد به هنا ما فوق الواحد والى بصيغة الجمع
الدالة على التعدد لان مناط هذا الحكم المذكور في هذا الفصل على
التعدد المستند بحال كل من الفردين من ميراث الآخر فانه لو كان
الفريقين والحيين واحد فلا اشتباه في التقديم والتأخر لانه لم يقع
الميت حتى يقع اشتباه في التقديم والتأخر ويكون موجبا لعدم الإرث
بل هذا الميت مورث وليس ارثا لا صدق ليس اخلالا في مقصود
الفصل بخلاف التعدد **قوله** او قتلوا في المعركة لم يذكر لهم القتل في
عنوان الفصل وكان حكمهم حكم سائر اقسام الموت المذكورين فاورد
الشراح القتل ايضا لان حكم الجميع واحد **قوله** والا لزم ان يرث كل واحد
آة وايضا يلزم الدور لان ارث كل واحد من الآخر يكون مقدما
على ارث الآخر منه ومتاخر عنه وايضا يلزم عدم الانسواء في التوارث
لان هذا يرث من ذاك وذاك من هذا اما ورثة منه ثم يرث مرة
اخرى هذا من ذاك وهكذا فلا بد من قطع التوارث في اول الميراث
بان يقال لا يرث كل واحد من الآخر مما ورث صاحبه منه **قوله** والوجه

108
في ذلك ان سبب استحقاق آة المراد بالسبب الامر الذي يتوقف عليه
الاستحقاق ويكون له دخل في الاستحقاق فلا يرث عليه ما قبل ان الحياة تنقطع
الاستحقاق لا سبب اطلاق السبب على الوجه الذي ذكرنا مما لا ينبغي
ان يناقش فيه على ان المناقشة في امثال هذه المقدمات في هذه ^{الاصطلاحات}
عمالا ينبغي ارتكابها **قوله** وقد روي خارجة بن آة بعد ما ذكر الدليل
العقلي الدال على عدم ارث كل واحد من مال صاحبه ذكر ما نقل عن ابي
الصحابه من عدم تورث الذي نسبة خارجة الى نفسه لم يكن من عند نفسه
وباجتهاده بل كان ما مورث من قبل الصديق والفاروق بالعمل
بهذا الوجه يؤيد بهذا قوله وهكذا نقل عن علي رضي في قتل الجبلين
فانه يشعر بان النقل الاول واقع عن الصديق والفاروق رضي
لا عن حاجة من عند نفسه **قوله** فاذا اختلف اخوان آة بعد ما ذكر ان الآ
المذكورين لا يرث بعضهم من بعضهم على المختار وعلى اصدي التورث
من على وابن مسعود رضي يرث بعض من بعض الامما ورث من مال
صاحب او رد مثلا لا يتفرع به الحكم على المذهبين بحيث يظهر كنفية الارث
على المذهبين من غير ما ورث وعدم الارث مما ورث بوجه لا ينبغي

لا يشبهه والله اعلم هذا آخر ما انقضى من الكلام على الشرح الشريف
 للقوانين السراجية ورد ما اورد عليه في بعض الشروح والخواشي
 حيثما يناسب كل مقام والله الهادي الى سبيل الرشاد وطريق
 الصدوق السداد منه المبدؤ واليه المعاد والتوفيق خير هذا الموعد
 على يد مؤلفه الفقير الى عز وجل احمد الاول السعدي القزويني رزقه
 الله تعالى علما مقرونا بالعمل ووفقه لتحقيق الخاتبة قبل حلول الآ
 في غرة شعبان المعظم سنة سبع وخمسين وثمانمائة وخمسة
 قصص طينية المحيطة صفت بالانفاط السحابية من ميامن الدولة
 السلطانية آمين والحمد لله اولاً وآخراً طاب باطنه الكاتب

بعمول الله تعالى وقد وقع الفراغ

من كتابة هذه النسخة الشريفة

في يوم دوشنبه في اوله

صفر سنة خمس وسبعين

وسمائه عن يد افق

عباد الله تعالى

جلي افندي خلدني
 في دار النعم



Süleyman II. Çoruhlu

KİŞİ AMCA ZADE
HÜSEİN PAŞA

Yeni

Eski 261